AL QUWA AL SAEDA

القوة الصاعدة

التيارات الإسلامية السياسية في مجلس النواب البحريني

السلف - الإخوان المسلمين - الوفاق

ندى الوادي

إصدارات « الوسط »

(القوة الصاعدة)

التيارات الإسلامية السياسية
في مجلس النواب البحريني

السلف والإخوان المسلمين والوفاق

- جمعية التربية الإسلامية، وجمعية الأصالة
- جمعية الإصلاح، وجمعية المنبر الوطني الإسلامي
- حزب الدعوة، وجمعية التوعية الإسلامية
- حركة أحرار البحرين، ولقاء مع منصور الجمري
- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

ملفات نشرت في صحيفة «الوسط» البحرينية

ندى الوادي

المؤلفة: ندى الوادي

الناشر: شركة دار الوسط للنشر والتوزيع، المنامة، مملكة البحرين

رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99901-88-03-5

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: د.ع 6831 / 2007م

الطبعة الأولى 2008

الفهرس

	الصفحة
المقدمة	1
الجزء الأول ... السلف: الجماعة التي ترفض تكوين الجماعات	5
الفصل الأول : لا تقترب فأنت سلفي	6
الفصل الثاني : السلف بين التقليدية والجهاد... والتكفير	12
الفصل الثالث : السلف ... " العمل من خلال المنكر لإزالة منكر أكبر"	18
الجزء الثاني... الإخوان المسلمون- سياسيون برتبة تنظيم	27
الفصل الأول: قصة تنظيم	28
الفصل الثاني: إصلاح الإخوان... إخوان الإصلاح	32
الفصل الثالث: تاريخ البحرين السياسي... من دون إخوان	40
الفصل الرابع: دبلوماسيون... مسيطرون... لطفاء... لا يخلون من مكر	48
الجزء الثالث ... التيار الدعوتي الوفاقي	59
الفصل الأول: الدعوة/الشيعة /التنظيم	60
الفصل الثاني: "الدعوة" صعوداً وهبوطاً	67
الفصل الثالث : التيار في مواجهة السلطة	74
الفصل الرابع: حركة أحرار البحرين	81
الفصل الخامس: "الوفاق" من التأسيس إلى الانشقاق	93
الفصل السادس: الوفاق: اتهامات... مشاكسات... وتعثرات	103
ملحق الشخصيات	113

المقدمة

□ ماهو التاريخ؟ سؤال اختلف المؤرّخون في الإجابة عنه. فهل التاريخ مجرد سرد للوقائع الماضية أو هو قراءة في الحاضر أو رؤية للمستقبل، أو هو يربط الحلقات الثلاث في إطار زمني تخضع لرغبات الكاتب وتأثره بالبيئة التي يعيش فيها؟

هذه الإجابات الخلافية فتحت الباب أمام أسئلة أخرى من نوع كيف يكتب التاريخ؟ البعض وضع الكتابات التاريخية في خانة الأدب، والبعض وضعها في إطار السرد، والبعض في سياق الرواية التي تطوّرت من الشفهية إلى التدوين. وهناك مَنْ ربط حوادث التاريخ وأعاد صوغها في منهجية فلسفية اعتمدت قواعد علمية للبحث.

في كتابه «ماهو التاريخ؟» حاول إدوارد هاليت كار تحديد العناصر المساعدة لقراءة التاريخ فوجد في الآثار والنقوش والمنمنمات والنقد والميداليات والعمارة والمخطوطات (الوثائق) مواد خام للتحليل والربط والتفسير. فالمواد هي الأدلّة التي تؤكّد صحة الواقعة. التاريخ هو «الخبر» من حيث كونه «واقعة» حصلت. والواقعة بالضرورة لها زمنها، والزمن له مساحته (ساعات، أيام، سنوات) والمساحة الزمنية لها مكانها، والمكان له محيطه، والمحيط يتفاعل مع عوالم مختلفة وحوادث متداخلة وأزمنة متغيرة.

إذاً التاريخ ليس مجرد سرد للحوادث واستطرادات أدبية وروايات للأقاويل. كذلك لا يمكن عزل الواقعة عن الكاتب. والمؤرّخ أيضاً يركّز على مكانه وزمانه ويتابع ماكتبه غيره أو يواصل كتابة من سَبقه من مؤرّخين. والمؤرّخ أحياناً مجرد مراقب يلاحظ تعاقب الأخبار ويسجّل خصوصياتها.

اللورد اكتون مثلاً يرفض فكرة «التاريخ النهائي»؛ لأنّ الوقائع تبقى مفتوحة على مزيد من الاكتشافات والمعلومات. ويذهب في الاتجاه نفسه جورج كلارك في اعتبار أنّ مجرى التطوّر يكشف دائماً عن معلومات جديدة وبالتالي يصبح التاريخ النهائي «لا نهاية له». وبسبب هذا النقص يضطر الكاتب إلى التدخل في تصنيع التاريخ وترتيب وقائعه استناداً إلى رؤيته أو تجربته. لذلك اعتبر أوكشوت أنّ التاريخ «هو تجربة المؤرّخ». وهو ايضاً «عملية تفاعل وحوار بين المؤرّخ في الزمن الحاضر وبين حقائق الماضي».

استنتاج أوكشوت توصّل إليه كار حين أشار إلى أنّ التاريخ «لا يكتسب المعنى والموضوعية إلاّ حينما يؤسس علاقة منسجمة في ما بين الماضي والمستقبل». فالمستقبل هو جزء من الوعي التاريخي الراهن الموصول بدوره بالماضي.

تعطف القراءة المذكورة نفسها على أسلوبين في كتابة الوقائع التاريخية، الأوّل قال به كولينغوود «لا تاريخ من دون مؤرّخ». والثاني قال به سينيوبوس «لا تاريخ من دون وثيقة». فالأوّل أعطى قيمة خاصة للمؤرخ ودوره التدخلي والثاني أعطى أهمية استثنائية للمعلومة (الوثيقة، المخطوطة، والأدلّة الدامغة).

الباحث المغربي عبدالله العروي له رأي في المسألة التاريخية حين يميّز بين المدرسة الفرنسية (الوضعانية) والمدرسة الألمانية (التاريخانية) ويرى أنّ أسلوب جمع الوثائق يقدّم دراسة كاملة وافية شافية «لكنها غير تاريخية». لذلك يرى العروي أنّ مفهوم التاريخ يقوم على «المنهج الاستقرائي» الذي يلتقط أدوات الصنعة ويوظفها عملياً في خدمة هدف.

هذه الاختلافات على تحديد «منطق التاريخ» وقوانينه طرحت أسئلة بشأن مدى تطابق «التاريخ الفعلي» مع «التاريخ المروي» ومدى صحة التلازم بين «الخبر المسموع» و«الخبر المكتوب».

مسألة كتابة التاريخ (سرد الوقائع ورواية الأخبار) في شكلها النهائي غير محسومة؛ لأنها خاضعة للتأويل والاختلاف في وجهات النظر أو بسبب عدم وجود أدلّة دامغة تؤكّد بالمحسوس صحة الخبر أو قلة دقته.

حتى الآنَ لم تحسم المسألة ويرجح أن يستمر بشأنها الخلاف نظراً لتعقيدات الكتابة التاريخية وتداخل حلقاتها. إلاّ أن تطور العلوم والتقنيات وتعدد المصادر وتنوعها في عصرنا وسهولة الحصول عليها أحدث نقلة نوعية في الإحاطة بالموضوع (مكان الحادث وزمانه). ونظراً لسرعة الاتصالات والمواصلات ونمو إمكانات التخزين وتطوّر تقنيات التوثيق (الأرشيف) بدأت الاتجاهات التاريخية المعاصرة تعطي أهمية خاصة لما تسميه التاريخ «الشفهي» أو المصور، أو التاريخ الذي يعتمد على روايات مباشرة من أصحاب الشأن أو تلك المراجع التي عاصرت الحوادث وعايشتها واحياناً ساهمت في صنعها. فهذا النوع من التأريخ (الروايات الشفهية المنقولة مباشرة عن أصحابها) يعطي صدقية للواقعة (الخبر) استناداً إلى مصدرها. وأهمية هذا النوع من الكتابة تبدأ بعد النشر وتزداد قيمتها مع مرور الوقت؛ لأنها تتحوّل من رواية شفهية إلى وثيقة مرجعية يمكن العودة إليها عند الحاجة بصفتها تشكل ذاك الدليل الذي يعتمد عليه لإعادة كتابة تاريخ المرحلة في وقت لاحق.

هذا بالضبط ما أرادته صحيفة «الوسط» حين توجهتْ مباشرة إلى قادة وعناصر ومراجع ووجهاء ورجال دين ساهموا في تأسيس أنشطة سياسية أو عاصروا مرحلة وعايشوها وتفاعلوا معها في التفكير أو التنظيم أو التأسيس أو حتى النقد والمكاشفة والمراجعة. فالفكرة أساساً كانت

محاولة صحافية لتوثيق مرحلة من تاريخ البحرين تعتمد على روايات شفهية وذكريات شخصية عاشها أصحابها في فترات معيّنة. والفكرة جاءت للرد على حاجة تضغط دائماً للتعرف على تجارب حزبية امتزجت فيها الخصوصيات بالبيئة وبالظروف المحلية والفضاءات الإقليمية والتحوّلات والمتغيرات وتنوع التأثيرات في صنع الوعي السياسي والثقافي في البحرين ومحيطها.

كتاب «القوة الصاعدة» هو مجموعة ملفات نشرت في «الوسط» تناولت التاريخ الشفهي (روايات مباشرة) عن تأسيس المجموعات السلفية، وحركة الإخوان المسلمين، وحزب الدعوة، وحركة أحرار البحرين، وجمعية الوفاق، وغيرها من هيئات وأندية وفعاليات ووجهاء ووجوه ساهموا جميعاً في صنع جانب معين من تاريخ البحرين المعاصر.

أهمية الملفات، التي اشتغلت عليها الزميلة ندى الوادي، أنها توثق مرحلة مضت اعتماداً على وجهة نظر أصحابها. كذلك تسجّل انطلاقاً من الحاضر انطباعات وآراء ورؤى وبرامج تلك الاتجاهات والتيارات والحركات وصولاً إلى دخولها البرلمان وتحوّلها إلى كتل نيابية. فالملفات تقارب إلى حد معيّن ما ذكره اكتون وكلارك وكار وأوكشوت عن كون التاريخ عملية تفاعلية تربط الحقائق في الزمن الحاضر مع وقائع الماضي. كذلك تحاول المقاربة بين «التاريخ الفعلي» و«التاريخ المروي» أو بين «الخبر المسموع» و«الخبر المكتوب».

الهدف من توثيق كتاب عن الحركات الإسلامية البحرينية السنية والشيعية يقترب من ذاك الوصف أو التعريف الذي استنتجه كار عن التاريخ، وهو تأسيس علاقة منسجمة بين الماضي والمستقبل. وحين يُروى التاريخ نقلاً عن أصحابه في الحاضر سيتحوّل في المستقبل إلى وثيقة يعتمد عليها من يريد إعادة قراءة ماضي البحرين القريب.

وليد نويهض
البحرين
2008

الجزء الأول

السلف: الجماعة التي ترفض تكوين الجماعات

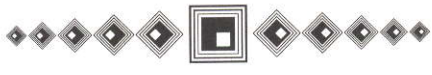

الفصل الأول

لا تقترب فأنت سلفي

أن تكون سلفياً هذه الأيام... فأنت مجرم... وأنت مشبوه ومطارد... وأنت تكفيري... وأنت فوق كل ذلك... مكروه جداً من قبل المعتدلين... على اختلافاتهم.

أن تكون سلفياً... يعني أنك تنتمي إلى عالم لا يعرفه الكثيرون، عالم مليء بالأسرار، والأخطار، والاتهامات أيضاً... ولأن عالمك مجهول للباقين، ولأنه عالم مختلط بعوالم أخرى شطت يميناً أو شمالاً، فعليك أن تتحمل ما يقال عنك جهاراً نهاراً، أو خلف الأسوار والأستار. فأنت تتحمل تهمة العصر... تهمة تعتبرها في الواقع، في أعمق أعماق إيمانك... شرف كبير لك. لكنك لا تعرف ربما أنها تهمة تكلفك يومياً... الكثير.

سنحاول في هذا الفصل من هذا الكتاب الاقتراب من الفكر السلفي "المحلي"، نحاول أن نفهمه، وندرس جذوره التاريخية، وأصوله الفكرية، نحاول ولو قليلاً أن نطبق بصوت عالٍ كل تلك الجذور والأصول على المواقف السياسية المعاصرة التي اتخذها السلف، نحاول أن نستشف التطبيقات العملية لتلك الجماعة التي ترفض في جذورها الأصلية تكوين الجماعات. هدفنا في كل ذلك الفهم، وليس النقد. وعلى رغم شح المعلومات «المحلية»، وصعوبة الوصول إليها، حاولنا جهدنا أن نخرج بالجديد حول هذا الموضوع الذي قيل فيه الكثير، لكنه لا يزال على رغم كل ما قيل... غامضاً.

سلفي... حتى النخاع

كان لا بد لنا لكي نبحث في الأصول الفكرية للسلف، أن نطرق البيوت من أبوابها فنتحدث إلى أحد المنتمين إلى الفكر السلفي، ليشرح إلينا بنظرة فاحصة، ناقدة عن علم بالأمور، ماهية الفكر السلفي في البحرين، ماهية ذلك التيار المحلي الذي يرتبط بالخارج في كثير من تقاطعاته، والذي دخل العمل السياسي أخيراً.

محدثنا سلفي حتى النخاع، بحريني حتى النخاع، وعلى رغم عدم نشاطه السياسي، وعدم انتمائه إلى جمعية التربية الإسلامية (الفرع المنظم للسلفيين في البحرين)، فإن عمق سلفيته قادته ليكون يوماً أحد المتهمين في قضية «خلية الستة» الشهيرة، التي خرج منها بشق الأنفس. بريئاً من تهمة القضية، وغير بريء من «تهمة» السلفية التي تشربها، فصار يشعر بالألم من الحال الذي وصلت إليه النظرة الخاطئة إليها. يقول «أشعر بنظرات الأجانب هنا في البحرين تحاصرني وتحاصر إخواني السلفيين، يتطلعون إلى اللحية والثوب القصير فيشعرون بالتهديد، يشعرون بأن وراء كل فرد منا قنبلة ستنفجر في وجوههم، أو مدفع رشاش سنصوبه إلى صدورهم، وكلها أمور مدبرة ومخطط لها بهدف أن نظهر بهذه الصورة... ونحن منها براء».

«السلفية البحرينية»... تيار واضح وتيارات في العمق

عندما تتحدث عن تيار «السلفية» في البحرين، فإنك تتحدث عن جمعية التربية الإسلامية، و«جناحها السياسي» المتمثل في جمعية الأصالة الإسلامية التي دخلت التجربة السياسية بنواب بدا بعضهم «مخضرماً»... وعلى رغم وجود تيارات متضادة للفكر السلفي في المجتمع البحريني، لا يمكن إنكار أن الفرع الأقوى والأكثر بروزاً بينها هو فرع جمعية التربية الإسلامية التي تأسست في العام 1978، وتمت إعادة تسجيلها بمقتضى قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة في العام 1990. كان لهذه الجمعية حضور بارز في المجتمع البحريني وهي تحاول أن تحقق عدداً من أهدافها التي تنصب أساساً في «الاهتمام بنشر العقيدة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة الصحيحة على فهم السلف، رفع المستوى التربوي والثقافي والإسلامي والأخلاقي والاجتماعي للمسلمين بصفة عامة، رعاية الأيتام وتنشئتهم تنشئة إسلامية واكتشاف مواهبهم وتنميتهما ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع، تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، تقديم الرعاية الصحية للفقراء والمحتاجين وإقامة الأنشطة التطوعية الخيرية، وتقديم العون الكافي المناسب لجميع المحتاجين داخل البحرين وخارجها وفق إمكانات الجمعية».

هذا ما يعرفه الكثيرون، غير أن للأمر في الحقيقة بعداً آخر أكثر عمقاً للسلفية في البحرين من جمعية التربية وكتلة الأصالة. يقول محدثنا «للتيار السلفي الممثل لجمعية التربية

الإسلامية نفوذ في مناطق متنوعة في البحرين، تمتد من المنامة إلى المحرق إلى الرفاع، حتى أننا نلمس أحياناً تنافساً بين عمل التيار السلفي في كل منطقة من هذه المناطق، فالتيار السلفي في المحرق مثلاً أكثر نشاطاً عنه في مناطق أخرى». ويضيف «على رغم هذا النفوذ البادي لجمعية التربية لا يمكننا أن ننكر وجود عدد من التوجهات الفكرية «السلفية» الأخرى في البحرين، فهناك توجه فكري رئيسي يرى أن العمل الجماعي برمته غير مقبول، ونذكر من المخالفين لتيار جمعية التربية الإسلامية كل من الشيخ فوزي الأثري والشيخ عادل الحسن، ولكن لأن هؤلاء المفكرين لا يرون بالتجمع والتحزب لم نجد لهم جماعة أو فرقة» ويشرح فكرهم في رفض تكوين الجماعات أو الأحزاب بقوله «أينما وجدت تلك الجماعات فرقت بين الناس وحتى التابعين منهم إلى الفكر نفسه، كما أن وجود الحزب يجعل هناك تفضيلاً للمنتمين إلى هذا الحزب عن الخارجين عليه، وهو باب يفتح واسعاً لكثير من المرتزقة الذين يدخلون هذا الحزب أو هذه الجماعة سعياً للرزق أو لمصلحة ما فقط، وقد رأيت من وصل لمناصب عامة بهذه الصفة في كلاً من المجلس البلدي أو النيابي في البحرين».

«التربية»... تياران بدلاً من تيار واحد

كثيراً ما تردد عن وجود تيارات فكرية متعددة تضمها جمعية التربية الإسلامية، أما محدثنا فيرى بوجود تيارين رئيسين «متنافرين أحياناً» داخلها، يقول "بعض رموز الخط السلفي داخل الجمعية أكثر ميلاً للعمل التقليدي، وكثيراً ما يختلفون مع ممثلي التيار السلفي الآخرين داخل الجمعية. أما أساس الخلاف فهو وجود تيارين رئيسيين داخل الجمعية، التيار التقليدي المتأثر بالطريقة السلفية التي لا تتأثر بالزمان والمكان والظروف، وتؤمن بضرورة أن لا يكون هناك عمل سياسي أو جماعي أو حزبي وأن الدولة هي التي تمسك بكل السلطات في يديها وأن لا شرعية لأية مؤسسة خارج مؤسسة "ولي الأمر"، ويأتي في مقابل هذا التيار السلفية التي تؤمن بالعمل الجماعي المعاصر لظروف الزمان والمكان والمنظم عبر تأسيس الجمعيات والأحزاب". هذه السلفية الأخيرة هي التي اتخذت قرارها بالمشاركة في الانتخابات النيابية والعضوية في البرلمان بناء على فتوى تقول أن «العمل في البرلمان هو عبارة عن العمل من خلال منكر لإزالة منكر أكبر» وهو يعني أن المشاركين لا ينكرون أنهم في «منكر»، ولكنهم يسكتون عليه «لإزالة منكر أكبر» وهو أن يتسلط الفساد على البلاد.

غير أن محدثنا يعود ليؤكد أن دائرة الاتفاق بين أعضاء السلفية وتياراتها في جمعية التربية على رغم كل ذلك أكبر من دائرة الاختلاف، مؤكداً أن الاختلاف في أساسه نابع من «حرية الفكر لدى السلفيين، إذ يمتلك السلفي كامل الحرية في انتقاء الفتوى وتقليد من يريد تقليده في كل أمر من الأمور، فالسلفية تشجع على أن يتنوع الشخص في انتقاء الفتاوى، وأن لا يتم التركيز على شخص بعينه وإلا فإن الفرد يؤثم على ذلك لأنه صار يأخذ تعاليم دينه من شخص واحد بما يوصله إلى درجة التقديس، فيجعله أرباباً من دون الله».

جمعية التربية × جمعية إحياء التراث الكويتية = التقاطع

«غالبية المنتمين إلى تيار جمعية التربية الإسلامية في البحرين يتبعون بشكل أو بآخر توجه جمعية إحياء التراث الكويتية بقيادة الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق[1]، حتى أن بعض قيادات الجمعية ورموزها الكبيرة شديدة الاتصال بالشيخ بشكل مباشر وترى فيه مرجعية مباشرة لهم»، هذا ما يؤكده محدثنا، ولا تبدو هذه المعلومة غريبة عندما نعلم أن الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق هو أحد أبرز المفكرين السلفيين الذين جوزوا العمل الجماعي في مؤلفات له، وكانت جمعية إحياء التراث الكويتية تطرح كتبه في العمل الجماعي بشكل مستمر لتوزعها على الجميع «وكأنما كانت تريد توجيه السلفيين إلى العمل الجماعي على اعتبار أن لا ضرر شرعي فيه» بحسب قول محدثنا الذي يضيف «واجه الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق كثيراً من المعارضة من قبل السلفيين الذين يرون أن العمل الجماعي قد يقود إلى انحياز وتحزب عن عامة المسلمين وهي مخالفة شرعية صريحة، وهو ما دعاه إلى نشر كتابه «المسلمين والعمل الجماعي» رداً على كل هذه الدعاوى... من كل ذلك أثر فكره على جيل بأكمله من السلفيين تربى على قضية العمل السياسي والجماعي بمختلف ما كان فيه من أخذ ورد في شرعيته وعدم شرعيته، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الوضع في البحرين وكان المحرك الأول لتأسيس جمعية التربية الإسلامية».

عن العلاقة التقاطعية بين الجمعيتين، إحياء التراث في الكويت والتربية الإسلامية في البحرين يقول محدثنا «التيار السلفي الذي يجوز المشاركة السياسية هو أحد أبرز التيارات تأصيلاً ودعماً مادياً أيضاً والذي يمتد إلى مناطق كثيرة، ويمكن النظر إلى جمعية إحياء التراث الكويتية كمحرك رئيسي للتيار السلفي المعاصر في كثير من دول المنطقة العربية

مثل مصر واليمن والبحرين. كما حصلت كثير من المشاكسات بين السلفيين وبعضهم البعض بخصوص المخالفات التي ترتبت على المشاركة السياسية والتي كانت جمعية إحياء التراث الكويتية وشيخها عبدالرحمن عبدالخالق تتهم بكونها المحرك لهذه الخلافات بين المسلمين».

«كان طرح الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق لفكرة العمل السياسي العصري في الفكر السلفي المعاصر بأهميةً طرح الإمام الخميني لقضية ولاية الفقيه لدى الفكر الجعفري». بهذا التشبيه وصف محدثنا الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق الذي قام بحسب قوله بتمويل الحركات السلفية ضد حركة الإخوان المسلمين، غير أنه لم يتمكن من جمع كل آراء السلفيين حوله، وبذلك بدأت السلفية تخوض صراعين معاً، الأول مع الإخوان المسلمين، والثاني مع إخوانهم من السلفيين الذين لا يتقبلون وجود العناصر التي «شقت الصف» بالنسبة إليهم. يقول محدثنا «كان ما يسعى إليه معظم الأعضاء الذين انضموا للتيار السلفي المنظم هو الأموال التي كانت تصب على الجمعيات التي تتبع نفس التيار في كل من مصر واليمن والبحرين، وهو ما تسبب في أن تستغل تلك الأموال أحياناً في غير مكانها، وهو السبب في تعرض جمعية إحياء التراث الكويتية كذلك للنقد بكون أموالها بدأت تصب في صالح التفرقة بين المسلمين بدل مساعدتهم».

ويعود محدثنا ليؤكد أن الشيخ عبدالخالق نقل التيار السلفي نقلة نوعية وخصوصاً في فترة الستينات والسبعينيات، معتبراً هذه النقلة ردة فعل للتأثير الذي حصل لتيار الإخوان المسلمين في مواجهة التيار الشيوعي والتيارات اليسارية التي بدأت تنتشر بقوة في تلك الفترة فصار الإخوان يواجهونها بمثل أسلحتها، من أناشيد، ومسرح، وثقافة، وعمل نسائي وشبابي. يقول محدثنا «جاء الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق فوجد أن الساحة السياسية يتقاسمها الإخوان والشيوعيين بقوة، ووجد أن لا حضور حقيقي للتيار السلفي، وهنا قرر أن يفتح جبهة ثالثة لا تنضم إلى الفكر الإخواني، وهي جبهة العمل السياسي السلفي في السبعينات والثمانينات.

هنا بدأ التقاطع عندما بدأ التيار السلفي الحداثي يستوحي من عمل الإخوان المسلمين الذي استوحى بدوره بعض أدواته من الشيوعيين، وهو الأمر الذي أثار انتقادات من قبل السلفيين الأصليين الذين وجدوا أمامهم شيئاً جديداً تماماً، إذ لم يكن السلفيون يعرفون المسرحيات

أو الأناشيد أو التقعيد الفكري خارج إطار المرجعيات، أو حتى التقعيد للعمل السياسي، غير أن الشيخ عبد الخالق واجه كل ذلك بقوة مناهضاً تلك الأفكار، ومؤسساً للسلفية المعاصرة التي استوحت جمعية التربية الإسلامية عملها منها، ولا تزال».

الفصل الثاني

السلف بين التقليدية والجهاد... والتكفير

من أنت؟ سلفي ... وهابي ... تكفيري ... جهادي، أنت كل ذلك، أم جزءاً من ذلك؟ أم أنك لست أياً من تلك المصطلحات التي تداخلت فضيعتنا معها. أنت ذو لحية طويلة، وثوب قصيرة، تتحدّث كثيراً في الحلال والحرام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهل ستكفرنا؟ هل ستحاول أن تقتل معتبراً ما تقوم به جهاداً في سبيل الله؟ أين تقع حدود قناعاتك، وإلى أين يمكن أن تشط بك وبنا تلك القناعات؟ هل يمكننا أن نتعامل معك وتتعامل معنا؟ هل يمكننا أن نفهمك وتفهمنا؟

ليس في هذه الأسئلة ضرب على أي وتر حسّاس، فهي أسئلة عامة، سطحية ربما، غير أن رفعها ضروري، والحصول على إجابة لها ضروري أيضاً، للوصول إلى فهم الآخر على حقيقته، من دون رتوش صنعتها أيادٍ لا نعرفها، لتصور لنا «بعبعاً» أسطورياً، هوايته القتل معتبراً إياه طريقاً إلى الجنة، وهوايته التكفير، معتبراً نفسه وجماعته آخر الصالحين على هذه الأرض.

في الفصل الماضي تطرقنا إلى الحديث عن تكوين جماعة السلف في البحرين، التيارات الفكرية التي تندرج منها تلك الجماعة التي تتمركز في جمعية التربية الإسلامية، وفي تيارات سلفية أخرى متفرقة. تحدّثنا أيضاً عن الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق وجمعية إحياء التراث في الكويت، وما كان لها من دور كبير في تنظيم السلفية في البحرين عبر فتوى إمكان تكوين الجماعات والأحزاب. ولأن حديثنا كان يصب في إطار «الاستكشاف» اعتمدنا في «استكشافنا» على استقاء المعلومات من أصحابها، فطرقنا باب «سلفي» كان أحد متهمي خلية الستة في البحرين ليشرح لنا بصدق ... من هم السلفيون في البحرين.

أنت سلفي... فأنت وهابي

سألته «بسذاجة»، ما هي العلاقة بين السلفيين في البحرين وبين الوهابية؟ فأجابني «لا

يوجد شيء اسمه الوهابية، البعض لايزال يلعب على عقول الناس مثلما يلعب على عقول الأطفال فيخيفهم من الأشباح، أصبح مصطلح «الوهابي» مرادفاً لمصطلح «الشبح»، وكأني بالأهل يخيفون أطفالهم قبل النوم فيقولون لهم «سيأتيكم الوهابي». وفي الحقيقة ليس هناك وجود للوهابية، فالوهابية «اصطلاحاً» لم تكن أبداً جماعة مستقلة، وكانت على الدوام جزءاً من الدولة، وأعطي المصطلح للجماعة التي قادها محمد عبدالوهاب[2] في السعودية والتي كانت كلها من «السلفيين». من آزر آل سعود حتى قام حكمهم في المملكة العربية السعودية هم السلفيون، وكانت السلفية دعوتهم، ولذلك فلو أردنا أن نكون صادقين علينا أن نعرف أن السعودية كلها وهابية، وأن السلفيين كلهم «وهابيون»، ويغالطكم أي سلفي يقول أنه غير وهابي».

ويضيف «السلفية هي ارتباط الدين مع الدولة ارتباطاً متمازجاً وعدم مخالفة ولي الأمر، ولا حتى بتكوين جماعة مستقلة. هذه هي السلفية التقليدية بعينها. ولذلك يبدو ما يقال عن جماعة «الوهابية» ساذجاً، فكيف يمكن أن تسعى هذه الفئة لتكوين «جماعة الوهابية» وهي لا تؤمن أصلاً بتكوين أي نوع من أنواع الجماعات خارج إطار الدولة؟... من كل ذلك نرى أن كثيراً مما يقال عن «الوهابية» ما هو إلا «بعبع»، ولا يستثنى من ذلك أعلى المنابر إلى أصغرها، التي تروج أحياناً لما هو كذب وافتراء». ولا يقتصر محدثنا على هذا الأمر، إذ يقول إن ما يقال عن السلفية من دون تثبت أو تبصر أو تبيان وجهة نظر الآخر هو «جريمة في حق شعوب بأسرها» خصوصاً أن دولاً إسلامية بأسرها تتبنى التيار السلفي كمنهج وكمرجعية، ناهيك عن أنه التيار الذي تشترك في مرجعياته كل المدارس والتيارات السنية».

السلفية... الجذور التاريخية

بالرجوع إلى التاريخ والبحث عن جذور السلفية يتضح لنا أن السلفية ظهرت في إطار الحالة الإسلامية المتنامية التي ظهرت في جميع الدول العربية والإسلامية والتجمعات الإسلامية في العالم منذ أوائل السبعينات، وكانت هذه الحالة تنتمي إلى مدارس وتيارات عدّة، إخوانية وسلفية، معتدلة ومتشددة، تقليدية وإصلاحية. ولأسباب تاريخية وسياسية كانت السلفية ذات حضور قوي ومؤثر في السعودية تحديداً وفي دول الخليج العربي.

غير أن هذا المد الإسلامي رافقته حالة من التشدد والتعصب الذي وجد له أتباعا ومؤيدين،

وفي حالة من تنامي الإقبال على التدين في السبعينات. وعبرت هذه الحالة عن نفسها بجماعة متشددة ومسلحة بقيادة جهيمان العتيبي احتلت المسجد الحرام في مكة المكرمة أواخر العام 1979، ودخلت في مواجهة مسلحة مع القوات المسلحة السعودية. وظهرت أيضا حالات أخرى من التعصب والمواجهة غير المسلحة مع المجتمع والدولة، فقد حرّم بعضهم الصور بكل أشكالها حتى ما كان منها على جوازات السفر والبطاقات والأوراق النقدية، إلى جانب إحراق محلات الفيديو.

وشهد عقد الثمانينات تحولا كبيرا ومهما في مسار السلفية يقول البعض إنه كان مسئولاً عن حالة «الحركات السلفية الجهادية» في العالم اليوم، وهو المقاومة الإسلامية للحكم الشيوعي في أفغانستان والقوات السوفيتية المؤيدة للحكومة الشيوعية والتي دخلت أفغانستان أواخر العام 1979. إذ تدفقت التبرعات وأفواج المتطوعين إلى أفغانستان، وتكونت في باكستان وفي أفغانستان جماعات إسلامية مسلحة متشددة امتدت من أفغانستان إلى أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وسائر أنحاء العالم. وتشكلت مجموعات إسلامية كثيرة معارضة تنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين أو حزب التحرير، وخرج بعضهم إلى بريطانيا لممارسة دور إعلامي وسياسي معارض للسياسات والمواقف السعودية. كما تشكلت مجموعات إسلامية سلفية جهادية تتوسل بالعنف، ونفذت مجموعة من العمليات العسكرية. وبدأت هذه المجموعات منذ منتصف التسعينات تنفذ عمليات عسكرية ضد أهداف أميركية وغربية، وأخذت تزداد شيئاً فشيئاً لتشمل تنفيذ تفجيرات انتحارية في مجمعات سكنية وتجارية.

وعلى رغم أن السلفية في منشئها حركة إصلاحية تسعى لتصحيح فهم الدين والالتزام به، وهي أقرب إلى مدرسة وليست جماعة أو تنظيما، غير أنها بدأت في مراحل لاحقة تأخذ طابعا تجمعياً وإن لم يكن تنظيمياً، وتحرص أيضا على تقديم نموذج في التدين والسلوك والفهم والتطبيق.

ثم إنها انقسمت وتعددت في أساليب عملها الفكرية والسياسية والتنظيمية، فقد نشأت جماعات تمزج بين الإخوان والسلفية، وأخرى تعيد تجميع السلفية التقليدية، وبدأت تشارك في العملية السياسية المتاحة كما في الكويت، أو تشارك فيها على نحو غير معلن بوضوح أو مؤسسية، وهي في ذلك تراوح بين سلفية تقليدية أو إصلاحية، وتقترب من الإخوان

المسلمين أو تعيد إنتاجهم في صيغ وطبعات مختلفة قليلا أو مكررة في بعض الإخوان.

وامتدت السلفية أيضا إلى حركات وجماعات إسلامية متشددة ومتطرفة انبثقت في الأصل من الإخوان المسلمين أو قامت بموازاتهم لتسعى برأيها لاستدراك ما فاتهم أو ما قصّروا في تنفيذه، وهي إجمالا قائمة على أساس التعامل مع أنظمة الحكم في دول العرب والمسلمين والمجتمعات والمؤسسات القائمة فيها، وهم ما يمكن تسميتهم بـ «السلفيون الجدد»، ولكن السلفية لا تتحمل أوزار هذه الجماعات ولا المسئولية عنها كما لا تتحملها أيضا جماعة الإخوان المسلمين، وإن شكلت الجماعتان تراثا لهذه الجماعات والأفكار، ولكنها أنتجت شيئا جديدا مختلفا تماما عن الجماعتين. ولذلك فإن تعبير السلفية لم يعد دقيقا ولا محددا ولا يصلح لوصف كثير من الحركات والجماعات والأفكار المنتسبة إلى السلفية، وهو في أغلب الأحيان يصلح لوصف السلفية التقليدية التي عرفها العالم الإسلامي لفترة طويلة، وإلى حد ما السلفية الإصلاحية التي تنتمي إليها أجيال من العمل المؤسسي والمنظم والممتد إلى السياسة ممارسة وفهماً.

كيف تحول السلفيون إلى «جهاديين»؟

يقول محدّثنا تعليقاً على انشقاق التيار السلفي تاريخياً «السلفية التقليدية هي طاعة ولي الأمر والجهاد بأمره وأمر الناس بالرجوع إلى السنة، ولكن بعد نهاية عهد الخلافة الإسلامية حصلت كثير من المستجدات «المعاصرة» أمام الفكر السلفي، فمثلاً تمكنت التيارات الشيوعية في بلاد المسلمين، وهو الأمر الذي دفع بتيار الإخوان المسلمين أن يهب في وجه هذه الهجمة الشيوعية، أما التيار السلفي فلم يكن يستطيع الوقوف مكتوف اليدين بعدم اتخاذه أي موقف سياسي والمراقبة عن بعد بناء على قناعته بعدم تكوين الجماعات، لذلك انشق التيار السلفي التقليدي إلى تيار آخر أخذ منحى سياسياً ودعوياً مستخدماً كل الأدوات المعاصرة، ثم انشق إلى تيار ثالث آمن بالفكر الجهادي بعد أن وجد أن هناك قوات عسكرية للأعداء تواجه المسلمين، ورأى أنه أينما استخدم العدو قوته العسكرية فمن حقي كمسلم أن أدافع». هذا التيار الأخير الذي شرحه محدثنا هو نفسه تيار السلفية الجهادية، الذي بدأ في البداية جهاده في بعض الدول الإسلامية كأفغانستان وباكستان أي خارج نطاق الدول العربية. ولكن كيف اكتسب هذا التيار خطورة داخل الدول الإسلامية وتحديداً السعودية بعد

ذلك؟ يقول محدثنا «خافت الحكومة السعودية من تيار العائدين من الجهاد في الخارج على اعتبار أنه كان يروج إلى كون الحكومة كافرة؛ لأنها مستسلمة للكفار، وبالتالي يجوز الجهاد ضدها، وهو الأمر الذي أرعبها وكان من نتائجه أن سجن البعض، ولكن بعد فترة اكتشفت الحكومة السعودية أن هذا الإدعاء غير حقيقي وأن خطاب السلفي الفلسفي الذي لا يختلف عن خطاب السلفيين في الداخل كثيراً، فأطلقت قسماً منهم، غير أن السلفيين الذين دخلوا السجون تعلموا درساً من جرّاء ذلك انعكس على تصرفاتهم فيما بعد، فقد علموا تماماً ما سيحصل لهم في السجون، لذلك بدأت حركاتهم الجديدة بعد حوادث سبتمبر 2001 تتفاعل في تفجير أنفسهم قبل أن يقعوا في قبضة السلطات».

أنت سلفي... فهل ستكفرني؟

لعلّ أي تهمة لم تلتصق بالسلفية وأتباعها مثلما التصقت بهم تهمة «التكفير». فالسلفيون في مفهوم الجماعات الأخرى تكفيريون لا يتوانون عن قتل «الكفار» حتى ولو كانوا من مذاهب أخرى... هل هذه هي الحقيقة؟ يجيب محدثنا «أكبر بعبع يواجه السلفية اليوم هو التكفير. ولكي نفهم من أين جاءت التهمة لا بدّ أن نعود إلى الجذور التاريخية للموضوع، لقد بدأت الجذور عند تلك الجماعة المتحركة المجاهدة» السلفية الجهادية» التي تهب في كل مكان فيه هبوب. تفكر هذه الجماعة من خلال التقعيد العلمي الذي لا يلزم طرحه في واقع عملي. فالسلفية ترى أن هناك فرقاً كبيراً بين التقعيد العلمي لمعرفة ما، وما يلزمه من إدراك لعين الأشياء في مجملها. وبالتالي فلا يمكن تقعيد المعرفة تقعيداً عملياً بناء على ذلك». ولأن الحديث السابق حديث فلسفي بحت لا يسهل على المرء فهمه بسهولة، فسره محدثنا بقوله «هذا الفكر يرى مثلاً بأن الشخص الذي يعمل كذا من الأفعال فهو كافر، وتقوم بالتقعيد علمياً بأدلة من القرآن الكريم والسنة ومن فتاوى العلماء ومن أفتى بذلك قبلها حتى لا يكون الكلام كله بدعي. والسلفي الذي وصل إلى درجة من العلم والتفكير يعرف أن تقعيده هذا سيكون له مخالفين بطبيعة الحال بدليل أنه هو الذي بدأ بنشره، وبالتالي لا يستطيع أن يلزم باقي الأطراف بما قاله، فما قاله هو تقعيد علمي لمجرد رؤية يراها ويريد أن ينشرها كموضوع علمي. ولأن التقعيد العلمي عند السلفي لا يلزم منه التطبيق العملي فلا يجوز التعميم على أشخاص آخرين بناء على هذا التقعيد. إذ أن هنالك عدة عوامل في الحالة العينية تتدخل في

هذا الأمر، منها عدة عوامل في عين الشخص تلزم سقوط شروط الحكم. من هنا يتبين أن هذا النوع من التقعيد العلمي يأتي عملياً في «فراغ» في ظل عدم وجود عامل آخر». وعند تطبيق هذه الفلسفة على موضوع التكفير تتضح الأمور بشكل أكبر على الأقل مما نسمعه عن تكفير السلفيين لغيرهم. ويأتي ذلك من خلال ما بينه محدثنا بقوله «كثيرون ممن لا يعلمون بهذا الأمر عن السلفية يقولون إن السلفيين كفروا نصف الأمة، بينما التفسير الحقيقي هو أن التقعيد العلمي للتكفير يتم لو وجد هناك فراغ من الموانع والشروط، فبوجود هذا العامل وحده سيكون الشخص كافر، والواقع أن الناس يعيشون في موانع كثيرة تمنع حصول الكفر الذي لا يتحقق إلا بشروط لا بد من ثبوتها حتى يتم الحكم، ولو لم تستطع إثبات هذه الشروط لا يمكنك أن تنزل التقعيد العلمي على أي فرد من الأفراد. تلك هي الفلسفة المحكومة بإطار محدد. أما القتل بناء على هذه الفلسفة فهي أمر مرفوض في الفكر السلفي حيث أن نبينا عاش مع أديان مختلفة وهو يحكم المدينة ولم تكن سنته قتل كل من خالفه في الدين، بل دعاهم للحق وعاشر معاندهم بالمعروف والإحسان، وغاية ما يمكن أن يحصل للإنسان الذي تثبت عليه بعض صفات هذا التقعيد العلمي أن يقال عنه أنه «فاسق» أو أن يعامل بجفاء، بينما لا يزال السلفيون يؤمنون بضرورة دعوته للإيمان من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعتبر السلفي من أشد الناس تمسكاً به».

الفصل الثالث

السلف... «العمل من خلال المنكر لإزالة منكر أكبر»

كيف ستشعر لو كنت تعمل «من خلال منكر لإزالة منكر أكبر»؟ فأنت تعلم أنك في منكر «لا مفرَّ منه» لكنك تعلم أيضاً أن من الخطأ أن تبتعد عن هذا المنكر، لأنك بذلك تكون قد ساهمت في شيوع منكر أكبر وأشد خطورة، والحل لديك أن تشارك في هذا «المنكر» عساك تجعل أهل الدين هم أهل العزة والحظوة والقول النافذ، كله من خلال هذا «المنكر».

هكذا يرى السلف، أو على الأقل بعضهم، المشاركة في البرلمان، والحياة السياسية، وتكوين الأحزاب والجماعات. ولكي تقترب من طريقتهم في التفكير واتخاذ القرارات السياسية، عليك أن تعرف أولاً المنطلقات والجذور الدينية التي تحركهم. والتي تجعلهم مختلفين مع الإخوان المسلمين في تلك المواقف، والتي تجعلهم يتعاطون مع كثير من المصطلحات والمفاهيم والجماعات بشكل معيّن، والتي لا تجعل منهم «كتلة برلمانية موحّدة المواقف» داخل البرلمان البحريني مثلاً. محاولة فهم الفكر السلفي ذاك تفتح نافذة واسعة لفهم رؤية السلفي تجاه الآخر، كل الآخر. الآخر من طائفة أخرى، الآخر من دين آخر، الآخر من جماعة أخرى، أو ذلك الآخر البعيد، الذي لايزال عدواً متربصاً بالدين. فتح تلك النافذة الواسعة لفهم الرؤية السلفية، قد تجيب عن تساؤلات كثيرة في تفسيرهم لمفاهيم كثيرة معاصرة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتفسر ولو قليلاً طريقة تعاطي تلك الجماعة في البحرين مع هذه المفاهيم عبر عدد من التطبيقات العملية.

في الفصل الماضي عدنا إلى الجذور التاريخية للسلف في الدول العربية وتحديداً في المملكة العربية السعودية، حاولنا أن نلقي الضوء أكثر على الفروقات بين مفاهيم التيار السلفي التقليدي، والتيار السلفي الجهادي، ومفاهيم التكفير. واستمر حديثنا معتمداً على شرح مفصل من سلفي كان أحد متهمي خلية الستة في البحرين. وفي هذه الحلقة الثالثة من الملف سوف نتطرق إلى أبرز الفروقات بين التيار السلفي وتيار الإخوان المسلمين كما ذكرها محدثنا، لنقترب أكثر من المفاهيم التي يؤمن بها السلف في البحرين.

نقاط التقاطع والاختلاف بين الفكر السلفي والفكر الإخواني

يقول محدثنا «التيار الإخواني هو أكثر التيارات التي تأثرت بالسلفية في كل من الكويت والبحرين، ولا نتجاوز عندما نقول إن الفكر بينهما واحد، فعامة العاملين حالياً في كل من التيارين الإخواني أو السلفي لا يوجد فرق كبير بينهم إلا في المظهر. وعلى رغم الاختلافات الكبيرة السابقة بين الإخوان وبين السلفيين، إلا أن هذه الخلافات الفكرية تكاد تكون اختفت. ولذلك لا نجد مشاكسات كثيرة من الناحية السياسية بينهم، فقد صاروا متقاربين جداً من ناحية الفكر الديني، ولم أعرفهم أقرب من بعضهم البعض فكرياً أكثر من هذه المرحلة». وعن شرحه للفروقات بين السلفيين والإخوان يقول «السلفيون جادون جداً في مرجعيتهم الفكرية، بينما للإخوان المسلمين مرجعيات متعددة، فالمرجعيات في سورية تختلف عن المرجعيات في مصر أو في الكويت أو غيرها من دول الخليج العربي، وهو يدل على أنه ليس للإخوان فكر موحد. ففكرهم يتغير بحسب الثقافة الشائعة، بينما فكر الثقافة السلفية واحد في كل مكان، إذ أن هناك وضوحا شديدا في مطلب السلفيين، بينما ما يجمع الإخوانيين كنواة هو الانتماء الحزبي وليس الانتماء الفكري. فربما يختلف الإخواني في انتمائه الفكري مع غيره، ولكنهم جميعاً يشتركون في الانتماء الحزبي». ويؤكد محدثنا التقارب الفكري الكبير بين التيار السلفي والتيار الإخواني في منطقة الخليج العربي حالياً، غير أنه يعود ليقول إن «الفكر السلفي كان له تأثير على كل التيارات السنية لوضوحه وشفافيته والإجماع على مرجعياته، فمرجعيات السلفيين هم العلماء القدامى للحديث والتفسير والمعترف بجهودهم وعلى رأسهم ابن تيمية[3]، ولهذا فإنه يصعب على من يريد أن يتثقف في المذهب السني أن يخرج عن إطار هذه المرجعيات. أما مفكرو الإخوان المسلمين الحداثيون مثل حسن البنا وسعيد حوا فهم الذين كتبوا وقعدوا بناء على تلك المرجعيات ولكن بشكل عصري حداثي. وللفكر الحداثي عصره وسرعان ما يجتمع عليه الغبار، ففي النهاية ما يرجع إليه القضاة وأصحاب الفتوى هو الفكر السلفي ؛لأن مرجعياته يوثق فيهم بدرجة أعلى من المفكرين الحداثيين الذين تتغير فيهم المرجعيات بتغير الوضع السياسي في البلد».

ولا يمكن بأي حال إنكار التداخل الكبير في مستوى التنظير بين جماعتي السلف والإخوان المسلمين، وخصوصاً من خلال مفهوم « الإسلام الجهادي». إذ يربط الباحث الإسلامي كمال حبيب مواكبة «ظهور التيارين الجهادي والسلفي» أو ما يطلق عليه «التأسيس الثاني

لجماعة الإخوان» في مطلع السبعينات، بنقطة «الوعي» لعذابات «الإخوان» في السجون الناصرية التي انتشرت على نطاق واسع في عصر السادات».

أعلن الإخوان العائدون من سجون عبدالناصر في فترة السادات بحسب ما ذكره حبيب أنهم «يتبنون بشكل كامل ما جاء في كتاب «دعاة لا قضاة» الذي وضعه حسن الهضيبي في السجن، وكان ذلك يعني نبذ المواجهة بشكل تام مع النظام السياسي المصري باعتباره نظاما مسلماً»، وتكتمل المفارقة التاريخية بحسب تعبير الباحث في علاقة التيار الجهادي البازغ داخل الجامعات المصرية بالإخوان بقرار الإخوان أنفسهم.

وتكمن في هذه الزاوية بالتحديد نقاط الفصل المركزية بين تيار الإخوان الذي لايزال متقوقعاً داخل «مثلث أفكار قطب» والسلفية الجهادية التي نشأت مع الحرب الأفغانية ضد السوفييت التي دعمتها الولايات المتحدة وحكومات عربية عدّة، وهي ذاتها من لاقت عقبات هذا التأسيس نفسه. و يؤكد الباحث أن التيار الإخواني الذي رفض دعوات الهضيبي كان نواة التيارين الجهادي والسلفي المصريين وهما نقاط الالتقاء التي مثلت نموذج التحالف التاريخي بين بن لادن والظواهري خاصة في مرحلة لاحقة.

نقاط فارقة بين التيار الجهادي/السلفي والإخوان المسلمين

أما أبرز القضايا المختلف فيها بين التيارين الجهاد والسلفي مع الإخوان المسلمين فيلخصها الباحث كمال حبيب في عدد من النقاط هي :

- أن الإخوان – بحسب السلفية – نبذوا مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل كامل، وأنهم يؤيدون الأنظمة الجاهلية ويعتبرونها أنظمة مسلمة رغم أن مرجعية هذه الأنظمة علمانية تستبطن العداء للإسلام والمسلمين وتسخر كل أدواتها السياسية والإعلامية والتعليمية ضد القيم الإسلامية.

- تأييد الإخوان لهذه الأنظمة يضفي الشرعية عليها رغم أن الحكم الشرعي هو مقاومتها والخروج عليها أو على الأقل منابذتها وعدم الدخول في طاعتها «إذ الطاعة في المعروف» ومن ثم عدم منح الطاعة لهذه الأنظمة هو واجب شرعي.

- انتقد التياران السلفي والجهادي اعتبار التغيير عبر صناديق الانتخابات أداة

شرعية، فهم يرون أن الانخراط في دخول الانتخابات والأعمال ذات الطابع الحزبي وسيلة مخالفة للشريعة الإسلامية بجانب كونها لن تؤدي إلى أي تغيير، فالبرلمانات هي بيت الطاغوت الذي ينازع الله أخص خصوصياته وهو حق التشريع.

– ينتقد التياران الجهادي والسلفي جماعة الإخوان في كونها تقوم على التجميع دون التربية العقائدية التي تحدث عنها سيد قطب في كتابه «معالم في الطريق» تحت عنوان «جيل قرآني فريد»، وكان من آثار التجميع الذي جعل أكثر من مليون يدخلون الجماعة قبل قيام الثورة – وفق ريتشارد ميتشل – هو عدم الثبات في المحنة، إذ أيد الكثيرون عبد الناصر في السجون ولم تثبت إلا فئة قليلة. ويرى هؤلاء أن التربية العقدية المتينة هي الكفيلة بحماية الدعوة والحركة وليست الأعداد الغفيرة من دون تنقية العقيدة وتصفية التجمع الكبير، ويتبنى التيار السلفي ما يطلق عليه منهج «التصفية والتنقية».

– يتحدث التيار السلفي نفسه عن عدم الوضوح العقيدي فيما يتصل بطبيعة الفكرة الإخوانية التي تبدو لهم وكأنها نوع من التلفيق بين الصوفية والسلفية والسنية والهيئة السياسية والجماعة الرياضية والرابطة العلمية والثقافية والشركة الاقتصادية والفكرة الاجتماعية.

– ينتقد التياران الجهادي والسلفي مسألة الشخصانية عند الإخوان ولكن من منظور شرعي، إذ يرون أن المنتمين لجماعة الإخوان يبالغون في تقديس وتعظيم شخصية البنا والمبالغة في اتخاذ كلامه وطريقته وكأنها نوع من الدين الذي تذوي معه شخصية الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام، ذلك لأن التربية الإخوانية تركز بشكل مبالغ فيه على الرسائل والمأثورات والأوراد والأذكار المأثورة عن البنا أكثر من التركيز على المصادر الأخرى في الشريعة.

السلفية والفكر الحداثي

على الرغم من كل ما سبق ذكره حول السلفية، إلا أن لها أيضاً مفكريها الحداثيين الذي يعتبرون «مجتهدين في الإطار الدعوي» وعنهم يقول محدثنا «كثير منهم لم يكونوا فقهاء

ولكنهم تكلموا في الموضوع الذي يمس الأمة الإسلامية وهو كيف تتصرف بعد سقوط الخلافة الإسلامية، هل يجوز أن يكون هناك عمل جماعي، ما هي الفتوى التي تكون الكلمة الفصل، على أي فتوى تجتمع الأمة مع اختلاف البلدان، كيف هي صورة العالم الإسلامي بعد أن يبتعد الحكم السياسي عن الفكر الدين؟» كل هذه الأسئلة كانت الشغل الشاغل للمفكرين السلفيين الحداثيين الذي كان أبرزهم الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق في الكويت».

ولا بد أن نذكر هنا بروز التيار الإصلاحي من السلفية الذي أعقب ظهور السلفية الجهادية، فقد امتد هذا التيار الإصلاحي ليشمل أفرادا وتجمعات وتيارات مختلفة، ولكن يجمع بينها العمل الإصلاحي والاعتدال النسبي. وقد استفاد هذا التيار في السنوات الأخيرة من توجه الحكومة السعودية للحوار وإتاحة المجال للنشاط الإصلاحي، فأنشئت مواقع على الإنترنت تعبر عن هذا التيار، مثل موقع «الإسلام اليوم» الذي يشرف عليه الشيخ سلمان العودة، ومن قادة هذا التيار ورموزه أيضا: سفر الحوالي، وعائض القرني. ويندرج في هذا التيار أيضا عمل إسلامي واسع ينتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين بعضه منظم وبعضه مجتمعي أو فردي أو مؤسسي، ومن أعلام ورواد هذا الاتجاه عدد كبير من الشباب والعلماء والمثقفين ممن يحملون شهادات علمية عالية في شتى أنحاء المعرفة والمهن ومن خريجي الجامعات الأميركية والغربية.

السلفية... وأعداؤها

وعلى رغم الخلافات التي تراوح مكانها بين السلفيين وبين الإخوان المسلمين، فلا يخفى «العداء المتجذر» بين السلفية وبين عدد من المذاهب والجماعات الإسلامية التي تجد لها صدى في البحرين. ومن تلك الجماعات الشيعة، والأشاعرة، والمعتزلة، وأهل التمذهب.

يقول محدثنا: «أهل التمذهب هم من أشد أعداء السلفية لأنهم يرون أنها بدعة وأنها مذهب خامس وأنه لا يوجد غير أربعة مذاهب، ويرون أن السلفية تروج للتلفيق عبر جمع أكثر من فتوى من أكثر من مذهب، وأنها دمار وتلاعب بالدين، أما الأشاعرة فبينهم وبين السلفيين خلافات تاريخية كبيرة لا تخفى».

سألته هنا: «يتهمونكم كسلفيين بأنكم أدخلتم البحرين إلى ساحة نزاع طائفي كبير، فهل هذا صحيح؟» فأجابني «لا ننكر أن البحرين وصلت إلى واقع بشع من النزاع الطائفي،

فصرنا في حال أسوأ مما مرّ علينا في أي وقت تاريخياً، ولكننا لا يمكن أن نتجاهل أن كل الأطراف ساهمت في الدخول إلى ساحة النزاع الطائفي ذاك. أنا أعرف أن البعض يضعون قائمة سوداء للسلفية يسجلون فيها كل ما يمكن أن يحسبونه عليها من مساوئ، ولكن أرجو أن لا توضع هذه التهمة على قائمة السلفية؛ لأنها ليست اللاعب الوحيد في الساحة السياسية، فهناك كثير من اللاعبين من مختلف الطوائف والكل يضرب في الآخر لأسباب سياسية، تحولت بعد ذلك إلى طائفية».

مهاجمة ربيع الثقافة

محدّثنا يؤكد أن السلف في البرلمان البحريني ليسوا كتلة، فالخلاف واضح تماماً للعيان في مواقفهم السياسية التي تصبح مفهومة عندما نفهم الفكر السلفي الذي يعطي مساحة كبيرة من الحرية في أخذ الفتوى الدينية في كل أمر. لكن السلفيين في البرلمان سيجتمعون على الدوام على موضوعات شبيهة بموضوع تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية في «تجاوزات» ربيع الثقافة– وهي اللجنة التي سعت كتلة الأصالة لتشكيلها في المجلس للتحقيق في شأن صور التقطت لأحد عروض مهرجان ربيع الثقافة في العام 2007 والخاص بمسرحية مجنون ليلى تحديداً، إذ قيل أن هذه الصور تثبت تجاوزات أخلاقية تمت على المسرح أثناء عرض تلك المسرحية–. يفسر محدثنا ذلك فكرياً بقوله «السلفيون دخلوا البرلمان من منطلق الدخول في منكر من أجل إزالة منكر أكبر. فعلى رغم أن البرلمان منكر بالنسبة إليهم، إلا أن المنكر الأكبر هو أن يتسلط على البلاد أعداء الإسلام، لقد دخلوا البرلمان لكن ليسود الدين ويكون لأهل الدين العزة والحظوة والأمر النافذ، وأن تسير الدولة على ما أراد الله ورسوله فهو خير للناس لدنياهم وآخرتهم. وعندما طرح موضوع ربيع الثقافة، وعلى رغم أنه استغل سياسياً، إلا أن موقف السلفيين في البرلمان من هذا الأمر كان متوقعاً، فكأنما كان لسان حالهم يقول «الآن وقت فزعتكم، فلماذا تحملتم إثم هذا المنكر، أليس من أجل إزالة إثم أكبر ومنكر يطال أشخاصاً أكثر، فأثبتوا ذلك اليوم».

غير أن تقييم محدثنا للعمل السياسي للسلفيين في البرلمان يأخذ منحى آخر، فلا يزال يرى السلفيين وأهل السنة والجماعة بشكل عام يحملون «ثقافة سياسية سطحية» بعكس الشيعة الذين يراهم أكثر نضجاً في الأداء السياسي. يقول محدثنا «هذا الأداء السياسي نابع

أساساً من التنشئة الاجتماعية التي يمر فيها الفرد في المؤسسات الدينية، فمساجدنا تبث مفاهيم طاعة ولاة الأمر، في الوقت الذي تبث فيه مآتم الشيعة روح الثورة على الظلم. ناهيك عن الخبرات التي مر بها الشيعة من تشريد إلى الخارج والذي علّمهم الاستفادة من التجارب الخارجية».

أوقفته هنا فسألته «ماذا عن الكتلة السلفية في مجلس الأمة الكويتي، ألا تحمل نفس الأفكار السلفية، فكيف تبدو قوية جداً ومرعبة بالنسبة للحكومة؟» فأجابني «أعتقد أن الكتلة السلفية في الكويت استأسدت مع الوقت ومع تراكم الخبرة البرلمانية، كما لا يمكننا أن نغفل أن ما يتمتع به التيار السلفي في الكويت من ثقافة عالية وتجربة مرّ بها رجالات التيار بدراستهم في الخارج، وربما يتغير الوضع بالنسبة للكتلة السلفية في البحرين، فقد بدأت في خط موالٍ وموازٍ للحكومة، ولكن أصواتها بدأت تعلو بالشكوى ؛لأنها تقدم الكثير ولا تحصل على مقابل من الحكومة، وهو الأمر الذي ربما يقود إلى استئسادها يوماً ما».

حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية

في نهاية لقائنا مع محدثنا «السلفي» كان لا بدّ أن نتطرق إلى تقاطعات مهمة في الفكر السلفي، تعكس تفسيره لعدد من المفاهيم المعاصرة التي يكثر الحديث عنها هذه الأيام. حقوق الإنسان، المرأة، والديمقراطية.

يقول محدثنا عن حقوق الإنسان « للأسف فإن المدرسة السلفية لا تتحدث عن حقوق الإنسان إلا في معرض الرد على من يطالبها بها، فالسلفية لا تنشر ثقافة حقوق الإنسان وإنما تنشر ثقافة حقوق الراعي والتي تعتبر جزءاً مهماً من عقيدة السلفيين. ولكننا نعترف بوجود نقص في التقعيد العلمي لحقوق الرعية التي قلما يتم الاهتمام بها كموضوع مستقل من قبل المدرسة السلفية. ولكن لو أردنا أن نتحدث عن حقوق الإنسان في الفكر السلفي فلا بد أولاً أن نقوم بعملية التقعيد العلمي لهذا المصطلح، فننظر إلى ما تحويه هذه الكلمة من معاني يوافق عليها الشرع فنقبلها وما يخالف فنردها. فأي مفكر سلفي سيقوم بتعريف حقوق الإنسان على أساس النصوص الشرعية في الفقه والفتوى». ماذا عن المرأة؟ يقول محدثنا «النظرة إلى المرأة في الفكر السلفي هو النظرة إلى الرفيقة والأخت والأم، فالسلفي لا يخرج عن الإطار الإسلامي العام في احترام المرأة. أما المرأة السلفية في مجتمعنا المحافظ

فهي تفضل الابتعاد عن العمل والتفرغ للواجب المنزلي، إلى جانب نشاطها الدعوي للنساء الذي يشجعها عليه الرجال لأنهم يعتبرون أنفسهم مقصرون فيه بسبب التحفظ الذي يتمتع به مجتمعنا في العلاقات بين الجنسين، فيتركون هذا الدور الدعوي للمرأة كمدرسة أو واعظة أو غير ذلك. أما عن مشاركة المرأة السياسية فالسلفية لم ترضى أبداً بمشاركتها في البرلمان، كيف وهم يتمنون لأنفسهم لو تعود الأمور إلى سابق عهدها قبل البرلمان عبر ولي أمر يتولى قيادة الدولة بنفسه ويوكل ديواناً للرقابة وآخر للشورى ؟فكيف يمكن للسلفية أن تقبل بزج المرأة في هذا المعترك وهي أساساً رافضة لمشاركة رجالها فيه ؟». غير أن الفكر السلفي كان أكثر حدة في تحليله لأبجديات الديمقراطية منه في تعامله مع مفاهيم حقوق الإنسان وحقوق المرأة. يقول محدثنا «في الانتخابات: يرى السلف أن من يجب أن يمثل الشعب هو النخبة التي ينتقيها الإمام للشورى وليست الانتخابات التي تسمح بأن يشترك الصالح والطالح في اتخاذ القرار. الانتخابات هي جزء غير مرضي عنه في الفكر السلفي التقليدي، والديمقراطية يراها بعض السلفيين كفراً لأنها بدعة غربية وضحت مقاصدها السيئة للعيان، فحتى أهل الفاحشة لهم من ينوب عنهم في البرلمان. غير أن البعض الآخر من السلفيين يخضعها للتقعيد، فينظر إلى ما يوافق منها الشرع فيأخذه وما يخالفه فيرده. فمثلاً الدعوة إلى حرية الرأي والتعبير في الديمقراطية، تخضعها السلفية لخطوط حمراء، أولها: شرائع الإسلام وحدوده لا يتكلم فيها إلا علماؤها، ثم إنه لا يجوز انتقاد ولي الأمر علناً أبداً». أما بالنسبة لتقعيد العمل السياسي البرلماني المعاصر فهو عائد إلى ولي الأمر فإن أراد أن يُمارَس على ما فيه من نقد فلا نملك إلا أن ننصحه، إلا أن ذلك يتم دون مخالفة أمره».

الجزء الثاني

الإخوان المسلمون – سياسيون برتبة تنظيم

الفصل الأول

قصة تنظيم

عندما سألتها عمّا تعرفه عنهم أجابتني بابتسامة طويلة، لم يكن السؤال متوقعاً، ولكنها حاولت أن تقول ما تعرفه بصدق... «عرفتهم أناساً طيبين جداً، متعاونين ومتدينين، كثيراً ما حضرت أنشطتهم وفعالياتهم في صغري وفضلتها على كثير من الأنشطة والفعاليات الأخرى التي كانت تقيمها مختلف الجهات في المحرق مدينة أجدادي، تعلّمت منهم الكثير خلال نشأتي الدينية، وشعرت بحبّ كبير لهم، ولكنني بدأت أنفر منهم عندما كبرت، حتى قرّرت أن أبتعد تماماً. شعرت أن شيئاً ما يجري حولي لا أفهمه، وأن الموضوع أكبر من مجرد دروس تحفيظ القرآن الكريم والتجويد التي كنا نتلقاها على يد سيدات فضليات، شعرت أن للموضوع أبعاداً أخرى أكبر مني لا أفهمها، أبعاداً تحمل إسقاطات سياسية معقدة، ولأنني لم أكن يوماً محبة للسياسة، فضلت أن أبتعد، وأراقب من بعيد».

محدثتي فتاة عشرينية من أسرة سُنّية متدينة تقطن مدينة المحرق العريقة، العاصمة التي كانت – لردحٍ من الزمن – عاصمة للبحرين، يقول البعض إن حراكها الاجتماعي والثقافي والخيري يعادل تقريباً حراك البحرين بأسرها. الحديث ذاك جاء عَرَضاً عندما وجهت لها سؤالاً عاماً عمّا تعرفه عن... «جماعة الإخوان المسلمين في البحرين»، أو من يعرفهم الكثيرون بأعضاء «جمعية الإصلاح».

قالت تلك الكلمات ثم لاذت بالصمت، صمت يشي بالكثير، ويحكي دون كلمات قصتها الطويلة في محاولة فهم تلك الجماعة التي ارتبطت هي وعائلتها بها طويلاً، وصعب عليها فهمها. وكلما جمعت بعض الخيوط تفككت في يدها خيوط أخرى، ربما لأن تلك الخيوط ببساطة لا يمكن جمعها معاً مرة واحدة، أو ربما لأن خيوطاً أخرى تشدها يميناً أو شمالاً. أو ربما لكثرة العقد التي تشابكت فيها تلك الخيوط حتى جعلتها عصية جداً على الفهم.

الإخوان في البحرين

في نهاية أربعينات القرن الماضي، وبين «دواعيس» المحرق العتيقة الأصيلة ودهاليزها، ووسط نشاط أهلها الدؤوب الفاعل منذ بداية تاريخ هذه الأرض الطيبة، برز نشاط جديد حديث العهد، شكل النواة الأولى لتيار الإخوان المسلمين في البحرين. مرّ التيار بمراحل تاريخية متعددة تفاوتت هبوطاً وارتفاعاً، في قصة تاريخية طويلة، تشرح خطاً سياسياً تنظيمياً اعتُبر الأسبق ظهوراً بين الخطوط السياسية الأخرى في البحرين، التي ترسم حالياً الخريطة السياسية المحلية العامة. ولو كان للمتتبع أن يحكي شيئاً عن هذه الجماعة، فيمكنه أن يقول واثقاً إنه يتحدث عن «تنظيم» بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. تنظيم له جذور وأسس فكرية وأيديولوجية عميقة. يضع مرشدها الأول ومؤسسها حسن البنا[4] خطوطها العريضة بقوله «نحن نريد الفرد المسلم، والبيت المسلم، والشعب المسلم، والحكومة المسلمة، والدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتضم شتات المسلمين وبلادهم المغصوبة، ثم تحمل علم الجهاد ولواء الدعوة إلى الله تعالى حتى يسعد العالم بتعاليم الإسلام».

حسن البنا ... تأسيس انتهى بنزف حتى الموت

لفهم طبيعة فكر الإخوان المسلمين المحلي لابد أن نعود قليلاً لكي نستكشف من التاريخ أسس وجذور هذا الفكر، الذي بدأ وترعرع في مصر، مصدّراً أذرعاً متعددة له في كثير من الدول العربية والأوروبية لاحقاً، مؤثراً ومتأثراً بها في مفاصل تاريخية عدة.

تقول المصادر المكتوبة عن تأسيس حركة الإخوان المسلمين في مصر إنه «في مطلع القرن التاسع عشر كان العالم الإسلامي واقعاً تحت صدمة تداعي الخلافة العثمانية الإسلامية، وكانت مصر ترزح تحت الاحتلال الإنجليزي وعرفت عدداً من الدعوات للتحرر والاستقلال، أو للإصلاح والنهوض، وكان التيار الإصلاحي الديني – المتمثل بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا – الأقرب إلى حسن البنا، ولاسيما الأخير الذي عاصره البنا لفترة قصيرة. ومن الملاحظ أن المرجعية الفكرية والفقهية لدعوة الإخوان تتوافق مع ما ذهب إليه محمد رشيد رضا، وتشكل الأساس لفقه حركة الإخوان من حيث الدعوة للوسطية وإحياء الاجتهاد الديني بالعودة إلى القرآن والسنة وسيلة لنهضة الأمة. وكان البنا انخرط في العمل الوطني في وقت مبكر من خلال التظاهر والاحتجاج، وشارك في

إنشاء عدد من الجمعيات التي تدعو إلى الفضيلة والأخلاق وتحارب المنكرات إلى أن أسس جمعية الشبان المسلمين العام 1927 وخلص منها إلى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مدينة الإسماعيلية في مارس / آذار 1928 ، وأتبعها لاحقاً بقسم «الأخوات المسلمات» في 26 أبريل / نيسان 1933 . عمل البنا مندوباً لمجلة الفتح التي يصدرها محب الدين الخطيب، ثم أنشأ مجلة «الإخوان المسلمون» اليومية وكان يقوم بإعداد معظمها ثم أسس مجلة «النذير» وعهد بتحريرها لصالح عشماوي . كما ترأس تحرير مجلة «المنار» بعد وفاة رئيس تحريرها الشيخ محمد رشيد رضا، واستأجر مجلات «النضال» و «المباحث» و «التعارف» وسواها . في مساء الأربعاء 8 ديسمبر / كانون الأول 1948 أعلن رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها واعتقال معظم أعضائها . وفي 12 فبراير / شباط 1949 أطلقت النار على حسن البنا أمام جمعية الشبان المسلمين، فنقل إلى مستشفى القصر العيني ليفارق الحياة . ويقول الإخوان المسلمون إنه ترك ينزف دون علاج حتى الموت» .

الولاء للحزب لأهداف سياسية

اعتمد تنظيم الإخوان المسلمين الذي نشأ بعد سقوط النظام الملكي في مصر مبدأ «الولاء للحزب لأهداف سياسية» ، ولأن أحد الأهداف الرئيسية للحركة إعادة الخلافة الإسلامية فقد كانت الحركة سياسية بالأساس تهدف إلى إعادة التراث الإسلامي . وهو الأمر الذي يدعو البعض للإشادة بعمق الفهم السياسي لدى الإخوان في الجوانب الفكرية والأيديولوجية في مصر، عبر تركيبتهم الواضحة المنظمة . والتنظيم في مصر – حسبما يقال – يمتلك مرشداً عاماً له عدد من النواب، وكثيراً ما تستخدم الحركة رئيساً أو مرشداً عاماً سرياً، أو ضابط تحرك غير معروف يمرّ اختياره عبر اشتراطات كثيرة منها الصدق والنزاهة والعلم والخبرة السياسية وحتى العمر .

كان للإخوان المسلمين في مصر بعد تأسيسهم تاريخ طويل تفاعل بشكل أو بآخر مع الحوادث السياسية التي عجّت بالمنطقة، ويختصر أحد المصادر التي تحدثنا إليها التحول التاريخي لجماعة الإخوان بقوله «لم تكن جماعة الإخوان المسلمين كتيار أيديولوجي سياسي حزباً عسكرياً في البداية، ولم يدخل الإخوان العسكرة إلا بعد دخول (إسرائيل)

واستيلائها على فلسطين، إذ كان التيار الإخواني في فلسطين التيار السياسي شبه الأوحد الذي كان يقارع الإسرائيليين. من هنا تقوّى الإخوان سياسياً وأيديولوجياً على الأرض، وبدأت مرحلة إعادة قراءة الأنظمة السياسية القائمة، ومنها كل من النظام المصري والسوري والعراقي، التي حملت خلفيات بعثية وقومية واشتراكية. وكانت تجربة المواجهة في فلسطين شرارة للإخوان المسلمين في المناطق الأخرى لمواجهة دول الكفر، وكانت الشرارة التي بدأت حرباً طويلة الأمد بين تلك الأنظمة وبين الإخوان، وتحديداً مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذي قاد حرباً معلنة ضد الإخوان انتقلت إلى كل من سورية والعراق».

ويستأنف مصدرنا حديثه بقوله «أدت المواجهة مع الأنظمة التي خاضتها جماعة الإخوان إلى بدئهم في إعادة قراءة أفكارهم وأيديولوجياتهم وتحركهم على الأرض، وهنا حصل التحول في الفكر الإخواني، انتقالاً من الفكر المعتدل الذي يستخدم السياسة في تطوير تنظيمه إلى فكر المواجهة الذي بدأ كردة فعل لمواجهة الأنظمة للإخوان وإدخالهم السجون وتعذيبهم ومنعهم من أي نشاط. هنا قاد السيد قطب[5] – الذي يعتبره الإخوان عملاق الفكر الإسلامي – موجة جديدة لتجديد الفكر الإخواني عبر إعادة قراءة شاملة للفكر. هذه الموجة من التجديد أوقعت الإخوان بين نقيضين، وأدت إلى تفكك داخل التيار نفسه. وهنا حصل الانشقاق بين جماعة تؤمن بأفكار سيد قطب التجديدية، وجماعة أخرى ترى ضرورة المواجهة المسلحة. وعلى الصعيد السياسي تعرضت جماعة الإخوان المسلمين في مصر لكثير من المواجهات مع الحكومة وسجن كثيرون، فيما استمرت الجماعة تعمل بشكل سري حتى وفاة عبدالناصر وتسلم أنور السادات الحكم، إذ قام الأخير بالإفراج عنهم على مراحل».

الفصل الثاني

إصلاح الإخوان... إخوان الإصلاح

إذا أردت أن تحقق أحلامك، وتصل إلى كل ما تريده وتطمح إليه في هذه الحياة، فعليك بهم... إذا أردت أن تنفتح أمامك الأبواب المغلقة، ويفرش طريقك بالورود والرياحين، فتنال من العمل أحسنه، ومن التعليم أعلاه، ومن المناصب أكبرها وأجلها، فما عليك إلا أن تنضم إليهم، فتكون وفياً ومخلصاً وثابتاً على «الحق»، وتدخل بولائك ذلك جنة أخرى، أعمدتها قوية، ثابتة، تدفعك وتعزز ثقتك بنفسك، وتجعل منك في النهاية وزيراً، سفيراً، نائباً، وكيلاً، أو ربما أكبر من ذلك بكثير.

ليست تلك جماعة سحرية، تتعاطى التخاطب عبر المجهول، هي جماعة واقعية عملية جداً، سماها البعض تنظيماً محكماً، وانتقد البعض أداءها المحلي كثيراً، وحارب البعض أساليبها التي اعتبرها كثيرون ملتوية، فيما اعتبر البعض الآخر ما تقوم به بديلاً واقعياً مرضياً عن عدم وجود جماعة إسلامية «سنية» قوية في البحرين.

إنها الجماعة الممثلة لتيار الإخوان المسلمين في البحرين، جماعة عريقة ممتدة في الزمان والمكان، بجناحها السياسي الممثل في «جمعية المنبر الوطني الإسلامي»، وجناحها «الديني» – إن صح التعبير – المتمثل في «جمعية الإصلاح» ذات الشعبية والثقل الكبيرين وسط المجتمع البحريني. ولتأسيس هذا التيار في البحرين قصة تطول، نحاول شرحها في هذا الفصل.

«الرسل الكبار»

«انتماءنا للإخوان المسلمين شرف لا ندعيه... ولكننا لا ننكره»، بهذه الجملة شرح رئيس مجلس إدارة جمعية «الإصلاح» الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة[6]، وأحد أبرز رجالات تيار الإخوان المسلمين في البحرين العلاقة بين تيار جمعيته والتيار الإخواني الأم في مصر، في لقاء معه نشرته مجلة «جمعية الإصلاح» في عدديها رقم 123 و124 لسنة 2004. متحدثاً

في اللقاء نفسه عن قصة طويلة تحكي بدايات تأسيس هذا التيار، الذي يعتبر أحد أبرز تيارات الحركة الإسلامية الحديثة «المنظمة» في البحرين، الذي ارتبط كثيراً بالتطورات المحلية والإقليمية في المنطقة بعد تأسيس المدارس الحديثة والتحاق عدد من الطلاب بالجامعات في الدول العربية.

ولعل التاريخ المحلي يحفظ للشيخ عيسى بن محمد آل خليفة (الذي أصبح وزيراً للعمل والشئون الاجتماعية في السبعينات وحتى مطلع الثمانينات) في تأريخه الدور الذي لعبه في تأسيس تيار الإخوان المسلمين في البحرين، منذ أن توطدت علاقته مع أعلام الحركة الإسلامية إبان دراسته في كلية الحقوق في القاهرة في ستينات القرن الماضي.

قال الشيخ عيسى في المقابلة التي أجرتها مجلة «جمعية الإصلاح» معه «تعود معرفتي بجماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى العام الدراسي 50 / 1951 وهو بداية التحاقي بالدراسة الثانوية في مصر، إذ بدأت الدراسة في الصف الأول الثانوي في مدرسة حلوان الثانوية للبنين، وكانت المدرسة آنذاك تعج بخليط من الطلبة، إخوة سودانيين (شيوعيين) في غالبهم، وإخوة يمنيين (إسلاميين) في معظمهم، وليبيين (لا لون لهم) بالإضافة إلى (الإخوان) المصريين. وفي تلك الفترة كانت جماعة الإخوان المسلمين قد حلت وحول مركزها العام الكائن في المحلة الجديدة إلى مركز للشرطة وأغلقت شعبها في القطر المصري». وأضاف «تعرفت في السنة الأولى لي – السنة الأخيرة من حكم الملك فاروق – على الأخ فاروق مخلوف من أقارب الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية آنذاك، كما تعرفت على العديد ممن كانوا في مثل سني وجميعهم على صلة بالإخوان المسلمين».

في لقائه ذلك كشف الشيخ عيسى عن العلاقة التي جمعته بعدد من الشخصيات الرئيسية في حركة الإخوان المسلمين في تلك الفترة، منها أبناء عضو الهيئة التأسيسية للإخوان عبدالرزاق هويدي (والد المفكر المصري فهمي هويدي). علاوة على لقائه كلاً من مرشد عام جماعة الإخوان المسلمين آنذاك المستشار حسن الهضيبي، والعلاقة الأسرية التي ربطته بعائلة السيد قطب الذي كثيراً ما تردد على منزله، إضافة إلى لقائه الشيخ أبو الأعلى المودودي (مؤسس الجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية) الذي التقاه في نهاية الستينات في زيارة قصيرة قام بها للبحرين عرفه من خلالها على نشاط الإخوان الدعوي في البحرين.

عاد الشيخ عيسى إلى البحرين بعد إنهاء دراسته في مصر، جنباً إلى جنب مع عدد من «الرسل الكبار» للتيار الإخواني من الطلبة الدارسين في مصر، الذين تأثروا مثلما تأثر بالفكر الإخواني، منهم عبدالرحمن الجودر[7] ومبارك الخاطر، ليبدأوا نشاطاً فاعلاً في تأسيس جذور هذا التيار في البحرين في الخمسينات من القرن الماضي، بشكل متزامن مع بدايات تشكيل الحركة الإخوانية في الجارة القريبة الكويت.

زرع البذور في أرض صخرية

عاد «الرسل الكبار» إذاً إلى البحرين، وبدأوا محاولاتهم لوضع البذور الأولى للتيار الذي تشربوا أفكاره، غير أن الأرض لم تكن ممهدة لوضع هذه البذور، وكان عليهم أن يحفروا في الصخر طويلاً، فالمقاومة شديدة، والأرضية ليست مهيأة بعد.

كان الخليج في تلك الفترة يعيش وضع الانتداب البريطاني، وكان النظام السياسي معتمداً على المشيخات المحلية ذات الأسس القبلية التي تعتمد على عاملين رئيسيين في تحركاتها «الولاء الصرف، وبناء التحالفات». كان لهذين العاملين الأثر الأكبر في الحد من حرية حركة «الرسل الكبار» في البحرين، إلى جانب عوامل أخرى مجتمعية كانت أشد تأثيراً. يقول أحد المصادر التي تحدثنا معها عن هذه الحقبة «دخل الفكر الإخواني البحرين من مدرسته المصرية، فجاء الطلبة البحرينيون المتخرجون في مصر وهم يكفرون بجمال عبدالناصر الذي أعلن الحرب على الإخوان في مصر، جاء الطلبة إلى المحرق في محاولة لنشر أفكارهم، في مجتمع كان مليئاً في تلك الفترة بأفكار القومية العربية والناصرية، بدأ أهل المحرق من الناصريين يتقوون على الإخوان الذين عانوا كثيراً من الإقصاء المجتمعي والمدني، بمن فيهم الرسل الكبار، واستمر هذا الإقصاء حتى بداية السبعينات تقريباً. كل هذه الأمور أدت إلى تركيز الإخوان في نشر خطابهم في البداية على الإصلاح الديني والفكري، وبدأ الناس يستمعون إليهم شيئاً فشيئاً، وبدأ عمق تأثيرهم يصل بشكل أولي إلى الطبقة الدنيا من الناس، كما بدأ الإخوان يحاولون نشر فكرة القراءة في كتب تختلف عن فكر الكتب القومية، الأمر الذي أدى إلى بروز الصف الثاني من الإخوان في البحرين، علاوة على تكون بعض العقليات الإخوانية خارج البحرين كالطلبة الذين ابتعثوا إلى أوروبا والدول الغربية، كما كان للمدرسين المصريين من الإخوان المسلمين الذين عملوا في البحرين دور كبير في نشر

فكر الإخوان المسلمين ومبادئهم، في مواجهة لدعاوى التبشير في منطقة الخليج العربي، وخصوصاً البحرين».

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت»

تلك هي الآية رقم 88 من سورة هود، التي كانت على الدوام أحد الشعارات الرئيسية التي يرفعها الإخوان المسلمون، وكانت أيضاً أحد الشعارات الرئيسية التي استقي منها مسمى الكيان الرئيسي والأول لهم في البحرين «نادي الإصلاح».

كان تأسيس «نادي الإصلاح»، الذي عمل نحو 30 عاماً من دون أن يسجل رسمياً حتى مطلع الثمانينات، هو العلامة الفارقة في تنظيم حركة الإخوان المسلمين في البحرين. بدأ هذا الكيان بنواة أطلق عليها «نادي الإصلاح الخليفي» في العام 1948 كان هدفه إدارة الأنشطة الثقافية والاجتماعية، وجاءت تسمية النادي بـ «الخليفي» نسبة إلى آل خليفة، مما يوضح – بحسب عدد من الكتاب – أن تكوين النادي لا يزاحم التركيبة القبلية للحكم في البحرين. ضم النادي عدداً من الشخصيات ذات الأصول القبلية من الطائفة السنية، وتركزت نشاطاته في مدينة المحرق بصورة أساسية، وتغير اسم النادي في مطلع السبعينات إلى «نادي الإصلاح»، ثم «جمعية الإصلاح» في مطلع الثمانينات.

عن تأسيس «نادي الإصلاح» قال الشيخ عيسى بن محمد في اللقاء الذي نشرته له «جمعية الإصلاح» في العام 2004 «يعتبر الشيخ خالد بن محمد هو المؤسس الأول والرئيس الأول لنادي الطلبة الخليفي، الذي تغير اسمه فيما بعد إلى نادي الإصلاح ثم جمعية الإصلاح، إلى جانب الشيخ عبدالرحمن بن علي الجودر، والشيخ دعيج بن علي آل خليفة، والشيخ عبدالرحمن بن محمد الذين تولوا رئاسة مجلس إدارة النادي في بدايات تأسيسه».

في تصريح له إلى صحيفة «الوسط» البحرينية يقول نائب رئيس مجلس إدارة «جمعية الإصلاح» عبدالعزيز المير عن بدايات تأسيس الجمعية «تاريخ تأسيس جمعية الإصلاح يرجع إلى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، حين اجتمع مجموعة من تلاميذ المحرق وأسسوا فريقاً بقصد لعب مباريات، ثم تطورت فكرة هذا الفريق فاتفقوا على أن ينشئوا نادياً سموه نادي الشباب، وكان رئيس هذه المجموعة من الصغار الشيخ خالد بن محمد بن عبدالله

آل خليفة رحمه الله، وقاموا ببعض الأنشطة الثقافية والرياضية. بعد ذلك، وبعد أن ازداد عدد الأعضاء، قاموا بتحويل النادي إلى نادي الطلبة، وبرز نشاطهم بشكل كبير، إذ نشطوا في إقامة الاحتفالات مثل المولد النبوي والإسراء والمعراج وكانوا يدعون الأندية الأخرى إلى هذه الاحتفالات، ويخطبون فيها ويلقون الكلمات مع أن أعمارهم لم تكن تتجاوز 16 سنة. وفي الفترة بين 1944 و1946 تحول اسم النادي إلى نادي الإصلاح الخليفي، ثم تم تحويل الاسم إلى نادي الإصلاح العام 1967. وفي العام 1980م قررت الجمعية التأسيسية في اجتماع عقد لهذا الغرض تحويل النادي إلى جمعية وفق قانون الجمعيات الخاضع لوزارة العمل والشئون الاجتماعية». ويضيف المير «لا شك أن الجمعية عند نشأتها بدأت كفكرة بسيطة من مجموعة من الطلبة الصغار في السن، الذين جمعتهم بعض الاهتمامات الرياضية والأدبية والثقافية المشتركة، لكن الفكرة تطورت شيئاً فشيئاً وأصبحت للجمعية اهتماماتها النابعة من مجتمعها وقضايا أمتها، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن».

إخوان «البحرين» وإخوان «الخارج»

لم ينكر الشيخ عيسى بن محمد في لقائه المنشور في مجلة «الإصلاح» ذلك الاتصال القوي الذي ربط كوادر النادي، ومن ثم الجمعية في بدايات تأسيسها، بحركات الإخوان المسلمين في الدول العربية، إذ أكد العلاقة القوية التي ربطتهم بعدد من قيادات حركة الإخوان المسلمين في المملكة العربية السعودية «القاضي في منطقة القطيف محمد بن زيد، المستشار عبدالله العقيل»، وفي قطر «الشيخ عبدالله الأنصاري (من علماء دولة قطر) الذي احتضن عدداً من الشخصيات الإخوانية الفارة من حكوماتها مثل الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ عبدالمعز عبدالستار»، وفي الإمارات «مؤسس جمعية الإصلاح الشيخ الريس». فيما أكد آل خليفة الدور الذي لعبه العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز (مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء سابقاً) في تزكية جمعية الإصلاح لدى القيادة السعودية التي قدمت تبرعاً للجمعية إلى جانب عدد آخر من التبرعات ساهمت في بناء مبنى الجمعية في البحرين.

وعن فكر النادي في تلك الفترة قال الشيخ عيسى «في بدايات التأسيس لم يكن النادي يحمل فكراً معيناً، بل كان يمثل تجمعاً طلابياً وشبابياً يؤمن برسالة الثقافة ونشر التوعية من خلال

إقامة المنتديات والمسرحيات وإحياء المناسبات الإسلامية... وفي بداية الخمسينات بدأ نادي الإصلاح في تبني فكر الإخوان المسلمين مع عودة الشيخ عبدالرحمن الجودر من القاهرة وانتظامه في عضوية مجلس إدارته، ثم رئاسته له».

صعود أعقبه هبوط

مرت حركة الإخوان المسلمين التي انبثقت أساساً من «نادي الإصلاح» بفترة من الصعود عندما دعمت الحركة الدعوة إلى تحرير فلسطين في نهاية الأربعينات، فامتلكت شعبية كبيرة، وخصوصاً بعد أن أعلنت عن تكوين قوة رمزية للمشاركة في قوات الإخوان التي تشكلت لتحرير فلسطين بعد إعلان الدولة اليهودية، غير أن هذه الشعبية ما لبثت أن خفتت كثيراً في المجتمع البحريني في الخمسينات من القرن الماضي عندما تحرك الشارع البحريني مطالبا بالإصلاحات السياسية، فوقف الإخوان موقفاً سلبياً من هذه المطالبات. قادت الطليعة البحرينية (من السنة والشيعة على السواء)، حركة إصلاحية انطلقت من النوادي والصحف دعت إلى توحيد صفوف المجتمع، عبر تشكيل شبكة اتصالات واسعة بين وجهاء الشيعة والسنة، وعقدت اجتماعات جماهيرية نتج عنها تأسيس «الهيئة التنفيذية العليا» في أكتوبر / تشرين الأول من العام 1954، أثناء تجمع حاشد في منطقة السنابس، وتكونت الهيئة من ثمانية أشخاص (أربعة من السنة وأربعة من الشيعة)، يرتبطون بجمعية عمومية تتكون من 120 شخصاً، حينها تسلمت الهيئة قيادة النضال السياسي الوطني بصورة سلمية، مطالبة بتكون مجلس تشريعي ونقابات عمالية وسن قوانين مدنية عادلة.

غير أن تيار الإخوان المسلمين في البحرين اتخذ موقفاً سلبياً من انتفاضة الخمسينات، إذ يذكر عبدالله أبوعزة في كتابه «الحركة الإسلامية في الدول العربية» أن حركة الإخوان اتهمت الهيئة «بانسياقها لتصبح سلماً لأغراض الشيعة الرامية إلى السيطرة على مقدرات البلد». في اللقاء نفسه الذي نشرته مجلة «جمعية الإصلاح» قال الشيخ عيسى عن هذه الحقبة نفسها «خلال تلك المرحلة اصطدم نادي الإصلاح بتيار الهيئة السياسية، وغذى الصدام انعكاسات الوضع المصري، حيث الصراع محتدم بين رجال الثورة وجماعة الإخوان المسلمين. ولأن فكر القومية العربية الذي أطلقه جمال عبدالناصر كان المسيطر على تفكير عامة الناس، وكان من يعارض هذا التوجه يعتبر عميلاً للاستعمار».

كان شهر ديسمبر / كانون الأول 1956، نقطة تحول تاريخية في البحرين، في ذلك الشهر تم إنزال الجيش البريطاني لقمع الانتفاضة التي استمرت أكثر من ثلاث سنوات وتم اعتقال قادة الهيئة ونفي عدد منهم. وأعلنت حال الطوارئ، وتم إعفاء تشارلز بليغريف من منصبه باعتباره مستشاراً لحكومة البحرين، وتم تأسيس القسم الخاص بقيادة ضابط بريطاني لتصفية المعارضة السياسية. كل ذلك أدى إلى تشتيت الطلائع السياسية خارج البلاد أو بقائهم داخل البلاد واللجوء إلى العمل السري بعد أن عطلت الصحافة وضربت النوادي التي تحركت سياسياً من خلال المراقبة الشديدة واعتقال الناشطين. غير أن الإخوان اتخذوا موقفاً سياسياً سلبياً تجاه حركة الخمسينات، وحصروا عملهم في النشاط الاجتماعي والثقافي والخيري، وركزوا كذلك على «التربية الإسلامية والتعليم»، إذ تمكن كثير من أفراد جماعة الإخوان آنذاك من الوصول إلى مناصب مهمة في الجهاز التعليمي في البلاد.

المير: نحن وسطيون اعتداليون إنسانيون...ومتسامحون

«في الخصال العظيمة للإسلام كالشمولية والوسطية والاعتدال والربانية والإنسانية والتسامح... في هذه الخصال نجد كل عون ومساعدة للقيام بواجب الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة كما كان يفعل رسول الله (ص)»، هذا ما يقوله نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح عبدالعزيز المير في حديثه بشأن الجذور الفكرية والدينية لجمعية الإصلاح، مضيفاً «الإسلام ذاته هو الذي يمدنا بكل أسباب الرغبة، بل والإحساس بالواجب لنقوم بخدمة وطننا ومجتمعنا،... نحن نستفيد من خبرات الحركات الإسلامية الإصلاحية التي سبقتنا، ونستمد من تجارب أعلام الدعوة والإصلاح وندعو لهم بالخير (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم) (الحشر: 10)». ويستطرد بقوله: «نحن نبني على تجارب من سبقنا، فنستفيد من الإمام محمد بن عبدالوهاب في دعوته إلى العقيدة الصحيحة، ومن جمال الدين الأفغاني في نشاطه لبث الوعي السياسي، ومن الإمام محمد عبده في تركيزه على التربية والتعليم، ومن الشيخ محمد رشيد رضا في دعوته الإصلاحية، ومن الكواكبي في تصديه للاستبداد السياسي، ومن عز الدين القسام في بثه لروح العزة والجهاد في الأمة ضد الاستعمار والصهيونية، ومن الإمام الشهيد حسن البنا في تبنيه للمنهج التربوي

الشامل، الذي نعتبره أقرب المناهج إلى الإسلام الصحيح. هذا النهج الذي نتبناه، النهج الإسلامي المعتدل والرزين، كان له الأثر الكبير في أن نتبنى في المنبر خطاً سياسياً يحفظنا من الوقوع في إشكالات طائفية أو تبني أي موقف ضد مصلحة الوطن، وإن كنا نخطأ – بطبيعة الحال – أحياناً، فالعصمة للأنبياء وحدهم».

ويضيف «نحن نعيش في مجتمع يتسم بالتعددية المذهبية والثقافية والسياسية، ولا نرى في ذلك عيباً، بل إن ذلك يفرض علينا أن نتعلم كيفية التعايش ضمن هذه المنظومة التعددية. ونحترم كل الآراء والاتجاهات طالما أنها تحترم ثوابت الدين والوطن... الديمقراطية لم تعد تمثل إشكالاً بالنسبة إلينا، فنحن نتبنى الديمقراطية ضمن إطار إسلامي ووطني. فجوهر الديمقراطية يتفق مع الإسلام، وتأطيرها بإطار إسلامي يحمينا من بعض مزالقها وسلبياتها كما تطبق في الغرب».

الفصل الثالث

تاريخ البحرين السياسي... من دون «إخوان»

كانوا بعيدين في تلك الفترة، بعداً تاريخياً وبعداً سياسياً، فضلوا أن ينظموا صفوفهم الداخلية ويهيئوا الأجيال، سياستهم تلك طالت كثيراً، فجعلتهم في عزلة عما يجري من حوادث محلية كبيرة، ولم يكد موقفهم السلبي المعارض للحركة الشعبية في الخمسينات يتم تجاوزه، حتى استمرت تلك العزلة حقباً أخرى. اختار الإخوان المسلمون في البحرين أن يبنوا الصف الداخلي، فأسسوا قوة اجتماعية كبرى تسمى «جمعية الإصلاح» ذات ثقل اجتماعي متميز، غير أن أي موقف سياسي للإخوان بقي «تقريباً» مفقوداً، حتى المشروع الإصلاحي لجلالة الملك مطلع القرن الواحد والعشرين، وهو ما سيذكره التاريخ البحريني طويلاً.

في الفصل الماضي تحدثنا عن بدايات تأسيس «جمعية الإصلاح»، بوصفه الكيان المنظم لتيار الإخوان المسلمين في البحرين، وعرجنا بالحديث إلى ذكريات الشيخ عيسى بن علي عن تلك المرحلة التي شهدت زرع بذور التيار في أرض لم تكن مهيئة تماماً له، متطرقين إلى الرفض والإقصاء المجتمعي الذي تعرض له مؤسسو التيار في بداياتهم نتيجة المد القومي الناصري. تحدثنا أيضاً عن الصعود الذي شهده التيار نتيجة موقفه الرافض للوجود الإسرائيلي حتى اعتبر قوة رمزية مميزة، ثم الانتكاسة التي تعرض لها محلياً نتيجة الموقف السلبي الذي اتخذه من الحركة المطلبية الشعبية في الخمسينات.

وفي هذا الفصل، نعود بالذاكرة لعقود السبعينات والثمانينات والتسعينات، لنقيس مواقف التيار المختلفة في كل منها.

«الإخوان» والبعد عن السياسة

استمرت حركة الإخوان المسلمين في نهجها المبتعد عن أي تحرك سياسي طوال العقود اللاحقة لفترة الخمسينات والستينات، بينما أصبحت «جمعية الإصلاح» ذات موقع قوي ذي

نفوذ اجتماعي كبير في الثمانينات والتسعينات وخصوصاً في مدينة المحرق (مركز الثقل التاريخي لأهل السنة في البحرين).

ومع نهاية عقد السبعينات بدأت عودة جيل جديد من الشباب الدارسين في الخارج ممن بدأوا يتلقون أفكاراً إسلامية مشبعة بآلام الأمة، ليؤثروا بشكل كبير على أفكار التيار الإخواني في البحرين. في تلك الفترة بدأ أولئك الطلبة يتأثرون بانتشار التيار الإسلامي في أوساط الطلبة البحرينيين في أميركا الشمالية وتحديداً في كل من كندا والولايات المتحدة. متأثرين بالحراك الكويتي الذي أسس جمعية أسماها برابطة الشباب المسلم الكويتي (تأسست على يد خمسة من الطلبة الكويتيين منهم طارق السويدان وعبدالله الشيخ ، التي تغير اسمها في مؤتمرها العام في ديسمبر / كانون الأول من العام 1976 إلى رابطة الشباب المسلم العربي (المايا) بسبب انضمام العشرات من الطلبة العرب إليها. اعتبرت هذه الرابطة في ذلك الوقت فرعاً لاتحاد الطلبة المسلمين الذي أسسته حركة الإخوان المسلمين بعد هروب قياداتها من مصر في أيام الرئيس جمال عبدالناصر، إلا أنها استقلت عنها فيما بعد. ويبدو أن هذه الرابطة استقطبت عدداً لا بأس به من الطلبة البحرينيين الدارسين في كندا والولايات المتحدة الأميركية، إذ التقوا عن طريقها كثيرا من العلماء المحسوبين على التيار الإخواني.

الثورة الإيرانية... من الرمز إلى النفور

لم يكن حدث كالثورة الإسلامية في إيران في العام 1979 بالبسيط والذي يمكن تجاهل تأثيره على شعوب البلدان المحاذية لإيران وكل الحركات الإسلامية والسياسية فيها. بعد أن انتهت الثورة وقام النظام الإسلامي فيها مسقطاً الشاه رمز الجبروت والغطرسة، أصبحت في البداية رمزاً ثورياً أشعل جذوة ساخنة لدى كل المسلمين للوقوف في وجه الاستعمار ومواجهة الظلم وجبروت النظم القائمة. ولم يكن التيار الإخواني استثناء من القاعدة في البداية، إذ تلقى الإخوان الثورة الإيرانية بترحيب في البداية، غير أن موقفهم ذاك لم يطل كثيراً، إذ ما لبثوا أن غيروا موقفهم منها بعد الاطلاع على مبادئ الثورة وأسسها وأهمها إعلان تصدير الثورة، ناهيك عن شعورهم بعدم ملاءمتها لهم بعد أن أعلنت نفسها «ثورة للمذهب الشيعي». كل ذلك وأكثر، أدى لاحقاً إلى نفور تنظيم الإخوان من الثورة الإيرانية. كل

ما حصل بالنسبة الى الحركة الإخوانية انعكس بشكل أو بآخر على واقع الإخوان المسلمين في البحرين ومواقفهم من الثورة في إيران، ومن ثم على علاقتهم بالنظام الحاكم الذي دخل عهد الاستقلال آنذاك.

«الإخوان» وبداية عهد «الولاء للحاكم»

لم يكن لتيار الإخوان المسلمين أي دور في انتخابات المجلس التأسيسي والمجلس الوطني في البحرين في العام 1973، برر البعض ذلك «بعدم قدرتهم على التأثير الجماهيري في تلك الفترة، ووعيهم السياسي المحدود والعزلة التي كانوا يعانون منها».

تحدث الشيخ عيسى بن محمد عن ذكرياته مع التجربة البرلمانية الأولى وبرلمان 1973 في لقاء أجرته معه مجلة «الإصلاح» التابعة لجمعية الإصلاح في عددها رقم 139 الصادر في أغسطس / آب من العام 2006 قال فيه: «في التجربة البرلمانية الأولى في البلاد كلفنا بالإشراف على سير الانتخابات وترأست دائرة المنامة بمدرسة الزهراء حسبما أذكر، فكانت من الدوائر النشطة، وكان سير التصويت في أجواء جدية فكانت انتخابات حرة ونزيهة أفرزت تياراً يسارياً كبيراً أدى لاحقاً إلى التصادم السياسي المعروف العام 1975». وأضاف «حاولت مع زملائي المحامين الموجودين داخل البرلمان أمثال الأخوين محسن حميد مرهون ومحمد سلمان أحمد حل تلك الأزمة وتخفيف حال التوتر السائد، فلم يستجيبوا لذلك. أصر النواب على مناقشة قانون أمن الدولة والتصويت عليه، نصحناهم ونحن في الحكومة بتأجيل مناقشته إلى ما بعد الإجازة الصيفية، لعل الحكومة تعيد النظر في القانون، لكنهم أصروا، فانسحبت الحكومة من الجلسة وصرحت بأنه لا يوجد تعاون بيننا والمجلس، وبعثوا بكتاب لسمو الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الذي حل المجلس، بعد ذلك تشكلت حكومة جديدة صار نصيبي فيها وزارة العمل».

يقول أحد المصادر إن العامل الأهم في تلك الفترة هو وضع الأنظمة الخليجية في مواجهة إيران، إذ بدا واضحاً أن تركة شاه إيران السياسية لم تمت مع موته، ومع إعلان تصدير الثورة الإيرانية بدأت النظم الخليجية تتخوف من الخطر الإيراني القريب. في تلك الفترة حصلت إعادة التصويت على تبعية البحرين بإشراف الأمم المتحدة الذي يسطر التاريخ في صفحاته إجماع شعبها على رغبتهم في الاستقلال. غير أن بروز الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكل

ذلك الجو المشحون جعل النظام الحاكم في البحرين يبحث عن عدد من التحالفات، وكانت جماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في تيار جمعية الإصلاح هي أحد خيارات تلك التحالفات. في ذلك الوقت كان عمل الإخوان التنظيمي بارزاً من جهتين، الجانب الفكري وتبني الشباب في الأنشطة الاجتماعية والرياضية، والجانب الآخر هو مساعدة الفقراء والمحتاجين الأمر الذي أدى إلى قبولهم ودخولهم في النسيج المجتمعي على نطاق واسع. أثبت الإخوان في هذه الفترة الحرجة ولاءهم للنظام الحاكم، فكانوا حليفاً استراتيجياً له في الثمانينات وبدأ يحتويهم. هنا بدأت الدولة تدعم فكرة الصناديق الخيرية التي نبعت أساساً من تيار الإخوان في البحرين – بحسب أحد المصادر – من باب محاربة الفقر وتحمل المجتمع المدني أعباء في هذا الخصوص، وساعد على انتشار نفوذ التيار قربه من الوسط الحكومي، حتى عين رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح وأحد أبرز مؤسسيها الشيخ عيسى بن محمد وزيراً للعدل والشئون الإسلامية في العام 1974 ، ووزيراً للعمل والشئون الاجتماعية في العام الذي يليه.

تنظيم «إخواني» خليجي فشل قبل أن يبدأ

في لقاء أجرته معه إحدى الصحف البحرينية نهاية العام 2005 كشف الكاتب البحريني حافظ الشيخ صالح – الذي خرج من التيار الإخواني بعد خلاف معه– عن مشروع بدأ في الثمانينات لتأسيس تنظيم خليجي موحد للإخوان المسلمين. أوضح الشيخ أن الكويتي عبدالله النفيسي قاد هذا المشروع في العام 1986 في محاولة لتأسيس أول تنظيم خليجي للإخوان المسلمين على مستوى دول المنطقة، بحيث يكون تنظيماً موحداً وموازياً لتنظيمات الإخوان الموجودة في الخليج بعد أن «يئس من إصلاحها» على حد قول الشيخ، الذي أضاف أن المشروع أُجهض بسبب «معرفة قيادات التيار في البحرين والكويت لخبر المشروع» الذي بدأ ثلاثياً بين البحرين والكويت وقطر، فيما أجريت اتصالات أخرى مع الإخوان في الإمارات، ولكنها لم تتواصل بسبب إجهاض الموضوع. وكان الهدف من هذا المشروع بحسب الشيخ هو أن يكون الإخوان أكثر حضوراً في الشارع وأكثر قرباً من الناس، وأن يطرحوا أجندة هموم وقضايا الناس، إلى جانب الدخول في العمل الوطني داخل البلدان.

التسعينات: داعم رئيسي للكويتيين... غياب كامل عن السياسة

لعل أهم حدث شهدته التسعينات واعتبر نقطة فاصلة أخرى في تاريخ علاقة الإخوان المسلمين في البحرين بالنظام الحاكم، هو الغزو العراقي للكويت. فعندما حصل الغزو تدفق الكويتيون على البحرين بغية الحصول على مأوى لهم، وكان الأمر ضاغطاً على الدولة لولا بروز دور العمل الاجتماعي الذي قامت به جمعية الإصلاح التي تفوقت على الدور الذي قام به «صندوق الإنفاق الخيري» الذي تشرف عليه الجماعات السلفية بالأساس كما يقال. من هنا بدأ بروز الجمعية لدى النظام الحاكم على أنها جمعية منظمة بقوة نجحت في احتواء المشكلة وإيجاد مأوى للجيران الكويتيين وأصبحت داعماً رئيسياً، الأمر الذي جعل لها حظوة ومركزاً رفيعاً.

استمر أفراد تيار الإخوان المسلمين المتمثل أساساً في جمعية الإصلاح في تعزيز مواقعه في مختلف قطاعات وأجهزة الدولة، سواء التعليمية أو الثقافية أو غيرها، حتى أصبح ذا قوة ونفوذ لا يستهان بهما. ونظرا لالتزام أفراد التيار بالابتعاد عن القضايا السياسية الساخنة، فإن حركة المعارضة التي نشطت في التسعينات من خلال العرائض الداعية لإعادة العمل بدستور البلاد شهدت غياباً كاملا لأي من الأفراد المنتمين للتيار الإخواني في البحرين.

ومع اشتداد حوادث التسعينات، برز تيار الإخوان المتمثل في جمعية الإصلاح على أنه الحليف القوي للنظام ذي الولاء الكبير له، على رغم مما ذكره البعض من أن التيار حافظ على «بعض» توازنه باستمراره في المناداة بمطالبات الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر «من دون استخدام الأدوات التي استخدمتها المعارضة التي كانت شيعية / يسارية إجمالاً»، وما زاد من قرب التيار الإخواني مع النظام وتقوية التحالف بينهما أيضاً التصريحات الإيرانية التي زادت المواجهات مع الطرف البحريني شدة وانعكاساتها على إيقاع الشارع المحلي. بدأ الإخوان في تلك الفترة يرسلون إشارات مرتدة للنظام، يطمئنه بوقوفهم إلى جانبه ودعم التخوف من الخطر الإيراني الخارجي. حتى منح الإخوان كما شبهه أحد المصادر «رسالة ولاء مفتوحة للنظام السياسي»، خصوصاً بعد بروز تصريحات متشنجة من إيران وبعض الأطراف في الخليج. هنا بدأ الإخوان المسلمون في البحرين الدخول في مرحلة جديدة مع السلطة يحكمها بالأساس «الولاء المطلق».

«الإصلاح» واستعداد لعهد «الإصلاح»

في لقاء أجرته معه مجلة «الإصلاح» في العام 2004 تحدث رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح الشيخ عيسى بن محمد عن حقبة التسعينات، قائلاً: «كانت فترة التسعينات من القرن الماضي فترة احتقان سياسي على عدة مستويات، وسعى تيار جمعية الإصلاح في حينه إلى اقتناص الفرصة المناسبة لعرض رؤاه متى ما تهيأت البلد للتغيير، وكانت هناك إرادة للتحول الدستوري. لقد سعت الجمعية إلى طرح مسودة لمشروع إصلاحي وطني يعيد الأمل للناس، يفك الحريات، ويتجاوز مرحلة قانون أمن الدولة، طرحت هذه المسودة على عدد من الأعيان والفعاليات السياسية خلال حفل عشاء بفندق الشيراتون في حينه. لقد سبقت جمعية الإصلاح الجميع عندما طرحت مشروعها قبل إصدار ميثاق العمل الوطني ذاته، الذي دعيتُ له وساهمتُ في إعداده لا بصفتي الشخصية بل بصفتي ممثلاً عن جمعية الإصلاح، بمعنى إنني لم أعمل بمفردي في إعداد مشروع الميثاق، بل ساعدني في هذه المهمة أعضاء من جمعية الإصلاح في لجنه موازية لعمل لجنة صوغ مسودة الميثاق، ثم أجرينا اتصالات حثيثة بعدد من الإخوة ممن ينتمون إلى أطياف مختلفة في المجتمع، غير أن التجاوب والتعاون معنا كان ضعيفاً، لكن هذا لم يضعف من عزيمتنا، بل عملنا بمفردنا، وأخرجنا مسودة مشروع وطني متماسك، فكنا بذلك الهيئة الوحيدة في البحرين التي قدمت رؤية متكاملة لمشروع إصلاحي إسلامي ووطني. ثم أسسنا جمعية سياسية هي جمعية المنبر الوطني الإسلامي تماشياً مع الانفتاح السياسي الحاصل». وأضاف الشيخ عيسى بن محمد في اللقاء نفسه «لقد كان تيار جمعية الإصلاح فعلاً على استعداد مسبق لعهد الإصلاحات الجديد، ولا يزال في أجندتنا وعند نوابنا الكثير... نحن أوضح رؤية من الكثير من الجهات الموجودة في الساحة اليوم».

اللقاء التاريخي

حاولت جمعية الإصلاح أن تقفز بعض القفزات في تلك الفترة وخصوصاً بعد دخول البحرين مرحلة من المواجهة العنيفة بين التيار المعارض «الشيعي تحديداً» وبين السلطة، ما أدخل البلاد في نفق مظلم حاولت جميع الجهات أن تتلمس له مخرجا ما، ولم تكن جمعية الإصلاح استثناء من ذلك. فعلى رغم عزلتها عن اتخاذ موقف سياسي مما يجري من

حوادث، فإنها لم تكن قادرة على تجاهل تأثير الحوادث الفعلي على الشارع الذي تشترك فيه الطائفتان الشيعية والسنية.

من هنا جاءت المبادرة لعقد اللقاء التاريخي في 24 مارس / آذار 2001 بين رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح ومؤسسها الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، ورمز المعارضة البحرينية «الشيعية» الشيخ عبدالأمير الجمري. وبالنظر إلى الأسس الفكرية للتيار الإخواني لا يمكن اعتبار مبادرة جمعية الإصلاح باستضافة الشيخ الجمري في قاعة عبدالرحمن الجودر في المحرق «غريبة»، فلطالما عرف عن التيار الإخواني اعتداله وقبوله للتحاور والتشاور مع كل الأطراف. غير أن «الغرابة» كانت نابعة من الموقف السياسي للإخوان الذي لا يخرج عادة عن موقف السلطة. وكان من الواضح للمراقبين السياسيين- بحسب نتائج هذا اللقاء اللاحقة- أن اللقاء تم بمبادرة ذاتية من الشخصيتين الكبيرتين، وأن الشيخ عيسى بن محمد لم يأخذ «الضوء الأخضر» من السلطة لعقده.

ومن ضمن المشاهد التي رويت عن ذلك اللقاء أن قاعة عبدالرحمن الجودر التي تستوعب أكثر من 2000 شخص امتلأت حتى وقف الكثيرون في خارجها، وتفاعل الكثيرون مع الحدث حتى أن بعضهم بكى. فالتقارب الشيعي / السني ذكرهم في ذلك الوقت بسنوات طويلة عاشوها قبل أن تلفحهم «نار الطائفية».

في لقاء أجري معه بعد هذا اللقاء التاريخي قال الشيخ الجمري (رحمه الله) معلقاً عليه «أشعر بأن من النعم الكبرى بأنني وفقت بزيارة الإخوة الأعزاء في جمعية الإصلاح ورأيت فيهم وفي المقدمة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة والإخوة العلماء والأساتذة كل حفاوة وتقدير ما يساعد الإنسان على الاستمرار في هذا الطريق، وجدتهم يحتضنون زائرهم ومن يحب لقاءهم بقلوبهم قبل صدورهم وقبل أيديهم، وأحمد الله عز وجل أنني في آخر الخطاب الذي وفقت في إلقائه اقترحت تشكيل لجنة للتنسيق بين الطائفتين(...)، سررت جداً بعد الزيارة التي تشرفت بها مع عدد من الإخوة لجمعية الإصلاح وتلقيت بعدها رسائل متعددة كثيرة ومن الإخوة السنة كلها تؤيد وتشجع وتعلن ارتياحها من هذا اللقاء وكذلك سمو أمير البلاد حفظه الله يشكر كثيراً ويؤيد هذه الخطوة المباركة».

هذه المحاولة للتقريب على رغم أهميتها في التاريخ البحريني المعاصر، لم تسفر عن

نتيجة بعينها، ولم تجد توصياتها وأهمها تشكيل لجنة للتنسيق بين الطائفتين مكاناً للتطبيق. البعض يقول ان السلطة قطعت الطريق على هذا التنسيق، بعد أن تعاملت بالهاجس الأمني الموروث من حقبة أمن الدولة، الذي يعطي مكاسب أكثر جراء التفرقة وليس الاتحاد. منبع هذا التحليل كان غياب الشيخ عيسى بن محمد الكامل عن النشاط السياسي في مرحلة لاحقة، الأمر الذي عزاه البعض إلى تعرضه «للإقصاء» بعد هذا اللقاء، والبعض الآخر عزا الأمر لظروفه الصحية وتقدمه في العمر. وربما يتضح لمن يراقب تصريحاته القليلة اللاحقة أنها لا تتعدى الإطار البروتوكولي بما لا يتناسب مع شخصية سياسية بحجم الشيخ عيسى بن محمد. علاوة على مرض الشيخ الجمري في العام نفسه. غير أن محاولة الاقتراب تلك حفرت عميقاً في التاريخ البحريني المعاصر مسجلة بادرة تقارب تحسب لتيار الإخوان المسلمين في البحرين.

الفصل الرابع

دبلوماسيون... مسيطرون... لطفاء... لا يخلون من مكر

أناقة مفرطة لا تخلو من وسامة، ثقافة عالية وقدرة كبيرة على التحاور، دبلوماسية فائقة وسرعة بديهة، جسم رياضي رشيق يتمتع بالصحة واللياقة... هكذا يعرف عامة الناس في البحرين الشباب المنتمين إلى تيار «جمعية الإصلاح»، يعرفونهم بوجوههم المحلوقة بذقن مهذب دائماً، و«نسفة الغترة» الأنيقة تجلل ثوباً لا تجد فيه كسرة واحدة، وعطر عربي تفوح رائحته من بعيد. وعندما تقترب للحديث مع أحدهم، تجد لباقة عالية وسرعة بديهة كبيرة، لا تخلو من حنكة و«دهاء». ولا تقل فتيات «الإصلاح» عن أقرانهن من الشباب ذكاء ولباقة.

يقول البعض إنك لو تمعنت في وجوههم لوجدتها تقريباً متشابهة، ولن تعدم عندما تبحث وراء الأسماء أن تكتشف صلة قرابة بعيدة أو قريبة بينهم، حتى أسماهم البعض تهكماً «تنظيم العائلة السعيد». غير أنهم لا يجدون ضيراً في أن يخدموا أبناء تيارهم، فهي أحد عناصر القوة لديهم، وليست من عناصر الضعف. قربهم الكبير من السلطة في البحرين طوال عقود من الزمن جعلهم متمكنين جداً، وكثيراً ما يتعرضون لانتقادات كبرى بسبب «سيطرتهم على مواقع بعينها»، وزارات، مؤسسات، شركات، أو أكبر من ذلك. لكنهم ينكرون هذه السيطرة، وربما يؤمنون في أعماقهم أن هذا حق لهم، فهي من المكتسبات التي نالوها بعد سنوات من الولاء المطلق، ولا بد من الحفاظ عليها مهما كان الثمن...

في الفصل الماضي تطرقنا للحديث عن وضع تيار الإخوان المسلمين في البحرين في حقبة السبعينات والثمانينات التي شهدت بوادر التقارب مع السلطة، ثم تطرقنا للحديث عن حوادث التسعينات وما شهدته من غياب كامل لهم عن الخريطة السياسية، وصولاً إلى اللقاء التاريخي الذي جمع رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة مع الشيخ عبدالأمير الجمري في العام 2000 الذي أجهضت نتائجه فيما بعد. وفي هذه الحلقة الأخيرة من الملف نتطرق إلى الحديث عن وضعهم السياسي في فترة عهد الإصلاح السياسي في البحرين، تجربتهم في البرلمان البحريني قبل وبعد دخول المعارضة، وأبرز ما يذكر من ملامح بشأن وضع المرأة، إعداد الشباب، النقد الذاتي في هذا التيار.

حليف الأمس هو حليف اليوم

بدأ عهد الإصلاح في البحرين، مع حزمة من المشكلات المستعصية سياسياً واجتماعياً وتنموياً، وكان من الطبيعي أن تقوم الدولة بالبحث عن تحالفات سياسية لها لمواجهة كل هذه المشكلات، جنباً إلى جنب مع حزمة قوية من القوانين والتشريعات والدعم الإعلامي، فتوجِد أرضاً صلبة يمكن أن يبنى عليها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك... هنا كان الميثاق والدستور، وهنا كان أيضاً التحالف مع الإخوان كجماعة جنباً إلى جنب مع عدد من الجماعات والأفراد التي اتخذتها السلطة حليفاً لها في أداء عملها.

اختيار الحلفاء لم يكن سريعاً، فقد نتج بحسب المصادر بعد عملية فرز واسعة للقوى الموجودة في الساحة السياسية، هنا بدأت اللقاءات الكثيرة تعقد بين رموز القوى السياسية – ومنها رموز الإخوان المسلمين – وبين النظام حيث جرى الترتيب بشكل متكامل للمرحلة الجديدة. وكان الإخوان المسلمين على رأس قائمة «الحلفاء المعتمدين». اعتبر الإخوان مكسباً للدولة نظراً لتاريخهم الطويل في العمل على الأرض، وجاء التحالف مع الدولة متوافقاً مع «هوى» التيار الإخواني الذي برز من جذور تدعو أساساً للعمل السياسي. كانت البداية عبر مشاركتهم في وضع ميثاق العمل الوطني في العام 2001، علاوة على دورهم في وضع الدستور البحريني. غير أن تجربتهم في الأداء السياسي في البحرين لم تكن ناضجة نضوجاً كافياً بالمقارنة مع أقرانهم من الإخوان المسلمين في دول أخرى كمصر أو الكويت مثلاً بحسب المراقبين، وهو ما عكس أداءهم السياسي في البرلمان فيما بعد.

مكسب « على طبق من ذهب»

يقول نائب رئيس جمعية الإصلاح عبدالعزيز المير تعليقاً على تأسيس الكيان السياسي للإخوان: «أسس المنبر الوطني الإسلامي العام 2002 بعد صدور قانون يسمح بتشكيل جمعيات سياسية، وهذه كانت خطوة لابد منها، إذ لا يمكن – بحسب القانون – ممارسة أي نشاط سياسي من خلال جمعية الإصلاح. وأسسنا جمعية المنبر مدفوعين بعدة عوامل، أبرزها الرغبة القوية في المساهمة الإيجابية والفعالة في الحراك السياسي الوطني في عهد الإصلاح ممثلين للتيار الإسلامي الوطني الوسطي المعتدل. ولم تكن هناك أية قيود فكرية

تمنعنا من الانخراط في العمل السياسي، بل على العكس من ذلك، فنحن نؤمن إيمانا راسخا بشمولية الإسلام وتغطيته لجميع جوانب الحياة الإنسانية، ولا نضع أي اعتبار لذلك الجدار الفاصل الذي يحاول البعض بنائه ليحجز بين الدين والسياسة».

جاءت مقاطعة المعارضة في البحرين للانتخابات التشريعية الأولى «هدية على طبق من ذهب» للتيار الإخواني، إذ دفعت بهم إلى مراتب عليا حتى حصدوا 7 مقاعد نيابية من أصل 40 مقعداً. دفع هذا المكسب السياسي التاريخي الإخوان في البحرين إلى الصدارة سياسياً، وأصبحوا أحد اللاعبين الرئيسيين في الساحة السياسية بعد سنوات من العزلة. غير أن أداءهم طوال السنوات الأربع من عمر المجلس التشريعي الأول أثبت بما لا يدع مجالاً للشك لأي مراقب سياسي موالاتهم المطلقة للحكومة في كل مواقفهم.

في لقاء أجرته معه مجلة «الإصلاح» في العام 2006 قال رئيس مجلس إدارة جمعية الإصلاح الشيخ عيسى بن محمد تعليقاً على البرلمان الحالي «أعتقد أن الوضع الحكومي (محلك سر) ولتحريك المياه لابد من أن يدفع جلالة الملك في اتجاه موضوع اللائحة الداخلية للمجلس. نحن لمّحنا وقلنا: أن تصلح اللائحة الداخلية أفضل من تغيير الدستور، في هذه المرحلة على الأقل، لأن إصلاح اللائحة الداخلية سيؤدي في نهاية المطاف إلى إصلاح الدستور. لكن في ظل الظروف الراهنة، لن نحصل على أي أمل في أن يكون هذا البرلمان أو البرلمانات القادمة قادرة على فعل شيء.

الإخوان والسلفيون... الكيان الذي لم/لن يكتمل

فاجأت جمعية المنبر الوطني الإسلامي – الجناح السياسي للإخوان المسلمين في البحرين – وجمعية الأصالة الإسلامية – الممثل السياسي للتيار السلفي – الشارع السياسي البحريني قبيل انتخابات العام 2006 بعزمهما على خوض الانتخابات النيابية في البحرين ضمن قائمة موحدة تضم سبعة مرشحين من المنبر وخمسة مرشحين من جمعية الأصالة. وربما يأتي الاستغراب من هذا الحلف نتيجة «للعداء المبطن» الذي كان ولايزال معروفاً بين الإخوان المسلمين والسلفيين، الذي اعتبر من قبل كثير من الجهات أقوى من «العداء» مع الأطراف السياسية الأخرى وتحديداً الشيعة.

في أحد اللقاءات الصحافية معه قال الشيخ عادل المعاودة «رمز السلفيين في البحرين» تعليقاً على الحلف الذي تم بين جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الأصالة الإسلامية «كانت هناك رغبة كبيرة في التنسيق والعمل الجماعي بين السلفيين والإخوان وكنا نتطلع لوجود انسجام كامل ولكننا أدركنا صعوبته مع المنبر الوطني الإسلامي وذهبنا إلى الشورى وكدنا أن نؤسس جمعية سياسية إسلامية واحدة وتم تشكيل لجنة مشتركة تضم خمسة من كل تيار لدراسة المنهج السياسي المقترح للجمعية الجديدة لتكون باسم الشورى وتضمنا جميعا في وقت آثر فيه الإخوان العمل المشترك وتأسيس جمعيتهم المستقلة ولكننا حرصنا على الاستمرار في العمل الجماعي».

ويبدو أن تأسيس كيان سني مشترك كان حلماً بالنسبة إلى الأطراف المختلفة، إذ ذكر الشيخ المعاودة في أحد تصريحاته أيضاً أنه تم عقد اجتماع خاص قبل انتخابات العام 2006 ضمه والشيخ عصام إسحاق والشيخ عبد اللطيف المحمود والشيخ عبد الرحمن عبد السلام والشيخ عيسى بن محمد آل خليفة وعبدالعزيز المير لبحث كيفية التنسيق للمرحلة المقبلة عبر تشكيل كيان سني موحد، غير أن تشكيل هذا الكيان لم ينجح في النهاية.

إخوان ... كالزئبق

جاء دخول المعارضة إلى العملية السياسية في الفصل التشريعي الثاني وخوضها انتخابات العام الماضي 2006 التي حصدت من ورائها نحو 18 مقعداً نيابياً ليفرض على الساحة واقعاً جديداً، إذ أضيف رقم آخر لأرقام اللاعبين الرئيسيين في العملية السياسية والتشريعية في البحرين. فرض هذا الواقع الجديد معطيات إضافية على أداء الإخوان المسلمين «عبر نواب كتلة المنبر الإسلامي» في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني. وجدهم المراقبين أكثر هدوءاً ودبلوماسية في علاقاتهم مع نواب «المعارضة»، وبدأت الكتلة «تتشكل» حسبما يستدعي الموقف السياسي، حتى أن البعض قال إن الإخوان المسلمين أصبحوا " كالزئبق" قادرين على التشكل في أي قالب يوضعون فيه حتى في درجات «الحرارة» العادية. وعلى رغم هذا التشكل حافظ نواب كتلة المنبر الإسلامي على مواقفهم «الموالية» للحكومة في قضايا متعددة تعرضوا لها في المجلس منها استجواب الوزير أحمد بن عطية الله آل خليفة، قانون مكافحة الإرهاب، التعديلات الدستورية، والموازنة العامة للعام 2007-2008.

الإخوان وألوان الطيف

تنظر التيارات السياسية في البحرين من دون استثناء لتيار الإخوان المسلمين حالياً على أنه تيار موال للسلطة بسبب مواقفه التاريخية والمعاصرة، وكثيراً ما هوجم هذا التيار بسبب مواقفه تلك، التي تتبدل في كثير من الأحيان بحسب وجهة النظر «الرسمية». ولعل أحد الأمثلة الواضحة على ذلك موقفهم من المعهد الوطني الديمقراطي NDI. بدأت مواقفهم داعمة جداً لهذا المعهد في بداية عمله، حتى اتخذت منه السلطة في البحرين موقفاً معادياً أدى إلى إخراجه من البحرين، إذ انقلبت مواقف «الإخوان المسلمين» منه، وهم الذين استفادوا مثل غيرهم من نشاطه ودوراته السياسية، حتى أعلنوا كثيراً استبشارهم بوجوده. تبدُل هذا الموقف نبع أساساً من رغبتهم المستمرة كما يبدو لأي مراقب في الحفاظ على علاقة وطيدة وثيقة بالسلطة تحفظ لهم المكاسب التي حققوها.

هنا يذكر الكثيرون ما عرف عن الإخوان المسلمين من «مكر سياسي» محترف. وعلى رغم أن تجربتهم السياسية والتنظيمية في البحرين لا ترقى إلى مستوى التنظيمات الإخوانية في دول أخرى، فإن لديهم قدرة – يضرب بها المثل – على التشكل السياسي وتبدل المواقف، والدبلوماسية الشديدة في التصريحات «حتى لا يمكن لأي متابع أن يمسك على أي منهم كلمة». وكثيراً ما انتقد «الإخوان» في أساليبهم السياسية التي يتبعونها، فهم لا يتوانون عن استخدام أي من «ألاعيب السياسة» المعروفة أو غير المعروفة، بدءاً من «استعارة» الاقتراحات والمشروعات برغبة من أي مصدر، وصولاً إلى التصريحات اللبقة الدبلوماسية التي لا تحدد موقفاً بعينه، وهو ما يتميز به نواب كتلة المنبر الإسلامي في المجلس الوطني على اختلافهم، باستثناء النائب الشيخ محمد خالد الذي يختلف عن زملائه في بعده عن «التلون» وطبيعته «الهجومية الصريحة». ولو أردنا أن نشبه كتلة المنبر الإسلامي تشبيهاً ما، فربما شبهناها بألوان الطيف في قوس قزح، إذ الشيخ محمد خالد هو اللون «الأبيض أو الأسود» بين هذه الألوان، أي أنه لون خارج السياق.

مرجع أعلى سري وتراتبية مجهولة

"أقسم على الولاء والسمع والطاعة، وأن أكون مخلصاً وألتزم بمبادئ حركة الإخوان المسلمين وأهدافها الاستراتيجية، والولاء للمرجعية والمرشد العام والالتزام بروح الفكر الإخواني»... ليس هذا هو نص القَسم الحقيقي لتنظيم الإخوان المسلمين فقد جهدنا للحصول على نصه غير أنا عجزنا عن ذلك. غير أن نص القَسم بحسب المصادر لا يكاد يبتعد كثيراً عن المعاني سابقة الذكر في هذه الفقرة، ويبدو أن القَسم لا يكون مطلوباً إلا من أفراد وصلوا في ولائهم للتنظيم إلى درجات عليا، ويتوقع أن يدخلوا بهذا القسم درجات أعلى... والله أعلم.

أردنا أن نبحث في داخل التنظيم، علنا نتعرف على الآلية التي يتخذ فيها القرار، و التراتبية في تلقي الأوامر في هذا التنظيم الذي يناهز عمره في البحرين الخمسين عاماً. غير أن سداً منيعاً من الحواجز منعنا من ذلك. وكل ما يعرف عن هذا الأمر أن تنظيمات الإخوان المسلمين ترجع في النهاية إلى مرجع أعلى، ومن التكتيكات الرئيسية للتنظيم أن يكون هذا المرجع الأعلى سرياً وغير معروف، وهو ما يتضح بجلاء في تنظيمات الإخوان المسلمين في الدول العربية، ومنها البحرين أيضاً.

«الهولة» والعرب... والتركيبة العرقية للإخوان

كثير من المتتبعين لتيار الإخوان المسلمين في البحرين يتحدثون عن سيطرة العرب من ذوي الأصول الفارسية «الهولة باللهجة المحلية» على قواعد التيار حالياً، حتى اتخذ التيار تركيبة «عرقية» خاصة حالياً ابتعدت عنها العائلات «من ذوي الأصول العربية». ولعل استقطاب تيار الإخوان المسلمين أو جمعية الإصلاح تحديداً لعرب «الهولة» كان طبيعياً كما يحكيه أحد المصادر الذي قال: «كان عرب الهولة موجودين بكثرة في البحرين في السبعينات وتميزوا بمستواهم التعليمي المرتفع وتمكنهم المالي نتيجة عملهم في التجارة، ولذلك كان انخراطهم في تيار جمعية الإصلاح طبيعياً في تلك الفترة، والتي كانت الجمعية تتحدث فيها عن الموضوعات الفكرية والثقافية من جانب ديني. أما ذوو الأصول العربية فكانت عوائلهم تمتلك حلفاً قوياً مع الدولة التي كان لديها لوقت

طويل موقف سلبي من جمعية الإصلاح، وهو الأمر الذي أدى إلى نفور في البداية من المشاركة في هذه الجمعية، غير أن هذا النفور لم يلبث أن زال حتى بدأ ذوو الأصول العربية ينخرطون في الجمعية أيضاً، ومثال ذلك وجود النائب ناصر الفضالة الذي ينتمي إلى أصول عربية بين نواب كتلة المنبر الإسلامي».

ولعل مسألة التركيبة العرقية لأعضاء التيار تذكر دوماً بما حصل للشيخ نظام يعقوبي – وهو أحد أبرز رموز قيادات التيار الإخواني في البحرين على مستوى التشريع – في العام 1999 عندما تعرض للإهانة من أحد الضباط في مركز للشرطة بعد أن انتقد وزير الإعلام، إذ هدده الضابط «بإرجاعه إلى إيران» في إشارة مهينة منه إلى شخص الشيخ لايزال يتذكرها «الإخوان المسلمين» في البحرين.

مسيطرون... بمنطق القوة

يقول منطق القوة إن تمكن أي كيان يعطيه الحق في أن يحكم قبضته على مراكز بعينها تشكل دعماً له وأرضاً صلبة يتحرك من خلالها ويحقق من خلالها المكاسب، وهو أمر «يسعى إليه أي تنظيم عندما يشعر بالقوة». هذا بالضبط ما فعله «الإخوان المسلمين» في البحرين، وفي غيرها أيضاً من البلدان، فحاولوا إحكام السيطرة على مؤسسات ومواقع بعينها، وتمركزوا فعلاً فيها حتى صاروا ذوي نفوذ فاعل وقدرة على اتخاذ القرار، وواصلوا انتشارهم في مواقع أخرى.

لسنا بصدد توجيه اتهامات لمواقع بعينها، غير أنه من الضرورة لكي تكتمل الصورة لدى القارئ أن نذكر بعض الأمثلة مما يتردد بين الناس، ويعرفه الكثيرون، يتردد مثلاً سيطرة الإخوان المسلمين على إدارات في وزارة التربية والتعليم، بعض مؤسسات وزارة الإعلام، بعض المؤسسات الخيرية، الشئون الإسلامية والمجلس الإسلامي الأعلى. ولا ننسى ما تردد في الصحف أخيراً من سيطرة الإخوان على إدارة الأوقاف السنية، وهو ما ينفيه الإخوان الذين يؤكدون وجود سيطرة «سلفية» على الإدارة. أما الجهة التي نالت – ولاتزال – النصيب الأكبر من شبهة السيطرة الإخوانية عليها فهي وزارة التنمية الاجتماعية، وخصوصاً بعد تعيين وزيرتها فاطمة البلوشي «المعروفة بانتمائها للتيار الإخواني».

بغض النظر عن صحة ما يتم ترديده من سيطرة الإخوان على موقع بعينه، لا يمكن الإنكار في النهاية النفوذ الكبير الذي يمتلكه «الإخوان» في كثير من المواقع الرسمية وحتى في القطاع الخاص، حتى صار الانضمام لهذا التيار «حلماً» بالنسبة إلى الشباب لأنه كفيل بأن يفتح أمام أي شاب الأبواب المغلقة ويحقق طموحاته.

لا نقد ذاتياً... وإغراق في العمل الخيري

يقول القريبون من التيار الإخواني إنه يفتقر إلى وجود دراسات حقيقية للنقد الذاتي وتقييم أداء التيار على الأصعدة كافة. وهو ما ينسحب بشكل أو بآخر على التيارات الإخوانية في البلدان العربية الأخرى. وخير مثال على ذلك النقاش الذي دار حول أفكار سيدقطب الذي اعتبر مجدداً وناقداً لفكر حسن البنا، إذ لم يكن تقبل هذا النقد والتجديد بالأمر السهل على «الإخوان» الذين استمروا في الاعتماد بشكل رئيسي على فكر البنا. كما يتضح عند البحث أن التيار الإخواني في البحرين قريب جداً من أقرانه في التنظيم الإخواني في الكويت والسعودية، يتأثر بهم بشكل كبير كما يتلقى منهم بعض التمويل. ولا ينفي ذلك وجود فكر استراتيجي لدى التنظيم الإخواني في البحرين الذي يمتلك استثمارات وأوقاف ومشروعات وقفية تابعة له مثله مثل التنظيمات الأخرى لضمان وجود التمويل. وقد استفاد التيار الإخواني في البحرين من تاريخه الطويل في العمل الخيري لخلق شعبية كبيرة بين الناس، استثمرها خصوصاً في فترة الانتخابات، غير أن بعض المراقبين يأخذ على الإخوان و «جمعية الإصلاح تحديداً» إغراقها في العمل الخيري والدعوي حتى طبعت بطابعه، فيما يثني البعض الآخر على هذا النوع من العمل ويطالب بالدخول في مشروعات للتنمية الشاملة.

بعد حصر في الجانب الدعوي... 5 منبريات في الهيئة الاستشارية

«خمس سيدات نجحن في الفوز بمقاعد لهن ضمن التشكيل الجديد للهيئة الاستشارية في جمعية المنبر الوطني الإسلامي». لعله لم يكن بالخبر الغريب جداً نظراً لأن المرأة «المنبرية» دخلت مسبقاً في عضوية الهيئة الاستشارية، وبرز عدد من الأسماء النسائية

في هذا التيار في السنوات القليلة الماضية منها هيفاء محمود، سنية شعيب، وجيهان محمد. وعلى رغم دعم التيار لمشاركة المرأة سياسياً، لم يضع في المرتين اللتين شارك فيهما في الانتخابات أية سيدة على قوائمه الانتخابية سواء النيابية منها أو البلدية، مع وجود توقعات بأن تضم قائمة التيار أسماء نسائية في الانتخابات البحرينية المقبلة في العام 2010.

مما يرد عن نشاط المرأة في تيار الإخوان المسلمين في البحرين أن مشاركتها في أنشطة التيار بدأت متأخرة خلال الحقبة السبعينية، فيما اعتبر البعض زوجة إبراهيم بن محمد بن عبدالله الحسن، (شقيقة كل من يوسف محمد يوسف وأحمد محمد يوسف) هي رائدة العمل النسائي لدى الإخوان المسلمين في البحرين وأول من التزم بالحجاب الشرعي الحديث في البحرين. غير أن دخول المرأة في التيار لم يكن قوياً وذا تأثير عميق مقارنة بالرجل، إذ يحصر كثير من المراقبين دورها في الجانب الوعظي والتربوي والإرشادي، وهي تشبه في دورها ذاك قرينتها (المرأة السلفية) على رغم اتخاذها طابعاً أكثر «حداثة» في أداء الدور نفسه. ولكن لا تخرج المرأة الإخوانية إجمالاً عن الإطار العام المرسوم لها في التيار، ولو حاولت الخروج أو المخالفة «أقصيت». وهو ما ينسحب على الرجل أيضاً، إذ يتميز التيار الإخواني بقوته الحزبية بحيث لا يسمح بالإبقاء على شخص مخالف في الفكر أو في التكتيك، وهو ما يفسر ربما خروج كثير من الأفراد – من الشخصيات المعروفة محلياً – من هذا التيار بشكل هجومي عنيف بعد فترة من الانضمام إلى صفوفه.

«إخوان» الغد

"شباب المعالي»، «منتدى الجامعيين»، «البذور الصالحة»... كلها أسماء لبرامج نشطة تحتضنها جمعية الإصلاح لشباب التيار في مراحلهم العمرية المختلفة، ولعل من يقترب من كل هذه البرامج يكتشف مدى اهتمام التنظيم بتنشئة شبابه... إخوان الغد، ثقافياً، رياضياً، صحياً، وتعليمياً.

ولعل تيار الإخوان المسلمين يعتبر بهذا السبب مضرباً للمثل في طريقة اعتنائه

بالعنصر الشاب مقارنة بالتيارات الأخرى، وهو ما أنتج جيلاً من الشباب على قدر كبير من الاتزان والهدوء في التعبير عن الرأي، ما بدا واضحاً في أداء قائمة «الإرادة الطلابية» في انتخابات جامعة البحرين وهي القائمة غير المسجلة رسمياً بعد بسبب قوانين الجامعة.

وما يقال عن تنشئة شباب الإخوان انه يتم تشجيعهم على قراءة كتب الإخوان المسلمين الأصلية، إذ تعتبر قراءة أي شيء آخر خارجي شبه محرمة، فلابد أن يترسخ الفكر أولاً في أذهان المنتمين إلى التيار حتى يكون منشأ الشباب إخوانياً خالصاً، ويشغل الشباب في جانب ذلك بالأنشطة الخيرية والرياضية والثقافية حتى يكون قادراً على الترقي في التنظيم.

الجزء الثالث

التيار الدعوتي- الوفاقي

الفصل الأول

الدعوة / الشيعة / التنظيم

بالقرب من مدخل الدراز ستقع عيناك على مبنى «مهجور»، من دون لافتات كبيرة تشير إليه، ولهذا المبنى حكاية تمتد في عمق الزمان والمكان. لم تكن لترى المبنى نفسه مهجوراً لو شاهدته في العام 1984 أو قبل ذلك، وتحديداً قبل أن يتم غلقه «رسمياً» بيد السلطة، وذلك بعد فترة وجيزة من إلقاء القبض على عدد من مؤسسيه ورجالاته ... أعضاء وقيادات حزب الدعوة الإسلامية – فرع البحرين.

واليوم تجد مبنى آخر بين البيوت في منطقة كرانة، مبنى بلون البيج لا يختلف كثيراً عن المباني المحيطة به من حيث الشكل، تصله بسهولة بعد أن تبحث عن لافتته المتواضعة التي تحمل ذلك الشعار الأخضر المعروف، يتوسطه كتاب، ويد، وقلم. وتقرأ عليه اسم «جمعية التوعية الإسلامية».

بين هذين المبنيين، تفوح رائحة تاريخ عميق، عمق زماني وعمق فكري في الشارع البحريني. من كلاً من ذلك المبنى الصغير الحجم، الذي يمتلك فروعاً متعددة في مناطق مختلفة في مملكة البحرين. ومن ذلك المبنى المهجور، الذي خصص له مبلغ 750 ألف ديناراً لإعادة بنائه، لكنها لم تكفي لترميمه ... من هذين المبنيين تصدر ذبذبات قوية، لا يعرف تماماً هل تعكس نبض الشارع الشيعي في البحرين، أم تحركه؟. في صورة هذين المبنيين، تشاهد صوراً مختلفة ومتنوعة، وتسمع أصواتاً مختلفة، تسمع صوت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، والمجلس الإسلامي العلمائي، وتوقيع العريضة النخبوية والشعبية، وحوادث التسعينات، وقائمة طويلة من الحوادث، والأشخاص، والذكريات.

نفتح في هذه الفصل أحد الملفات الشائكة جداً للتيارات السياسية الإسلامية التي تحكم الساحة المحلية اليوم، بعدما تحدثنا في الفصلين السابقين عن كل من جماعتي السلف والإخوان المسلمين في البحرين. انه ملف الاتجاه العام في الحركة الشيعية في البحرين. هو

جمعية التوعية، هو حزب الدعوة، هو الوفاق، أو الخط العلمائي، هو كلها مجتمعة، أو لا شيء منها ... إنه «التيار الدعوتي – الوفاقي» ، مصطلحان يقود كل منهما للآخر، ويبدو الفصل بينهما شبه مستحيل. فقد بدأ هذا التيار الذي سنتحدث عنه «دعوياً» وانتهى «وفاقياً». وفي هذه الفصل، نحكي بداياته.

أيديولوجية حزب الدعوة

«هي رسالة إلهية، وحركة انقلابية، وعملية تغييرية، تستهدف استئصال الواقع الفاسد من جذوره، وقلب الأوضاع الشاذة التي عمت البشرية، وغرس التعاليم الإسلامية العادلة وإقامة الأوضاع الطبيعية التي يعم خيرها الإنسانية كلها».

تشرح هذه الكلمات المنقولة من كتاب «الدعوة والعقبات» لكاظم محمد النقيب، فكر «الدعوة» أيديولوجياً، ما الذي تريد أن تفعله، أو تغيره، أو تستأصله. يستعرض مؤلف هذا الكتاب – الذي يعتبر أحد الكتب الرئيسية التي يقرأها كل من ينضم إلى حزب الدعوة – مفهوم الدعوة الإسلامية، ما هي وما أصولها، يتحدث أساساً عن «فقه الدعوة» كما يقول الكتاب، ولا يخرج عن قوله أنها «رسالة من الله وليست من البشر، فلم يكن محمد، خاتم النبيين ليأتي بشيء من عنده، بل كان ما يوحى إليه من ربه»، «وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى» (النجم: 3). وبذلك تكون الدعوة هي «شريعة عامة جاءت لمعالجة جميع القضايا العامة والخاصة، وتحمل العلاج الناجع لا دواء البشرية فحسب، ولذلك فهي تتصف بالشمول والاستيعاب، والسمو والرفعة، والكمال والتمام، فليست هي مقتصرة على إصلاح نواح معينة من حياة الإنسان ولم تأت لتخفف من وطأة الأدواء الاجتماعية من دون أن تعطي الدواء اللازم لاستئصال الداء والقضاء على جرثومته، كما أنها ما جاءت لترمم البناء القائم للهيكل الاجتماعي المتداعي من دون أن تقلعه حجراً حجراً، وتزيل آخر معلما من معالمه، لتقيم مقامه البناء الاجتماعي السليم على أسس إسلامية رصينة».

ولعل أحد أكثر الأمور التي تذكر عن أيديولوجية «الدعوة» إثارة هو ذلك الارتباط الوثيق بينها وبين فكر جماعة الإخوان المسلمين، غير أن الفارق هو اعتماد حزب الدعوة في تبريره الفقهي المستخدم لعمل الحزب على أحاديث أهل بيت النبي (ص). من هنا لا نجد محلاً للاستغراب لو اكتشفنا أن كثيراً من الكتب التي يجب أن يقرأها أعضاء الحزب هي في الأساس

نابعة من فكر الإخوان المسلمين، ككتب المفكر الإخواني فتحي يكن. إلى جانب عدد آخر من الكتب منها «الدعوة والعقبات» لكاظم محمد النقيب، وجميع كتابات ومؤلفات السيد محمد باقر الصدر[8] «خطوات على طريق الإسلام» للسيد محمد حسين فضل الله[9].

ولعل التشابه مع الإخوان المسلمين لا يقتصر على استخدام المراجع نفسها، إذ يمتد إلى اعتماد منهجيات متشابهة أيضاً. فمنهج حزب الدعوة يعتمد بالأساس على فكرة «المرحلية»، وهي الفكرة ذاتها التي طرحها «الإخوان المسلمين» في تنظيمهم. تقوم هذه الفكرة على أساس أن يمر الحزب بمرحلة البناء أولاً عبر بناء كوادره وتكوين قاعدة جماهيرية قوية. ثم يدخل في مرحلة المشاركة في الحياة العامة، وحينها يمكنه أن يتواجه مع النظام القائم فيما لو قام هذا النظام بقمع الحزب، ويمكن أن تنحو هذه المواجهة أحياناً إلى استخدام العنف كوسيلة للدفاع في حال تعرضت كوادر الحزب وقواعده لأعمال عنف. تتبع ذلك مرحلة ثالثة تتمثل في الوصول إلى مواقع صنع القرار السياسي، إذ يفضل الحزب أن تسير الأمور في البلاد كافة بقيادة الحزب. على أن حزب الدعوة طور تلك المنهجية المرحلية فيما بعد ليتخلى عنها لاحقاً بعد مواجهة صعوبات كثيرة على أرض الواقع.

حزب الدعوة الأم في العراق

يعد حزب الدعوة الإسلامية أحد أقدم الأحزاب الشيعية العراقية، وتم تأسيسه في مدينة النجف الأشرف على يد مجموعة من علماء الدين الشيعة، مثل السيد محمد باقر الصدر والسيد محمد حسين فضل الله (وقد كان مصاحباً للتأسيس وليس مؤسساً) والسيد مرتضى العسكري والشيخ عبدالهادي الفضلي (من السعودية)، وتعرض إلى ضغوطات هائلة من أنظمة الحكم، ومن حزب البعث خصوصا، واصدر الرئيس العراقي السابق صدام حسين في العام 1980 حكما بإعدام أي شخص ينتمي للحزب، بحيث أجبر أعضاؤه على الفرار إلى خارج العراق.

يذكر تاريخ تأسيس الحزب أن النواة الأولى له تأسست بعد اجتماع للأعضاء المؤسسين في العام 1958، إذ تم تشكيله على صيغة هيئة مؤلفة من 8 أعضاء، وكان للسيد محمد باقر الصدر دور رئيسي في لجنة قيادة الحزب الذي تشكل لخلق «حالة توازن مع الأفكار الشيوعية والعلمانية والقومية العربية».

برز الحزب إلى سطح السياسة العراقية بقوة في سبعينات القرن، إذ قاد حملة ضد الحكومة العراقية والحزب الحاكم (حزب البعث العربي الاشتراكي). وفي العام 1975 اعتقل البعث وأعدم عدد من قيادات الحزب، يتصدرهم آنذاك الشيخ عارف البصري. الأمر الذي حمل ردود فعل كبيرة في البحرين، إذ تبنت مجلة «المواقف»، وكان يرأس تحريرها أحد أعضاء حزب الدعوة (فرع البحرين) عبدالله المدني[10]، قضيتهم، وهو الأمر الذي أدى إلى اغتياله في العام 1976.

وعند نجاح الثورة الإسلامية في إيران ومجيء الإمام الخميني للسلطة قام حزب الدعوة بتشكيل علاقات مع قيادات الثورة الإسلامية الإيرانية، غير أنه كانت هناك نقطة خلاف وحيدة، إذ كان الأخير يؤمن بولاية الفقيه وأن علماء الدين هم من يجب أن تكون لهم الكلمة العليا في سياسة الدولة ولكن حزب الدعوة كان يرى بأن «السلطة يجب أن تتمركز في يد شورى الحزب أو الأمة برعاية علماء الدين والفقهاء» وهي الفكرة التي استلهمها من فكر الإخوان المسلمين.

النشأة الفكرية للحزب

يشير رئيس تحرير صحيفة «الوسط» البحرينية منصور الجمري في سلسة مقالات نشرها في الصحيفة العام 2005 إلى أن نشأة هذا الحزب في العراق كانت ردة فعل للحوزة العلمية في النجف الأشرف التي فوجئت في نهاية الخمسينات من القرن الماضي بتوسع ظاهرة الأحزاب السياسية «الإسلامية وغير الإسلامية» وامتدادها إلى صفوف الجامعيين ومن ثم إلى صفوف رجال الدين في الحوزة العلمية في النجف الأشرف. عن ذلك يقول الجمري «بعض الإسلاميين الشيعة، مثل الشيخ عارف البصري، كانوا قد التحقوا بحزب التحرير (حزب إسلامي سني)، وآخرون مالوا أو التحقوا بحزب الإخوان المسلمين، بينما توجهت مجاميع الشباب إلى الأحزاب القومية والعلمانية الأخرى».

لكن فكرة «الحزبية» لم تكن واضحة تماماً أو مقبولة لدى علماء الشيعة لأنها تتعارض مع التراتبية / الهيكلية الدينية التي تطرحها الحوزة العلمية، وكانت هذه واحدة من المعضلات التي لازمت تأسيس حزب الدعوة، والتي حدت من نفوذه وأدت إلى خروج عدد غير قليل من علماء الدين منه لاحقا.

النجف مركزاً للثقل الشيعي

كانت التراتبية الهرمية قائمة فعلاً لدى الشيعة منذ أن تأسست الجامعة الدينية في النجف الأشرف (الحوزة الدينية) قبل أكثر من ألف عام. قامت هذه الفكرة على مفهوم الفقهاء العدول الواجب اتباعهم. وتطور هذا المفهوم لاحقا في القرن الثالث عشر الميلادي عندما تأسست «المدرسة الأصولية» في الفقه الشيعي التي طرحت الاجتهاد وتحدثت عن وجوب تقليد إتباع الفقيه (ويستحب أن يكون الأعلم)، وهو ما عزز مفهوم الهرمية أكثر من ذي قبل.

وفي القرون اللاحقة ظهرت حوزة دينية منافسة للنجف في كربلاء المقدسة، غير أن حوزة كربلاء ابتليت باختلافات كبيرة بين فقهائها أدت إلى تدمير موقعها في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، إذ أدى انتشار الفوضى على يد مجاميع من الشباب الذين اعتبروا أنفسهم مسئولين عن المدينة ومنعوا السلطان العثماني من دخولها عشرات السنين حتى أربعينات القرن التاسع عشر الميلادي. وأدى الاضطراب إلى أن تدخل القوات العثمانية مدينة كربلاء في أربعينات القرن التاسع عشر وهتك حرماتها. وأدت المشكلات التي حدثت في النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى توحد كلمة فقهاء الشيعة على اعتماد «النجف» مركزا لـ «المرجعية الدينية العليا»، ومنذ ذلك الحين تعزز موقع النجف الأشرف في التنظيم الهرمي الديني الشيعي. وحتى عندما تأسست حوزة قم المقدسة في عشرينات القرن العشرين لم تتمكن من طرح نفسها كمنافس للنجف – بحسب الجمري في سلسلة مقالاته سابقة الذكر – وإنما مكملا لها، وبقي مركز الثقل الرئيسي في النجف.

مرجعية سياسية/ مرجعية دينية

تمثلت المعضلة التي واجهها مؤسسو حزب الدعوة الإسلامية في العراق في البداية في نقطة الارتباط بين موقع قيادة الحزب مع موقع المرجعية الدينية، أي بعبارة أخرى موقع المرجعية الدينية والمرجعية السياسية.

لم تكن هذه المشكلة واضحة في البداية، لأن الحاجة طرحت نفسها على حوزة النجف، وكان الحديث الذي يدور في أوساط الحوزة هو أن غياب الحزب البديل يعني غزو الأحزاب للجامعات وحتى الحوزة نفسها. من هنا برز فكر الصف الثاني آنذاك – أبرز شخصياته

محمد باقر الصدر ومحمد حسين فضل الله – في أن عدم وجود «حزب» للمسلمين الشيعة سيعني أن الأحزاب الأخرى كالحزب الشيوعي الذي كان قوياً ستعمل على استقطابهم، وسيزحف العمل الحزبي السري المنظم بصورة أكبر إلى داخل الحوزة العلمية في النجف الأشرف. ولذلك كان عليهم إيجاد البديل العملي لكل ذلك، وهو ما تمحور في تأسيس «حزب الدعوة الإسلامية» في العام 1958 ليحتوي شباب الشيعة الدارسين في الجامعات وعلماء الدين الذين بدأوا يتجهون نحو العمل الحزبي.

وعن المفاهيم التي استقاها حزب الدعوة في تشكيله الحزبي يقول الجمري: «اعتمد مفهوم الحزب على الأسس نفسها التي كانت متداولة في الهرمية العمودية (الصارمة)، والسرية التامة، والتنظيم المركزي لكل شيء، والتوجيه الأيديولوجي لكل صغيرة وكبيرة في شئون الحياة العامة للناس والخاصة للأعضاء»، ويضيف «احتاج هذا الطرح لمفهوم الحزب إلى تبرير فقهي لوجوده، ولكن المهمة كانت سهلة لأن هناك حزبين إسلاميين «حزب التحرير والإخوان المسلمين»، وبررا وجودهما فقهياً وفكرياً، ولم يكن على حزب الدعوة إلا أن يجد التبرير الفقهي الشيعي المقابل والقريب للتفسير المطروح من قبل الإسلاميين السنة»، وهو ما فسر به تشابه المواد التنظيمية والفكرية لحزب الدعوة في بداياته مع ما كان يطرحه أعضاء حزب التحرير أو الإخوان المسلمين، وكان أحد قياديي حزب الدعوة الشيخ عارف البصري عضوا في حزب التحرير آنذاك. من هنا طرح الحزب مبررات فقهية مستمدة من مفاهيم الفقه الشيعي لتبرير عمله الحزبي، مطلقاً لفظ «داعية» على أعضاء الحزب.

حزب الدعوة – فرع البحرين

تأثرت البحرين بتأسيس حزب الدعوة في العراق، مثلما تأثرت بتأسيس غيره من الأحزاب والجماعات السياسية والإسلامية في الدول المجاورة. فجاء من هنا تأسيس حزب الدعوة – فرع البحرين. وعلى رغم قدم تأسيسه، فإنه لا توجد مصادر تاريخية تحدثت عنه. وجاءت سلسلة المقالات التي نشرها رئيس تحرير صحيفة «الوسط» منصور الجمري في العام 2005 لتسد بعض الفراغ بشأن هذا التاريخ. يقول الجمري في إحدى تلك المقالات «عندما تأسس حزب الدعوة في النجف الأشرف في نهاية الخمسينات كانت كلية الفقه التي أنشئت على النهج الأكاديمي الحديث في النجف تستقطب أذكى الشخصيات الشيعية من كل مكان،

وكانت واحدة من المصادر الرئيسية التي اعتمد عليها حزب الدعوة لاجتذاب كوادره الأولية. وكان ممن التحقق بتلك الكلية، بالإضافة إلى التحاقه بدراسات الحوزة التقليدية الشيخ سليمان المدني[11] رحمه الله.

يؤكد قدامى أعضاء حزب الدعوة أن الشيخ سليمان المدني كان أول بحريني انتمى إلى حزب الدعوة الإسلامية، وكان أول من دعا إلى تشكيل فرع للحزب بعد عودته إلى البحرين في منتصف الستينات من القرن الماضي. ولكن تشكيل هيئة قيادية للحزب لم يتم إلا في العام 1968 عندما انتظم عدد من الجامعيين الدارسين في العراق إلى حزب الدعوة، وعادوا إلى البحرين ليضعوا يدهم في يد الشيخ المدني، إذ شرعوا في تأسيس أول نواة لفرع حزب الدعوة الإسلامية في البحرين وذلك في العام 1968. ومن بين الرواد الأوائل علي عبد الحق وسيد سعيد سيد مرزوق (البلادي)، وعدد من الشخصيات الناشطة آنذاك.

انطلق الحزب بصورة سرية تامة في بداياته، وضم إلى صفوفه عددا غير قليل من مثقفي الشيعة. وبعد أن حصلت البحرين على استقلالها وبدأت الحياة الدستورية من خلال المجلس التأسيسي في العام 1972، متبوعاً بالمجلس الوطني في العام 1973. كانت كوادرْ الحزب الرئيسية تعمل بصورة ذاتية تنظيمية للدخول في الساحة السياسية والاجتماعية من أوسع أبوابها. وكانت كوادر الحزب خلف تأسيس «الكتلة الدينية» في المجلس الوطني في السبعينات، وهي الكتلة التي كان يوجهها الشيخ سليمان المدني من خارج المجلس، وكانت اجتماعات الكتلة الدينية تعقد دائما بحضور المدني الذي كانت بصماته واضحة على برامج الكتلة، وخصوصا أن أخاه الشهيد عبدالله المدني كان أمين سر المجلس الوطني وكان أيضا عضوا فاعلا في حزب الدعوة. لقد كان الشيخ سليمان المدني قائدا للحزب ورمزاً من رموز الكتلة البرلمانية رغم انه لم يكن عضواً فيها، واستمرت هذه الحال حتى إلغاء المجلس الوطني في 1975 ومن ثم اغتيال أخيه عبدالله المدني في 1976، والتي يتغير بعدها الحال ليقرر المدني الابتعاد عن نشاطات الحزب.

الفصل الثاني

«الدعوة» صعوداً وهبوطاً

«الحزبية»... «المرجعية الدينية»... «ولاية الفقيه»، كلها مصطلحات رسمت ملامح الصورة المتشكلة عن الفرد «الشيعي» في المجتمع البحريني. سواء وافق عليها أم رفضها. هكذا يرى المجتمع إجمالاً أي فرد شيعي. يأبى إلا أن يؤطره – بموافقته أو بعدمها – في ذلك الإطار الدعوتي / المرجعي / المقلد – التابع، وبالنتيجة يحوّله عضواً في تيار ديني عام.

صورة متشكّلة من عدة صور، تنتج في النهاية نمطاً واحداً من الشكل، يتكرر كثيراً، وكثيراً جداً، في وجوه وأصوات وشخصيات. صورة لأفواج وجماعات، يستنفرون بعضهم بعضاً، ولا بد أن يقودهم عالم دين يلتفّون حوله، ويسترشدونه، ويتبعونه. صورة لشباب وجوههم كالحة، سمراء لوحتها الشمس، لا يكترثون كثيراً لهندامهم، أو أشكالهم. أصواتهم مرتفعة دائماً، مستنفرة دائماً، وثائرة دائماً.

في الفصل الماضي تحدّثنا عن الأيديولوجية الفكرية لفكر حزب الدعوة، وتأسيس الحزب الأم في العراق. تطرّقنا أيضاً إلى الحديث عن النشأة الفكرية للحزب، والمعضلة التي واجهها الحزب في بداية تأسيسه. ثم وصلنا إلى قصة تأسيس حزب الدعوة – فرع البحرين في العام 1968... ووقّفنا عند حدث مفصلي في تاريخ حزب الدعوة – فرع البحرين والذي يتمثل في اغتيال عبدالله المدني في العام 1976.

وفي هذا الفصل، نعود بالذاكرة إلى ذلك الحدث نفسه، وما تبعه من حوادث أثّرت على مسيرة حزب الدعوة في البحرين، وحفرت عميقاً في ذاكرة أتباع هذا التيار، وفي شخصياتهم، وفي تصرفاتهم، وفي مواقفهم في مرحلة لاحقة.

المدني، «المواقف»... وحزب الدعوة

ترأس الشهيد عبدالله المدني (شقيق الشيخ سليمان المدني) هيئة تحرير مجلة «المواقف»

منذ إصدارها في العام 1973 وكانت متنفساً صحافياً متقدماً للتيار الذي كان يقوده حزب الدعوة، فيما تزعم الشيخ عيسى أحمد قاسم[12] تأسيس جمعية التوعية الإسلامية في العام 1972 والتي أصبحت مؤسسة كبرى تدير الأنشطة الاجتماعية والمؤتمرات الثقافية والبرامج التعليمية، بما في ذلك إنشاء مدارس للبنات.

وهكذا توسع نفوذ حزب الدعوة «السرّي جداً» في أوساط الاتجاه الإسلامي الشيعي البحريني، وأصبح هو السائد، سواء كان ذلك بمبادرات ذاتية أو تنظيمية.

وبعد حل المجلس الوطني في العام 1975 عادت كوادر الحزب الرئيسية لتلعب أدواراً مختلفة. فجمعية التوعية واصلت نشاطاتها و«المواقف» واصلت إصدارها. ولكن في العام نفسه أقدم النظام البعثي في العراق على إعدام خمسة من قادة حزب الدعوة، بمن فيهم الشيخ عارف البصري. وكان الجميع يخاف آنذاك من الحكومة العراقية، فيما كانت الأحزاب العربية إما متحالفة مع النظام العراقي أو خائفة منه. من هنا تحرّكت مجلة «المواقف» بمبادرة من المدني لتطرح موضوع إعدامهم. كان من الواضح أهمية ذلك الموقف الذي اتخذته المجلة وكانت الوحيدة في كل أنحاء العالم التي تحدثت عن إعدام خمسة من قيادة حزب الدعوة بشكل أذهل المراقبين حينها، وخصوصاً في ذلك الوقت الذي لم يكن فيه بالإمكان التجرّؤ على الحكومة العراقية.

تطوّر الأمر لاحقاً عندما قامت مجموعة من الشباب باختطاف عبدالله المدني في العام 1976 واغتياله عبر طعنه بالسكاكين في أحراش بر «سار» منهيةً بذلك مرحلة حافلة من تاريخ نضالي.

تقارب في المجلس الوطني

تحركت الكتلة الدينية «الشيعية» داخل المجلس الوطني البحريني مع كتلة الشعب المكونة من «اليساريين والبعثيين والقوميين»، إلى جانب كتلة «الوسط» المكونة من التجار لتعارض مشروع قانون أمن الدولة الذي طرحته الحكومة وتمكنوا فعلاً من إيقافه الأمر الذي أدى إلى حل المجلس الوطني في نهاية أغسطس/ آب من العام 1975. ولم تكن العلاقة حتى ذلك الوقت سيئة جداً بين التيار «الشيعي» وبين السلطة. ثم جاء اغتيال عضو الكتلة الدينية

أمين سر المجلس الوطني المنحل عبدالله المدني ليحدث شرخاً كبيراً بين الحركة الإسلامية الشيعية والحركات اليسارية التي اتهمتها بعض الجهات بارتكاب جريمة الاغتيال، وهو ما تسبب في التقارب بين الحكومة وبعض الرموز الدينية الشيعية، والذي تخلله رفع المطالب المعتادة، مثل المساواة في الوظائف، ومنع التمييز في الترقيات والبعثات، وغيرها من المسائل المتعلقة بالتعليم الديني والأوقاف والقضاء الجعفري، وإفساح المجال لبث برامج في الإذاعة والتلفزيون أثناء المناسبات التي يحتفل بها الشيعة، إضافة إلى السماح بتأسيس جمعيات ومؤسسات ومدارس أهلية تهتم بالجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها.

اغتيال عبدالله المدني أسدل الستار على الفصل الأول من تاريخ حزب الدعوة الإسلامية في البحرين. فالشيخ سليمان المدني ابتعد عن الحزب بعد حل المجلس الوطني، وتأكد ابتعاده بعد اغتيال أخيه في 1976 الذي كان يعتبر من أذكى كوادر حزب الدعوة آنذاك.

عيسى قاسم يتسلم زمام حزب الدعوة

تحدثت «الوسط» إلى أحد القريبين من التيار في تلك الفترة، وقال – طالباً عدم التعريف باسمه – «بعد اغتيال الشهيد عبدالله المدني في 1976 تغيرت الأمور في حزب الدعوة (فرع البحرين) كثيراً، وابتعد الشيخ سليمان المدني عن دوره كقائد ورمز للحزب. وعليه انقسمت كوادر الحزب بين خط بقيادة حميد مسعود (من جدحفص)، وخط بقيادة عبدالنبي علي (من الدراز)، بينما وقف خط آخر بقيادة أحمد عباس خميس (من السنابس) في وسط الطريق بشأن مستقبل الحزب وقيادته. في تلك الفترة بدأ خط عبدالنبي علي (أبو تقى) يدعو إلى قيادة الشيخ عيسى أحمد قاسم. ولكن الداعين إلى قيادته كانوا بحاجة إلى غطاء شرعي، وعليه استفادوا من وجود كل من السيد محمد حسين فضل الله والشيخ محمد مهدي الآصفي لحضور مؤتمر نظمته جمعية التوعية الإسلامية في نهاية السبعينات في البحرين لتأكيد شرعية تسلّم الشيخ عيسى قاسم قيادة فرع الحزب في البحرين».

في 1978 تسلم الشيخ عيسى أحمد قاسم قيادة حزب مرت عليه فترة منذ تأسيسه، عندما كان الدعاة قد تربوا بهدوء وبسرية تامة، ولكن الوضع تغير كثيراً في العام 1979، إذ انقلب الشارع لصالح التيار الإسلامي بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وكان الحماس الثوري قد استقطب أعداداً كبيرة من الشباب، والذين كانوا على عجلة لرؤية التغيير في مجال

عملهم. على أن السرية والمركزية والهيكلية التي فرضتها تربية حزب الدعوة لم تواكب تلك المتغيرات، كما أن إعدام قيادات الحزب في العراق في 1980 أدى إلى ضعضعته وانقسامه خارج العراق، ما أدى إلى انفصال فرع الحزب عن التنظيم الأم. وكانت الأجواء الحماسية تلتهب وتدفع باتجاه أن يغير الحزب أفكاره وينحو باتجاه «ولاية الفقيه»، ولكن ما تحقق كان شيئاً بين هذا وذاك، وتسارعت الحوادث لتنتهي بحل الحزب في 1984.

في تلك الفترة التاريخية عاصرت البحرين عدة حوادث إقليمية مهمة، على رأسها انتصار الثورة الإسلامية في إيران واختلال موازين القوى وقيام مجلس التعاون الخليجي واندلاع الحرب العراقية الإيرانية في الربع الأخير من العام 1980. انعكست كل هذه الأوضاع على الساحة المحلية في البحرين إذ تحركت عدة مجموعات فيما بين العامين 1979 و1980 تأثراً بالثورة الإيرانية.

في تلك الفترة (1979 – 1980) تحركت مجموعة من العلماء يقودها كل من الشيخ علي العصفور والشيخ محمد علي العكري من خلال عقد ندوة جماهيرية كبرى في الديه والتي كانت الأولى من نوعها، وحدثت بعد فترة وجيزة من انتصار الثورة في إيران. وبعد الندوة، طرحت عريضة بمطالب تتعلق بتوظيف العاطلين ومساعدة المواطنين من الناحية المعيشية واحترام الشريعة الإسلامية، وأعطت الحكومة شهراً واحداً للاستجابة. لم تحدد العريضة ماذا سيحدث بعد ذلك الشهر، ولكن كان هناك حديث بأن بعض المحركين سعوا إلى استصدار فتوى لتحريك الشارع ولكنهم لم يوفقوا في ذلك.

سعى الشيخ جمال العصفور «ابن الشيخ علي العصفور» إلى تأسيس حركة سرية، قيل إن اسمها «حركة الشهداء»، غير أن أجهزة الأمن ألقت القبض على أفرادها وقضى الشيخ جمال حتفه تحت التعذيب لاحقاً. ومن الحركات الأخرى أيضاً في تلك الفترة حركة مكونة من الشباب تأسست من الناشطين في المواكب الحسينية باسم «حركة الخلايا الثورية»، والتي ألقي القبض على أفرادها لاحقاً (من بينهم الشيخ ناصر الحدّاد). فيما تحرك علماء الدين وكوادر حزب الدعوة في أبريل / نيسان من العام 1980 لإعلان الحِداد على استشهاد السيد محمد باقر الصدر في العراق وحدثت بسبب ذلك أول مواجهات في فريق «المخارقة» – في العاصمة المنامة– في تلك الفترة، وتم اعتقال أعداد كبيرة من الشباب، وقُتل أحدهم (وهو جميل العلي) تحت التعذيب.

يورد سعيد الشهابي في مذكرات له (نشرت على الانترنت في العام 2003) جانباً من أجواء تلك الفترة بقوله: «أقام علماء البحرين مجلس فاتحة (الشهيد الصدر) بمسجد مؤمن، وفي اليوم الأخير خرجت مسيرة في شوارع المنامة وحدثت مصادمات شديدة مع الشرطة. وحصلت اعتقالات واسعة، كان من نتيجة تلك الاحتجاجات اعتقال الكثيرين من بينهم الشاب جميل العلي. وبعد أيام قليلة صُدم الشعب باستشهاد هذا الشاب تحت التعذيب الوحشي، وتسلم جثته الممثَّل بها إلى أهله، فتم تصويرها (...) وما هي إلا أيام قليلة أخرى حتى تم تسلم جثة الشهيد كريم الحبشي مبضعة بأدوات التعذيب (...) استمرت الاعتقالات بعد ذلك بدءاً من اعتقال مجموعة الشيخ جمال العصفور التي تضم كلاً من جعفر المحاري وسلمان رمضان (من دار كليب) ومحمد مرهون، وهما مهندسا طيران بطيران الخليج، وعلي العسبول من الماحوز. وفي ليلة العشرين من صفر من العام 1981 تم اعتقال الشيخ ناصر الحداد مع مجموعة من إخوته وقضوا سبع سنوات في السجن. وما هي إلا بضعة شهور أخرى حتى سُلّمت جثة الشيخ جمال العصفور شهيداً بعد المعاملة الرهيبة التي لقيها على أيدي السجانين».

في ديسمبر/ كانون الأول من العام 1981 – وهو العام نفسه الذي تأسس فيه مجلس التعاون لدول الخليج العربية – أعلنت الحكومة البحرينية أنها اكتشفت شبكة تخطط لقلب نظام الحكم، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ البحرين اتسمت بازدياد القبضة الأمنية وارتفاع درجة التوتر السياسي إلى أعلى درجة تشهدها البحرين منذ استقلالها، فقد اعتقلت أجهزة الأمن أعداداً غير قليلة من الشباب، ولاحقاً اتهمت 73 منهم بالتخطيط لقلب نظام الحكم، واتهمت إيران بالوقوف خلف المخطط، وهو ما نفته إيران حينها.

كيف حل حزب الدعوة – فرع البحرين؟

بحسب المصدر نفسه، فقد حدثت أزمة بين قيادات الحزب بشأن الاتجاه الفكري الذي سيتبعونه، فهل هو شورى الحزب (برعاية علماء الدين)، أم انه سيكون على نهج ولاية الفقيه (قيادة فقيه نافذة وواسعة الصلاحية بحجم ما يتوافر للمعصوم بحسب الفقه الجعفري). ومع ازدياد عدد الشباب المتأثرين بانتصار الثورة الإسلامية في إيران انحاز الحزب في آخر أيامه نحو ولاية الفقيه ولكن مع الحفاظ على خصوصية البحرين، وخصوصاً أن قيادات

حزب الدعوة في العراق أعدِمت، وتلك التي هاجرت إلى إيران اختلفت فيما بينها وتفرقت في عدة اتجاهات.

فيما يضيف «غير أن الوضع الأمني كان يزداد قساوة، وجهاز المخابرات بدأ يبحث عن رأس خيط لتنظيم حزب الدعوة للقضاء عليه، وذلك لعلمه بوجوده وبرموزه ولكن من دون دليل مادي ملموس. وكانت النتيجة أن تمكنت المخابرات من سحب اعتراف مادي عن وجود التنظيم بعد اعتقال شخص من كرانة وتعذيبه بشدة في ديسمبر / كانون الأول من العام 1983، والذي اعترف بانتمائه وعلى مسئوله في التنظيم، ولم يمضِ شهران إلا وكانت هيكلية التنظيم لدى جهاز المخابرات».

ويضيف أيضاً «لقد تمثلت المشكلة الكبرى التي أدت إلى حل التنظيم في انهيار عدد من رؤسائه القياديين مثل حميد مسعود وأحمد عباس خميس وغيرهما، بل إن بعضهم طلب أن يُعطى فرصة أن يخرج من السجن لكي يجمع أسماء الخلايا التنظيمية، وهو ما أدى إلى نكسة في التنظيم أدت إلى حله بصورة فعلية. وقبيل حل الحزب، استدعت المخابرات الشيخ عيسى قاسم وحققت معه، وواجهته بأعضاء اللجنة القيادية الذين اعترفوا عليه، ما أصابه بصدمة كبيرة وبردة فعل ضد العمل التنظيمي الحزبي. وقد تدخلت شخصيات شيعية كبيرة، من بينها وزراء شيعة لتهدئة الأمر والاكتفاء بالتحقيق مع الشيخ عيسى قاسم، خصوصا وأن التنظيم كان قد انتهى فعلياً مع الاعترافات المتتالية لقياداته».

كانت كل تلك الحوادث مقدمة لما حصل فيما بعد، إذ يستطرد المصدر نفسه قائلاً: «استغلت المخابرات الفرصة ونفذت عملاً غادراً، إذ هجمت على جمعية التوعية الإسلامية في الدراز وعلى المدرستين التابعتين لها في فبراير / شباط 1984 وشمّعت الأبواب بعد أن صادرت كل المحتويات وحلت الجمعية، وبقيت الجمعية مغلقة حتى جاء الميثاق في 2001 وأعاد فتحها ولكن المبنى بقي مهجوراً لحد الآن».

ما بعد الحزب...

كانت الضربة التي وُجّهت إلى تنظيم الحزب قاصمة، ولم تجتمع الخلايا التنظيمية بعد ذلك، ما أحدث فراغاً كبيراً في العمل الشيعي الاجتماعي السياسي، وأفسح المجال لبروز جماعات

أخرى حاولت أن تملأ الفراغ قادها طلبة جامعيون (طلبة الرياض)، وجماعات شبابية، وطلاب في المهجر في العاصمة البريطانية (لندن). وبرزت مباشرة بعد غلق الجمعية وحل الحزب شخصية السيد أحمد الغريفي... الا انه وعلى رغم تشظي هذه الجماعات فإنها كانت جميعاً تشترك في الخلفية الفكرية والرمزية التي أطلقها حزب الدعوة في أوساط الشيعة بعد تأسيسه في العام 1968.

الفصل الثالث

التيار في مواجهة السلطة

«أنت شيعي، فلابد أنك مررت بتلك المرحلة التي حرقت فيها «السلندرات»، وأشعلت المولوتوف، وكتبت المنشورات ووزعتها وخرجت في مسيرات، وأطلقت الهتافات، وكتبت على الجدران، وتحلقت حول علماء الدين المعممين. ربما اعتقلت، وربما تم تعذيبك، ربما نفيت للخارج. والأرجح أنك لاتزال تحمل حقداً دفيناً في دواخلك، وتركة خصبة من معاني «الثورة» وتجربتها. وخبرة كبيرة في التعامل مع الرصاص المطاطي أو الحي، ومسيلات الدموع. والأرجح أيضاً أنك لا تشعر أن فيما قمت به أي خطأ، إنما هو شرف وبطولة ووسام تفتخر به عائلتك على غيرها من العائلات».

تلك صورة مرسومة في أذهان البعض عن «ذلك الشيعي الذي يسكن بينهم»، صورة ربما شطت يميناً أو شمالاً، ولم تعدم المبالغة أو إضافات الخيال، لكنها رغماً عنا صورة موجودة وبقوة. تتحكم في علاقات التيار الشيعي بكل ما حوله من تيارات، وتحدد بدقة كبيرة أحياناً أسلوب التعامل معه. صورة نبعت من تاريخ امتد لأكثر من عقد من الزمان، تصاعدت فيه وتيرة المواجهات التي كان التيار الدعوتي– الوفاقي اللاعب الرئيسي فيها، مقابلاً للاعب رئيسي آخر أقوى عدة وأكبر عتاداً، هو الجهاز الأمني للسلطة في نهاية الثمانينات وحقبة التسعينات.

في الفصل الماضي تطرقنا للحديث عن التقارب الذي حصل بين التيار الدعوتي والتيار اليساري في المجلس الوطني بشأن قانون أمن الدولة والذي أفضى إلى حل المجلس في العام 1975، وعرجنا بالحديث أيضاً إلى اغتيال عضو الكتلة الدينية وأمين سر المجلس الوطني المنحل عبدالله المدني وما حصل بعده من أزمات في التيار الدعوتي. تحدثنا أيضاً عن تزعم الشيخ عيسى أحمد قاسم للتيار منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي وصولاً إلى الأزمات التي مر بها حزب الدعوة قبل أن يتم إغلاق جمعية التوعية على يد السلطة في العام 1984 وما تبعه من حل حزب الدعوة.

وفي هذه الحلقة نتابع من حيث انتهينا من خلال الجماعات التي بدأت تشكل نفسها بشكل «متشظٍّ» في المجتمع البحريني لتسد الفراغ الذي تأسس بعد حل حزب الدعوة، وتشكل بديلاً فعلياً لهذا التيار.

جماعات «بديلة» لسد «فراغ» حزب الدعوة

بعد حل حزب الدعوة الإسلامية في العام 1984 كان الوضع في البحرين مخيفاً جداً، إذ ازدادت السيطرة الأمنية المخابراتية، وامتلأت السجون وانتشر فيها التعذيب، ما أدى إلى هروب كثيرين من تيار حزب الدعوة إلى الخارج، ومن أبرز الأعضاء الذين اتجهوا للخارج عبدالنبي علي وأحمد الإسكافي الذي توفي غرقاً في الهند في رحلة طلابية في أغسطس / آب من العام 1985.

يقول أحد المصادر التي تحدثنا معها عن هذه الحقبة: «هاجر كثيرون إلى خارج البحرين في تلك الفترة، ولم يتمكن بعض الذين خرجوا من العودة فيما بعد، فكثيرون منهم مطلوبون لدى الجهات الأمنية في البحرين. وكانت الجماعات المهاجرة موزعة بعضها في سورية، وبعضها في قم، إذ كان أي شخص يذهب إلى قم سواء كان ناشطاً سياسياً أو غير ذلك لا يتمكن من العودة، ولذلك أصبحت كل من مدينة قم الإيرانية ومنطقة السيدة زينب في سورية ممتلئتين بالجالية البحرينية التي كانت تعيش هناك».

ويستطرد المصدر بقوله: «في هذه الفترة نشطت مجموعات مختلفة لتسد جانباً من الفراغ الذي خلفه غياب حزب الدعوة بعد حله، تمثلت في البداية بمجموعة الطلبة البحرينيين الجامعيين الدارسين في السعودية (طلبة الرياض)، والذين حاولوا أن يملئوا الفراغ الذي خلفه غياب حزب الدعوة بقوة إذ مثلوا القيادة الفعلية لهذا التيار في النصف الثاني من الثمانينات». غير أن قوة هذه الجماعة لم تلبث أن ضعفت ولكن بتأثير خارجي، إذ يقول مصدرنا: «التفتت الجهات الأمنية في البحرين إلى قوة هؤلاء الطلبة في السعودية فاتجهت إلى ضربهم عبر منع المنح الدراسية إلى السعودية عن الطلبة البحرينيين من المذهب الشيعي، فقد ألغت الحكومة في العام 1983 نحو 120 منحة دراسية لطلبة بحرينيين شيعة، وكان الهدف من كل هذه الإجراءات هو ممارسة التمييز الطائفي من جانب ومنع تكتل هؤلاء الطلبة في السعودية من جانب آخر، ومع اضمحلال أعداد الطلبة هناك ضعفت قوة هذه الجماعة في وقت لاحق».

لم تكن مجموعة «طلبة الرياض» هي المجموعة الوحيدة التي بدأت تسد الفراغ في تيار حزب الدعوة، إذ بدأت مجموعات «محلية» أخرى تقوم بالدور نفسه، منها مجموعة الشباب في السنابس التي تدربت على يد أحمد الإسكافي. كانت هذه الجماعة تمتلك عدداً من البرامج الدينية والثقافية والشبابية وكانت تمثل قاعدة صلبة في تلك الفترة وتتحرك بشكل ممنهج ومنظم حاول أن يغطي الفراغ الموجود في ظل غياب هذا التيار. إلى جانب جماعة تشكلت من شباب البلاد القديم الذين التفوا حول الشيخ عبدالأمير الجمري[13] الأمر الذي أدى إلى إقالته من منصبه في القضاء في العام 1988.

أحمد الغريفي... رمزية في صلاته وفي وفاته

في الفترة الممتدة حتى منتصف 1985 ظهرت شخصية السيد أحمد الغريفي[14] الذي بدأ يملأ جزءاً آخر من الفراغ، إذ برز على الساحة المحلية بقوة بعد أن تم إغلاق حزب الدعوة – فرع البحرين، وبرزت شخصيته بقوة عبر إمامته لصلاة الجماعة في مسجد الخواجة في المنامة. عن ذلك يقول مصدرنا: «كانت المنامة في تلك الفترة لاتزال مأهولة بالسكان البحرينيين، وكانت تعتبر منطقة مهمة جداً في العمل السياسي الاجتماعي الإسلامي. ولذلك كانت صلاة السيد الغريفي في مسجد الخواجة ذات رمزية عالية أدت إلى تجميع شباب التيار حوله وإعادة توحيد صفوفهم انطلاقاً من العاصمة».

وعلى رغم أن السيد أحمد الغريفي لم يكن منتمياً لحزب الدعوة بحسب ما يقول مصدرنا، فإنه كان قريباً جداً من التيار نفسه. وفي مرحلة لاحقة وتحديداً في يوليو/ تموز من العام 1985 تعرض السيد أحمد الغريفي إلى حادث سيارة قتل فيه من دون معرفة المتسبب في الحادث. ولكن وفاته حملت رمزية أخرى مشابهة لرمزية صلاته في مسجد الخواجة. فبحسب مصدرنا «فوجئ الناس بالجماهير الغفيرة جداً التي خرجت لتشييعه في مقبرة عالي، وكان هذا الخروج تاريخياً لأنه أعلن نهاية الخوف والرعب لدى الناس، فحتى حصول هذا التشييع لم يكن الناس يتجمعون بهذا الشكل بسبب القبضة الأمنية التي أحكمت سيطرتها منذ العام 1981، ولعل تجمعهم ذاك كان بداية لكسر حاجز الخوف وتحدياً لجهاز المخابرات».

عيسى قاسم... وخروج من العزلة

بعد وفاة السيد أحمد الغريفي في العام 1985، حصلت نقلة نوعية في هذا التيار، إذ قرر الشيخ عيسى أحمد قاسم أن يخرج من عزلته التي فرضها على نفسه بعد التحقيق معه بصفته قائداً للحزب في مطلع 1984، وقرر أن يصلي صلاة الجماعة في مسجد الخواجة مكان السيد أحمد الغريفي. وحملت صلاة الشيخ عيسى قاسم في مسجد الخواجة دلالات عدة في الشارع البحريني، فهي المرة الأولى التي تحتضن فيها المنامة عالم دين من «القرى» بالشكل الذي حصل، في وقت كانت المنامة تحتل فيه موقع الصدارة في العمل الاجتماعي والديني والسياسي آنذاك. من هنا بدأ شباب التيار يلتفون مرة أخرى حول الشيخ عيسى قاسم، مثلما التفوا حول سابقه السيد أحمد الغريفي.

لاحقاً في العام 1987 حصلت مذبحة الحجاج في مكة، التي راح ضحيتها 400 حاج إيراني أثناء مظاهرة لهم في مكة، والتي أثرت كثيراً على نفوس أتباع هذا التيار في البحرين لأن كثيراً منهم شاهدها بأم عينه في مكة، وتسببت في ردود فعل متنوعة وقوية وخصوصاً بعد أن رجع كثير من الحجاج البحرينيين ليرووا ما شاهدوه. تحرك الشارع كردة فعل لهذا الحدث بقوة، حتى قال الشيخ عيسى قاسم في إحدى خطبه ما معناه: «إنه لو كان بيده حجر لرمى به أميركياً». عندها ذهبت إليه مجموعة من الشباب تسأله إن كان يسمح لهم بتنفيذ ما قاله، إلا أنه أوضح أن ما قاله لم يكن يقصد منه التنفيذ الفعلي، وهو الأمر الذي دأب قاسم على القيام به «حتى لا تتكرر تجربة حزب الدعوة» بحسب ما يرى بعض المراقبين.

... ونكسة أخرى

في العام 1988 كانت الحرب العراقية الإيرانية قد انتهت بانكسار لإيران، ما كان له كبير الأثر في نفسية هذا التيار الذي أصيب بنكسة على أرض الواقع. ويصف مصدرنا هذا الأمر بقوله: «لو كان حزب الدعوة في البحرين قد أصيب بنكسة في العام 1984 بعد حله وإغلاق جمعية التوعية، فإن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بالشكل الذي انتهت عليه أصاب الفكر الذي يبشر بعدة أفكار ومنها ولاية الفقيه بنكسة أخرى أكثر إيلاماً».

في العام نفسه بدأت شخصية أخرى من التيار تتصدر الساحة متمثلة في شخصية الشيخ عبدالأمير الجمري، الذي كان يحتضن جماعات من الشباب التفوا حوله وكانوا يلتقون في مجلسه باستمرار في ظل غياب أي مكان آخر يجمعهم بعد إغلاق جمعية التوعية وانكفاء رجال الدين عن فتح أبوابهم لهؤلاء الشباب. وكان احتضان الجمري للشباب والناشطين سبباً في بداية مواجهاته مع السلطة في العام 1988. ففي يونيو/ حزيران من العام نفسه تمت إقالته من منصبه في القضاء، وتلا ذلك اعتقال ابنه محمد جميل وزوج ابنته عبدالجليل خليل وكلاهما كانا بمثابة المساعدين المباشرين له في أعماله.

قاسم يغادر إلى قم

بدأ عقد التسعينات، بحوادث مهمة، إذ بدأ العقد بقيام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بغزو الكويت في العام 1990، ملحوقاً بتحريرها على يد الأميركان في العام 1991. كان هذا العام الأخير أيضاً بداية لإعلان الرئيس الأميركي السابق جورج بوش (الأب) دخول العالم نظاماً عالمياً جديداً قائماً على أسس الديمقراطية والعدالة. تزامن ذلك أيضاً مع سماح الحكومة البحرينية بعودة نحو 60 شخصاً من قم المقدسة، إثر ضغط من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كان من بينهم الشيخ علي سلمان، الشيخ حمزة الديري، والسيد حيدر الستري (كلهم نواب في كتلة الوفاق البرلمانية حالياً). وبعد فترة وجيزة من ذلك قرر الشيخ عيسى قاسم الهجرة إلى قم لمواصلة دراسته الدينية. وكان يتعين عليه أن يختار بديلاً عنه ليصلي في الناس مكانه في مسجد الخواجة. وهنا وقع اختياره على الشيخ علي سلمان، من بين عدد آخر من الخيارات الأخرى كان من بينها الشيخ حمزة الديري. ومن هنا بدأت شخصية الشيخ علي سلمان تتشكل جماهيرياً عبر صلاته في مسجد الخواجة أولاً، وعبر كونه قد تمت تزكيته من قبل الشيخ عيسى قاسم ثانياً.

هنا خرج الشيخ عيسى قاسم من البحرين فأصبح الزعيم الوحيد المتبقي لهذا التيار هو الشيخ عبدالأمير الجمري9 الذي انفرد بقيادة الساحة في هذا التيار منذ نهاية 1991 حتى 2002.

الجمري يتسلم زعامة التيار

يحمل الشيخ عبدالأمير الجمري رمزية عالية لدى التيار الدعوتي – الوفاقي، فقد حمل على

عاتقه سنوات «عجافاً» من تاريخ هذا التيار، تصدرها وحده في ظل غياب أي رمز آخر على ساحة التيار.

اتبع الجمري منهجية مختلفة عن المنهجية التي اتبعها الشيخ عيسى أحمد قاسم، إذ كان يؤمن بضرورة التواصل مع الناس ومع الناشطين وفتح مجلسه دائماً مهما كانت الظروف، وآمن أيضاً بضرورة الانفتاح على الوطنيين والحركات والاتجاهات الأخرى، وآمن أيضاً بضرورة الاتفاق على أجندة للحركة السياسية البحرينية متفق عليها مع جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية، وهذا هو السبب الذي دفعه للمبادرة في كتابة وتبني العريضة النخبوية في العام 1992 التي طالبت بعودة الحياة النيابية. تزامنت منهجيته تلك مع حقبة كان يكثر فيها الحديث عن الديمقراطية والحوار مع الآخر والنظام العالمي الجديد، الأمر الذي خلق للجمري شعبية كبيرة جداً في وسط التيار وفي وسط الاتجاهات الأخرى التي رغبت في التحالف مع هذا التيار العريض.

بعد العام 1992 كثر الحديث عن دخول الإسلاميين إلى مرحلة المطالبة بالديمقراطية جنباً إلى جنب مع التيارات الأخرى، وبدأ الاصطفاف يزداد تنظيماً ما زاد من شعبية الشخصيات المتصدرة للنشاط السياسي في هذا التيار، من هنا ازداد وجود الشباب في المساجد وعاد الاتجاه الإسلامي إلى عنفوانه بشدة. وفي العام 1994 طرح الشيخ الجمري فكرة العريضة الشعبية التي تمت الموافقة عليها مع الاتجاهات الأخرى وتم تدشينها في أكتوبر / تشرين الأول من العام نفسه. بعدها برزت كثير من القضايا المحلية على السطح وبدأت المطالبة بها.

ولكن في يونيو / حزيران من العام 1994 تم تنظيم أول اعتصام ضد الحكومة من أجل محاربة البطالة أمام وزارة العمل، وأيد هذا الاعتصام الشيخ علي سلمان، ولعلها كانت البداية في تشكيل شخصية الشيخ علي سلمان في الحدث المحلي كما يقول مراقبون، والتي تبلورت بشكل أكبر في حدث لاحق في 25 نوفمبر / تشرين الثاني من العام نفسه. يقول مصدرنا عن ذلك الحدث: «في هذا اليوم مر ماراثون رياضي شاركت فيه جماعات أجنبية في البحرين بالقرب من قرية القدم وكان يضم عدداً من النسوة الأجنبيات بملابسهن الرياضية، الأمر الذي أثار حفيظة بعض الشباب الملتزم دينياً في القرية فقاموا باعتراض الماراثون وحصلت مناوشات بينهم وبين المشاركين في الماراثون. تسبب هذا الحدث في اعتقال عدد

من الشباب الذين قالت المخابرات فيما بعد إنهم حصلوا على مباركة من الشيخ علي سلمان للقيام بفعلتهم، وعليه تم اعتقال الشيخ علي سلمان في 5 ديسمبر / كانون الأول من العام 1995، وكانت تلك هي الشرارة لانفجار مظاهرات كثيرة بدأت في المنامة وانتشرت لاحقاً في مناطق أخرى متعددة». استمرت الاعتقالات والمواجهات التي امتدت إلى مناطق البحرين كافة خلال حقبة التسعينات، وهنا بدأ يزداد الدور الريادي للشيخ عبدالأمير الجمري والذي برز بشكل ملحوظ محلياً وإقليمياً ودولياً، بعد أن أصبح قائداً للانتفاضة الشعبية التي استمرت من 1994 حتى نهاية العقد التسعيني.

الفصل الرابع

حركة أحرار البحرين

كانوا يتحلقون حول جهاز الراديو بصمت، كل أفراد العائلة، يضبطون جهاز الإرسال بمهارة، ويحاولون التقاط الذبذبات من الموجة الصحيحة، ليستمعوا إلى جزء أو بعض أجزاء مما كان يبث بشكل مباشر من الخارج، على رغم التشويش المتعمد الذي كانت تفرضه السلطة على تلك الموجة الإذاعية في الوقت نفسه. كان هذا دأبهم كلما سمعوا أن حديثاً ما سيبث على هذه الموجة الإذاعية أو تلك، كانوا يشعرون أن ذلك الصوت المنطلق من جهاز الراديو الصغير يحدثهم ... ويتحدث عنهم. فالوضع الداخلي حولهم مخيف... مرعب، والمصير مجهول.

تلك كانت يوميات عائلة بحرينية «شيعية» في تسعينات القرن الماضي، فترة حملت كثيراً من الذكريات، وكثيراً من الإسقاطات من وعلى التيار الدعوتي – الوفاقي الذي نتحدث عنه في هذا الملف. والذي خصصنا هذه الحلقة منه للحديث عن تلك الحركة التي ملكت الساحة ردحاً من الزمان، عبر عمل سري وعلني. إنها «حركة أحرار البحرين الإسلامية» البعيدة، المؤثرة في انتفاضة التسعينات من القرن الماضي.

في هذا الفصل نتعرف بشكل أقرب على هذه الحركة، ماهية الدور الذي لعبته، عبر لقاء هو الأول من نوعه مع أحد قيادييها في لندن آنذاك منصور الجمري الذي ذكر قصة المجموعة اللندنية، وفاعلي الحركة الرئيسيين، وكشف بعض التفاصيل لأول مرة.

أحرار البحرين... الانطلاقة اللندنية

مع انفجار الانتفاضة الشعبية في العام 1994 برزت على السطح مباشرة «حركة أحرار البحرين الإسلامية» التي كانت اتخذت من لندن مقراً لها عبر بياناتها الخبرية والتوجيهية باللغتين العربية والانجليزية، وزاد من رمزية الحركة أن ثلاثة من علماء الدين الذين أبعدتهم السلطة في يناير / كانون الثاني 1995 التحقوا بها في لندن... ومن هنا كان للحركة دور

مركزي في توجيه الحوادث والتحدث بلسان الانتفاضة في ظل غياب القيادات الميدانية المعتقلة في السجون. الحركة أعلنت عن وجودها قبل انتفاضة التسعينات بسنوات عدة، وكانت قد بدأت بإصدار نشرة «صوت البحرين» الشهرية في فبراير / شباط 1981، وبدأت إصدار نشرتها الشهرية باللغة الانجليزية في يناير 1992، وبياناتها الأخرى كانت متداولة لفترة غير قصيرة قبل أن تندلع انتفاضة التسعينات.

كانت لوجود أفراد الحركة في لندن وتمكنهم من الأعمال التي باشروها آثار واضحة على مسيرة الحوادث في البحرين، وخصوصاً لأن التوجيه السياسي الصادر من لندن مسموع بشكل كبير في الداخل. انطلقت هذه الحركة بحرفية عالية، وكان لها ناطق رسمي هو منصور الجمري، الذي كان صوته يسمع باستمرار على محطات الإذاعة المختلفة، كما تبث القنوات الفضائية آراءه، وتتناقلها وكالات الأنباء. ولعل أهمية الحركة تبرز بوضوح في كل مفصل من مفاصل حوادث التسعينات والخط التصاعدي الذي مرت به الانتفاضة الشعبية.

الوضع ازداد تعقيداً في البحرين ومع الاعتقالات الواسعة التي بدأت بين الإسلاميين الشيعة في العام 1981، برزت الحاجة لمخاطبة الرأي العام الدولي بما يجري في البحرين. وكان أعضاء حزب الدعوة في لندن ملزمين بقرارات مركزية صارمة كانت تصدر من البحرين، وتلك القرارات كانت محكومة بظروف البحرين ولم تكن مناسبة الى لندن، وكانت هناك حاجة الى انطلاقة لندنية، وعليه بدأت المجموعة اللندنية بالتحرك إعلامياً باسم «أحرار البحرين الإسلامية».

إذاً... كانت الحاجة للتحرك إعلامياً وحقوقياً وسياسياً واضحة في مدينة مثل العاصمة البريطانية (لندن)، ولم يكن بالإمكان التحرك باسم حزب الدعوة لعدة أسباب موضوعية، ولذلك بدأت فكرة إصدار بيانات ومن ثم نشرة «صوت البحرين» التي حملت اسم الحركة، غير أن الأمور تغيرت كثيراً في السنوات اللاحقة، وساعدت الحوادث على ظهور اسم الحركة وبروز دورها خلال فترة التسعينات.

كان من الواضح تماماً مساهمة الحركة الرئيسية خلال حقبة التسعينات في إعادة صوغ أجندة التيار، ويمكن تتبع تطورات تلك الأجندة من خلال استقراء أدبيات الحركة وتتبع المقالات والمقابلات والتصريحات التي انطلقت بشكل مستمر على مدى سنوات طويلة.

الجمري/ الشهابي/ العلوي

هناك أسماء كثيرة عملت في إطار مجموعة لندن، ولكن برزت أسماء ثلاثة بصورة رئيسية في حركة أحرار البحرين، وهي الناطق باسم الحركة آنذاك منصور الجمري، وسعيد الشهابي، ومجيد العلوي. غير أن هذه الشخصيات الثلاث اختلفت وجهات نظرها في العامين 2000 و2001 مع انطلاق مشروع ميثاق العمل الوطني. لم تتفق الآراء على نهج محدد ولذلك عاد العلوي ليتسلم حقيبة وزارية في الحكومة، بينما شرع الجمري في تأسيس صحيفة «الوسط» معلناً انتقاله من المعارضة إلى الصحافة، وبقي الشهابي من جانبه في لندن، إذ واصل إصدار البيانات باسم الحركة، مستخدماً خطاباً سياسياً مختلفاً عن السابق.

منصور الجمري يروي قصة «احرار البحرين»

لعل التعرف على حركة أحرار البحرين والدور الذي لعبته خلال حقبة التسعينات سيكون أكثر وضوحاً من خلال الحديث مع أحد القياديين السابقين لهذه الحركة، منصور الجمري الذي كان لنا معه هذا اللقاء الصريح:

□ ماهي حركة أحرار البحرين؟ كيف نشأت وكيف تطورت؟

– حركة أحرار البحرين هي مجموعة الطلبة البحرينيين في لندن الذين كانوا منضوين تحت حزب الدعوة الإسلامية، وفي العامين 1981 و1982 برزت الحاجة لإصدار بيانات إعلامية عن الوضع في البحرين، ولكن حزب الدعوة كان يؤمن بالمرحلية والمركزية الصارمة، ولذلك لم يكن بالإمكان التحرك باسم الحزب. وفي العام 1983 بدأ الحزب في البحرين يمر بمرحلة حرجة ولم ينته ذلك العام إلا باعتقال قياداته، ومع مطلع العام 1984 تم حل الحزب. انطلقت المجموعة اللندنية إعلامياً باسم «حركة أحرار البحرين الإسلامية»، وسرعان ما تحولت المجموعة إلى مصدر قوة للتيار الذي كان قد فقد مركزيته التنظيمية في البحرين.

□ هل كانت هذه المجموعة فرعاً لحزب الدعوة في لندن؟

– ربما كانت في بداية الأمر، أنا انتميت لحزب الدعوة في 1980، وسعيد الشهابي كان متصدراً لأعضاء الحزب في لندن آنذاك، وكانت هناك اتصالات بينه وبين قياديي الدعوة

في الداخل بشأن إفساح المجال للانطلاق من خلال اسم آخر غير الحزب. أذكر أن العضو القيادي في حزب الدعوة آنذاك عبدالنبي علي (أبو تقى) ترك البحرين في ديسمبر / كانون الأول من العام 1983 بعد أن بدأت الاعتقالات في صفوف الحزب، وجاء في البداية إلى لندن. لم أكن حينها من الصف الأول، ولكنني أعلم بأن سعيد الشهابي اتفق مع عبدالنبي علي وعدد من الإخوة القياديين آنذاك، على إعادة تشكيل تنظيم بديل بعد حل الحزب في البحرين، وحاولت هذه المجموعة إعادة تأسيس تنظيم «الدعوة» في البحرين، واتصلوا بالسيد عبدالله الغريفي، وهو عالم الدين المعروف في صفوف الدعوة، للحصول على شرعية لإعادة التنظيم في الداخل ولكن تحت اسم «أحرار البحرين»، وبدأت تصدر المجموعة بيانات سرية لمنتسبيها باسم «حابا»، وهو اختصار «حركة أحرار البحرين الإسلامية».

غير أن هذه المحاولة فشلت في مهمتها، وتفككت بعد سنتين، في العام 1986، إذ لم تستطع المجموعة إعادة التنظيم مع تغير الأوضاع والظروف جذرياً، واتجه كل فرد إلى عمله شبه المستقل وبدأت الأمور تتعقد، وتبقت فقط نشرة «صوت البحرين» التي بدأ بإصدارها الشهابي في مطلع العام 1983. ولذلك، في العام 1986 أصبح التنظيم هو عبارة عن شخص واحد فقط، وكانت هناك حاجة إلى جهاز داعم للمعارضة.

إعادة تأسيس «أحرار البحرين»

ويواصل الجمري: كنت شخصياً قد بدأت في العام 1980 في تأسيس أرشيف متخصص عن البحرين، وانضم الشهابي إلى الفكرة نفسها لاحقاً، ووجدت من واجبي أن أساند إعادة بث الحياة في نشاط الحركة في العام 1986، وهو ما يعتبر «إعادة تأسيس».

كنت أيضاً قد أسست مع الشهابي فكرة تنظيم رحلة (مؤتمر) للبحرينيين، وبدأنا أول نشاط من هذا النوع في ديسمبر من العام 1983، وتطورت الفكرة لاحقاً إلى تنظيم رحلتين (مؤتمرين) أحدهما في ديسمبر سنوياً، والآخر في أبريل / نيسان من كل عام. كنا نجمع الطلاب البحرينيين لمدة 4 أيام تتضمن برامج ثقافية وسياسية وترفيهية.

كما كنت مع الشهابي والعلوي نسعى إلى تأسيس جمعية خاصة بالبحرينيين بعد انفصالنا عن العراقيين في نهاية الثمانينات، وتولدت لدينا فكرة «دار الحكمة»، وأشرفت على التأسيس

القانوني والرسمي، بينما أشرف الشهابي على جانب إيجاد المبنى وتأهيله. وفعلاً مع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات تم تأسيس الجمعية (دار الحكمة) وكنت مع الشهابي والعلوي الأمناء عليها حتى العام 2001 عندما استقلت وعدت إلى البحرين.

أعود إلى موضوع حركة أحرار البحرين... ففي العام 1986 وجدت أن الحركة قد تموت، ولكن الحاجة إليها مطروحة في الساحة بسبب الفراغ التنظيمي في التيار داخل وخارج البحرين، ولذلك وضعت يدي في يد الشهابي لتسيير أمورها والنهوض بها ثانية، واستطاعت الحركة إعادة تكوين نفسها مستفيدة لاحقاً من الأجواء التي تلت تحرير الكويت في 1991، وانطلاق موجة من التفاؤل بانتشار الديمقراطية. في هذه الفترة كنا تقريباً الجهة الوحيدة المتصدرة إعلامياً وحقوقياً وسياسياً لموضوع البحرين بشكل موسع ومن عاصمة دولية (لندن)، وبسبب ذلك توسعت اتصالاتنا مع جميع الأوساط ذات الأهمية، من جمعيات حقوقية وبرلمانيين ووكالات أنباء وإذاعات وصحف وجامعات ومكتبات عامة ومؤتمرات متخصصة ...كنا معروفين كمصدر مطلع عن الشأن البحريني قبل أن تتحرك الأوضاع في البحرين بسنوات طويلة.

أحرار البحرين «الإسلامية»

□ لماذا كنتم تضيفون لقب «الإسلامية» على اسم «حركة أحرار البحرين» باللغة العربية، ولكنكم كنتم تخفون ذلك باللغة الانجليزية؟

– لقد بدأنا نفكر في إصدار نشرة باللغة الانجليزية باسم «صوت البحرين»، وكان ذلك بعد تحرير الكويت... وكنت مع الأخ الشهابي في «ريجنتس بارك» نمشي حول ملعب لكرة القدم، بينما كان الطلبة البحرينيون يلعبون، وأتذكر أننا تداولنا الموضوع وكيف نترجم الاسم إلى الانجليزية، وكانت هناك عدة اقتراحات... وأثناء ذلك توصلنا إلى أن الأفضل هو أن نختار اسماً آخر ليس مترجماً حرفياً، لأن ترجمة اسم «حركة أحرار البحرين الإسلامية» سيكون صعباً جداً، واخترنا في النهاية Bahrain Freedom Movement.

كما أننا كنا سنتحدث عن المطالب البرلمانية التي تجمع مختلف الاتجاهات، ولنتذكر آنذاك أن الخلط بين الإرهاب والإسلام بدأ ينتشر، وخصوصاً أن الإخوة البحرينيين والكويتيين

الذين اعتقلوا في العام 1990 وجهت إليهم أيضاً تهمة أخرى لا تتعلق بالبحرين أو الكويت، وإنما بمحاولة اغتيال سلمان رشدي لتنفيذ فتوى قتله، وهذا الاتهام كان من النكات التي رددها كثيراً الأخ مجيد العلوي... وعليه كان لزاماً علينا أن نبعد الحساسيات عن قضيتنا، واقترحنا الاسم على الإخوة وبدأنا منذ مطلع العام 1992 بإصدار النشرة الانجليزية التي حملت اسم Voice of Bahrain.

اعتقالات لندن في مايو/ أيار 1990

□ كيف خرجت الحركة إلى واجهة الحوادث، ومتى كان ذلك؟

– أعتقد أن هناك عدة محطات لذلك، الأولى كانت في مايو / أيار من العام 1990 عندما اعتقلت المخابرات البحرينية كلاً من سعيد الشهابي ومجيد العلوي وحسن السهلاوي، مع ثلاثة كويتيين آخرين، تحت قانون مكافحة الإرهاب. عرفنا لاحقاً أن وفداً أمنياً من البحرين كان في لندن بتاريخ 18 مايو 1990، قبيل الاعتقال، وأنه سلم المخابرات البريطانية وثائق عبارة عن اعترافات لمعتقلين، تقول أن الجماعة في لندن «يزودون الناشطين في البحرين بأسلحة». عندما اعتقل الإخوة كنت أعمل في شركة بريطانية مهندساً ميكانيكياً، واتصلت بي زوجة الشهابي لتخبرني باعتقال زوجها، ومن ثم اتصلت بمنزل حسن السهلاوي فرفع الهاتف أحد أفراد المخابرات البريطانية الذي كان بداخل المنزل – أثناء عملية الاعتقال – وقال لي أن الرقم خطأ... اتصلت عدة مرات، وكان يرد عليَّ بالجواب نفسه، وفي المرة الأخيرة رفعت السماعة زوجة السهلاوي وقالت لي أن زوجها اعتقل للتو. اتصلت بالمحامي المشترك الذي نرجع إليه عادة في هذه الأمور فأعلمني أن المخابرات اعتقلت مجيد العلوي وأنه في طريقه إلى سجن «باندينغتون غرين» المخصص للقضايا الخطيرة «هاي سكيوريتي»، وأنه سيتابع معي لاحقاً بعد ذلك. تركت عملي وذهبت إلى سجن «باندينغتون غرين» وطلبت من الشرطي في الاستقبال أن أعرف ماذا حدث لثلاثة من الزملاء، إلا انه قال انه لا يعرف أي شيء عن الموضوع، وأكد أن أسماء المعتقلين في ذلك اليوم لا تحتوي على الأسماء التي ذكرتها له... ثم بعد حوار طويل ذكرت له ما قاله لي المحامي من أنه كان سيأتي إلى هنا في قضية من القضايا الأمنية الخطيرة «هاي سكيوريتي»، وهنا تنهد الشرطي وقال

«في هذه الحال لا استطيع مساعدتك، فهذا السجن موجود هنا ولكنه تحت الأرض وهو تحت إدارة مختلفة». قلت له سأنتظر حتى أرى أي شيء، فرد عليَّ «كن ضيفي واجلس ما شئت في غرفة الاستقبال فلن ترى أحداً يأتي أو يخرج من هنا».

خرجت من هناك، واتصلت بأحد الإخوة الذي أرسل بدوره زوجته لتبقى مع زوجة الشهابي، ولم ينته نهار ذلك اليوم إلا بالإنهاك الشديد، إذ كانت المخابرات البريطانية تتعقبني... وفي الفجر، ربما كانت الساعة الخامسة صباحاً (لا أتذكر تحديداً)، اتصلت زوجة الشهابي لتقول ان أفراداً من التلفزيون والصحافة البريطانية على باب شقتها يطلبون أخذ تعليقات منها. كنا قد اشترينا حينها جهاز فاكس (وكان يستخدم على نطاق ضيق آنذاك)، وكانت لدي آلة طابعة، فقمت بطباعة تصريحات صحافية باسم زوجة الشهابي، وقمت بطبع وتكثير البيان باستخدام أوراق الفاكس (رولة ورق من النوع القديم)، وذهبت إلى شقة الشهابي وسلمت مجموعة الأوراق إلى زوجته... وفي اليوم التالي فوجئت بأن معظم الصحف الرئيسية أخذت التصريحات، وكانت المرة الأولى بالنسبة إلي التي أشاهد فيها أثر الإعلام البريطاني، إذ انقلبت الموجة على المخابرات خلال ثلاثة أو أربعة أيام، فأفرجت المخابرات البريطانية عن الزملاء (وقامت بإبعاد اثنين من الكويتيين لأسباب تتعلق بقضايا جانبية اختلقوها لحفظ ماء الوجه)... وبعد الإفراج عرفنا أن المخابرات أخذت كل أوراقنا من منازل الزملاء، ولم تجد أي شيء يخالف القانون البريطاني. وبعد تلك الحادثة مباشرة، قررت أن يخرج اسمي شخصياً للعلن، وكذلك فعل بعض الإخوة.

اتساع النشاط بعد تحرير الكويت

ويواصل الجمري: بعد تحرير الكويت في العام 1991، ازداد نشاطنا، ودخلت بنفسي على الخط بقوة عندما تسلم الوالد المرحوم الشيخ عبدالأمير الجمري قيادة التيار داخل البحرين، وكنت على اتصال مباشر معه بصورة مستمرة ومكثفة، وكنت على علم وتشاور مستمر بشأن العريضة النخبوية في العام 1992 وثم في العريضة الشعبية في 1994 إذ تبادلت مع الوالد – رحمه الله – الأفكار أولاً بأول. بعد ذلك انفجرت الانتفاضة، وكان الوالد وعائلته في مقدمة المضحين مع أبناء الشعب، ونالني شيء مما نالهم، وكنت بصورة تلقائية

في واجهة الحدث خارج البحرين من دون أن أسعى إلى ذلك شخصياً، ومن دون أن يكون لأي أحد فضل عليَّ سوى من خلقني ووالدي – رحمه الله – وهو الذي حاول البعض النيل منه أثناء حياته، ويحاول الآن أيضاً النيل منه، لأسباب شخصية بحتة.

أحرار البحرين... والانتفاضة

□ كيف ارتبطت «احرار البحرين» بانتفاضة التسعينات؟

– الارتباط كان طبيعياً ومنطقياً... بداية، كنت انا شخصياً انسق مع الوالد منذ تسلمه قيادة الشارع السياسي المتحرك داخل البحرين، وكان يراسلني على الفاكس، وكنت أول شخص في الخارج تسلم العريضة النخبوية في 1992 وكذلك العريضة الشعبية في 1994، وكان ذلك مباشرة من الوالد رحمه الله، وقمت بترجمتهما شخصياً – في العام 1992، وثم في العام 1994 – وأشرفت على توزيع النسخ المعتمدة على كل من يهمه الأمر. ثم اننا كنا على اتصال بالجهات الاعلامية والحقوقية والسياسية والبرلمانية والأكاديمية المهمة، وكانوا يتصلون بنا باستمرار، كما ان علاقاتنا بالداخل كانت واسعة ومنتشرة، وكان بامكاننا التواصل عبر عدة طرق. على ان الطريق الأوضح والمباشر كان مع الوالد الشيخ عبدالأمير الجمري.

الشيخ الجمري آمن بالتعاون مع جميع الاتجاهات في المنطقة المشتركة، ولذلك فقد كان توقيعه في المقدمة بالنسبة لعريضة 1992 وعريضة 1994، وتجد الوالد في مقدمة مواكب تشييع الشهداء، وتجده في كل مفصل يتواجد فيه عامة الشعب، بما في ذلك السجون. أنا اعتز بانني من مدرسة الوالد، وهي مدرسة «خدمة الناس»، مدرسة تؤمن بأن «الخلق كلهم عيال الله وأحبكم لله أنفعكم لعياله».

عندما بدأت الحوادث كان كل شيء جاهزاً لدينا في لندن لدعم الحركة المطلبية في الداخل، وكنا نصدر البيانات اليومية باللغتين العربية والانجليزية، واستخدمنا أجهزة الفاكس بكثافة عالية جداً حينذاك، قبل دخولنا في عصر الانترنت لاحقاً.

أتذكر ان مندوب الـ «بي بي سي» طرد من البحرين في ديسمبر 1994، لأنه غطى المظاهرات الأولى التي خرجت حينها عندما سقط الشهيدان هاني خميس وهاني الوسطي،

وجاء الى لندن، وعندما كنت في اتصال روتيني بالاذاعة رد على الهاتف، وعرّفته بنفسي، فقال «انا أبحث عنك، لانني كنت مع جماعتك في البحرين، قالوا لي اتصل بمنصور اذا اردت اية معلومات جديدة عن البحرين». ذهبت إليه، وأجرى معي مقابلة بثت لاحقاً ومنها دخلت اذاعة لندن في تغطيات نوعية ومباشرة عن الشأن البحريني. عندما قامت الحكومة بنفي علماء الدين الثلاثة الى الإمارات (بهدف ترحيلهم الى الشام)، اتصل بي مباشرة احد منتجي البرامج في الـ «بي بي سي» وقال ان لديه الخبر، وأضاف ان متحدثاً باسم الحكومة (وذكر لي اسمه) قد سرب اخبارا مغلوطة تقول ان رجال الدين الثلاثة طلبوا من الحكومة افساح المجال لهم للسفر الى لبنان، وانهم سيلتحقون بحزب الله. والقصة المسربة كانت سخيفة ولكن المقصود منها كان تشويه الحركة المطلبية وربطها بجهات أجنبية. قلت للمنتج انني أعلم ان العلماء الثلاثة (الشيخ علي سلمان والشيخ حمزة الديري والسيد حيدر الستري) سيأتون الى لندن ولن يذهبوا الى سورية او لبنان، فقال لي تستطيع ان تذكر هذا الكلام على لسانك على الهواء مباشرة... عندما اتصل بي كنت أحضر ورشة عمل تابعة للشركة التي كنت أعمل بها، وطلبت الاذن لكي أخرج واجمع المعلومات، وبعد فترة وجيزة بثت المقابلة التي قلبت الموازين حينها. اذكر هذه التفاصيل لأبين ان النشاط كان جزءا لا يتجزأ من حياتي اليومية، وكل من عرفني آنذاك يمكن ان يشير الى هذا الأمر.

أذكر أيضاً يوم السبت الأسود 1 ابريل/ نيسان 1995، وذلك عندما فرض الحصار المنزلي على الوالد في بني جمرة وقتل اثنان من أبناء القرية وجرح 50 آخرون... في صباح ذلك اليوم تسلمت مكالمة من أخي محمد حسين، وكان هو الوحيد من بين عائلة الشيخ الجمري ممن نجا من الحصار... اتصل بي وأخبرني بما جرى، وبقي على الهاتف معي يخبرني بما يجري أولاً بأول، وكنت معه على الخط وأنا أتوجه من مكان سكني في شرق لندن آنذاك الى إذاعة الـ «بي بي سي» في وسط لندن، وكان يعطيني التقارير حتى لحظة دخولي غرفة بث الأخبار، وهناك أجرت الإذاعة مقابلة مطولة معي شرحت من خلالها للعالم ما كان يجري في بلادي... كان محمد حسين يخاطر بنفسه وهو يبث تلك التقارير لي، ولكن الواقع أن معظم أفراد أسرة الشيخ الجمري، بمن فيهم الوالدة، كانوا يوصلون لي الأخبار أولاً بأول، وكانوا في الصف الأول من العمل الميداني، والوالد كان يقول أن أبناءه مثل أبناء الشعب، وعائلته مثل العوائل الأخرى، ويتوجب على جميع أفرادها ان يقدموا ما لديهم لخدمة الناس.

لم يحصن الوالد نفسه وعائلته ومن ثم يزج بأولاد الناس في المخاطر، ولم يصدر بيانات فارغة لا يصيبه منها شيء.

إن ما ميز أسلوب عمل الشيخ الجمري هو أنه كان ينزل الى الناس ويعاني ما يعانونه وفتح أبواب منزله للشباب وللناشطين ولجميع التيارات ويحتضنهم، بمن فيهم من ألف كتاباً وحاول النيل منه، وكان هذا لا يغيظ أجهزة الأمن فقط، وإنما أيضاً بعض المحسوبين على التيار الذين كانوا دائماً يتعاملون مع الناس بفوقية، ولذلك فقد عانى الوالد من ظلم الحكومة آنذاك ولكنه أيضاً عانى من بعض المحسوبين على التيار الذين لم يتوقفوا عن محاولات النيل منه حتى بعد مماته، وكان من المتوقع أن يظهر بعض الطفيليين هنا وهناك.

عندما أحكمت المخابرات السيطرة على الهواتف العمومية في الشوارع، والتي كنا نتسلم منها تقارير يومية آنذاك، وكذلك أجهزة الفاكس، تأثرنا لفترة وجيزة، ولكن في منتصف 1995 دخلنا على الانترنت، وكنا من أوائل من استخدم الانترنت بشكل واسع مع الإخوة في الداخل، وكان التواصل عبر الانترنت مستمرا ولم يكن بالإمكان منعه على الإطلاق.

في يناير 1996 بدأنا نظهر على التلفزيون، وثم بعد ذلك دخلنا عصر الفضائيات، وكانت أخبار وتصريحات الحركة من المصادر المهمة التي اعتمدت عليها هذه الوسائل الإعلامية، وبالتالي، كانت «أحرار البحرين» في تلك الفترة ناطقاً في الخارج باسم الشارع المتحرك والذي مثل قلب الحركة المطلبية في الداخل.

أحرار البحرين في 2001

□ كيف تعاملت الحركة مع العام 2001 وما صحبه من التصويت على ميثاق العمل الوطني؟

– عندما سمعنا بفكرة الميثاق الوطني كان ذلك قبيل شهر رمضان في نهاية العام 2000، وعملنا جهدنا لطرح موضوع الشفافية، واعتقد أن الجهود التي بذلتها الحركة أدت إلى تغيير طريقة إقرار الميثاق من عرضه على ألف شخص يتم اختيارهم من النوادي والجمعيات، إلى التصويت العام. ثم أنه كانت لنا وجهة نظر بأن تكون الأمور واضحة ومكتوبة وليست وعوداً شفوية، وخرجت على فضائية «الجزيرة» في برنامج «الاتجاه المعاكس» قبيل التصويت

وأوضحت الفكرة. الإخوة في الداخل اتصلوا بنا وطلبوا منا أن نوافق على ما كان مطروحاً لأنهم رأوه الأنسب، حتى أن أحد الإخوة قال لي على الهاتف «هل تشك في رأي خمسين شخصاً من أخلص شخصيات الأمة؟»... قلت له «لا أشك، لكن السياسة مفاوضات واتفاقات ووضوح».

سارت الأمور بسرعة فائقة بعد ذلك، وعقدنا اجتماعات كثيرة في لندن، وكانت وجهة نظري مثل وجهة نظر عدد من الأخوة في الخارج وهي أننا لا نملك أي تخويل بالاستمرار في نوعية نشاطنا مادام الإخوة في الداخل توافقوا على الأمر، وأنهم يتداولون فكرة تكوين كيان قائم على اتفاق جماعي، وهذا ستكون له شرعية تفوق شرعية ما كان موجوداً في لندن، ولذلك فإن الأفضل أن نحترم إرادة الإخوة في الداخل والناس وأن نسلمهم الأمانة. وعليه كان لزاماً عليّ إعلان خروجي من الحركة، كما أنني قررت أن ابتعد عن الكيان الذي بدأ الإخوة الاستعداد لتكوينه (وأصبحت جمعية الوفاق لاحقاً)، لأنني اعتبرت أن ما قدمته في سنوات الغربة، منذ هجرتي إلى لندن في العام 1979 حتى عودتي في العام 2001، كان مناسباً للظروف الزمانية والمكانية، وانتقالي إلى البحرين سيعني أن أجد لنفسي مجالاً استطيع من خلاله أن أخدم مجتمعي بأسلوب يتناسب وإمكاناتي بصورة أفضل... ولذلك اخترت الصحافة.

توتر العلاقات سببه اختلاف الرؤية

□ هل انتهت علاقتك بالحركة بهدوء أم بتوتر؟

– كانت متوترة لأننا وصلنا إلى اختلاف جوهري في وجهات النظر. ففي إحدى الجلسات في العام 2000 كان الأخ سعيد شديداً في تحليله للوضع وشديداً على من يقبل بأي شيء مخالف لذلك التحليل، وعليه طلبت من الأخ سعيد ألا يكون من أصحاب ثقافة الـDoomsday، وهي ثقافة من يؤمنون بالنهايات السيئة لحركة الحياة، وطلبت منه أن يقرأ دستور 1973 الذي نطالب به، لعلمي انه لم يكن يحب قراءة أي دستور أو كتاب من هذا النوع. وقلت له مرة: أنني عرفتك منذ العام 1979، ولكن في تلك الفترة كنت متقدماً على زملائك بعشر سنوات، فبينما الناس كانوا يعيشون في 1980 كنت أنت في العام 1990، ولكن المشكلة أننا الآن في العام 2000 ولكن أنت مازلت في العام 1990.

كنا أيضاً نختلف على محتوى البيانات التي يكتبها، وكنت أمنع نشر كثير منها، وعلاقاتنا تصدعت بسبب عدم الاتفاق على أكثر الأشياء. ولكن هدأت النفوس لاحقاً قبيل عودتي واجتمعنا في دار الحكمة، وتمنينا لبعضنا بعضاً الموفقية وبراءة الذمة، كما أنني زرته للاطمئنان على صحته، وكان هذا أول لقاء بيننا منذ انقطاعنا في 2001.

العلاقة الحالية مع «أحرار البحرين»

□ ما علاقتك الآن مع حركة أحرار البحرين؟

– انتهت العلاقة مع عودتي إلى البحرين في نهاية العام 2001، وهي تمثل الآن شيئاً مختلفاً تماماً، وقرار استمرار إصدار بيانات باسم الحركة اتخذه الأخ سعيد الشهابي شخصياً بعد ذلك. إنني أعتز بنضال التسعينات، وأعتقد بأنه كان أكثر عقلانية من الخطاب المطروح حالياً، واعتقد أن حركة التسعينات حققت الكثير لشعب البحرين.

الاختيار بين الوزارة والصحافة

□ هل فعلاً عرضت عليك وزارة بعد عودتك الى البحرين؟

– نعم، وللتاريخ لابد أن أثبت ما حدث، فقد دعاني سمو رئيس الوزراء وجلست معه لوحده في مكتبه، وعرض عليّ الدخول في الوزارة، ولكنني اعتذرت لأنني اخترت الصحافة، وشكرت جلالة الملك وسمو رئيس الوزراء على ثقتهما، وأعتقد أنني أمارس عملي حالياً بوضوح، فالكل يعرفني ويعرف مواقفي وآرائي، وأعتقد أن شعب البحرين ضحى كثيراً لنيل حقوقه، وهو يستحق خدمة صحافية مستقلة تكون جسراً تواصلياً بين فئاته وأيضاً مع مؤسسة الحكم بما يخدم مصالح المجتمع ومستقبل البلاد أولاً وأخيراً.

الفصل الخامس

"الوفاق"... من التأسيس إلى الانشقاق

ثائرون دائماً... معارضون دائماً... لا يقبلون إلا بالسير خارج السياق... وافتعال المشكلات... ولا يزالون يحتفظون بتركتهم المبطنة من الخلاف مع السلطة... هكذا يعرف الشارع قيادات وأعضاء جمعية الوفاق الوطني الإسلامية البحرينية. وصموا بالطائفية منذ الخطوات الأولى لتأسيس كيانهم، كيف لا وقد كانت جمعيتهم هي الجمعية السياسية الرسمية الأولى التي تضم أعضاء تيار «على أساس مذهبي». لاتزال «تهمة» العلاقة المباشرة مع إيران تلاحقهم بدعوى «المرجعية» التي يعملون بها، والتي جعلتهم في كثير من الأحيان في أذهان الكثيرين مجرد «أدوات» في يد المرجعية المحلية «الدينية» التي تقود هذا التيار في البحرين... تلك المرجعية التي لا يستطيعون مهما «ادعوا» من استقلاليتهم أن ينسلخوا من بين ذراعيها... فهي قادرة بقوة على أن تحرك الجماهير... جماهيرهم.... تلك المرجعية التي ينظرون إليها من باب «الوصاية الأبوية» وأنها أحد عناصر القوة وليس الضعف... تلك المرجعية المتمثلة في المجلس الإسلامي العلمائي... ورأسه الأول الشيخ عيسى أحمد قاسم.

في الفصل الماضي تحدثنا مطولاً عن حركة أحرار البحرين الإسلامية التي تصدرت الساحة في لندن في الحقبة التسعينية قبل أن تدخل البحرين عهد الإصلاح، ويعود المبعدون والمعارضون ورجال الدين المهجرون من هذا التيار مرة أخرى إلى أرض الوطن، جنباً إلى جنب مع إخراج المعتقلين من السجون، لإعلان نهاية حقبة وولادة حقبة أخرى جديدة.

كان رموز التيار الدعوتي – الوفاقي وجماهيره هم المعنيون أكثر من غيرهم بعهد الإصلاح، إذ وفر لهم هذا العهد بداية جديدة للعمل السياسي المعلن الشرعي، بعد سنوات طويلة من العمل السري المخفي. تلك كانت البداية... وتلك كانت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي نحكي قصة تأسيسها في هذا الفصل.

نواة « الوفاق» تتشكل

يتفق كثير من مؤسسي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية على أن فكرتها تكونت أساساً قبل التأسيس بسنوات، إذ وفرت الحقبة التسعينية وما شهدته من حوادث أرضية صلبة لتكون نوى مترابطة تعمل معاً عملاً سياسياً. ووجدت هذه النوى نفسها تناقش «الوفاق» قبل تأسيس «الوفاق». حتى تم التأسيس الفعلي في العام 2001.

يقول النائب عن كتلة الوفاق السيد حيدر الستري – أحد مؤسسي «الوفاق» – «كنت في قم أنشط مع غيري من البحرينيين هناك، وتوثقت الاتصالات بيننا في قم وبين المعارضين في لندن وفي البحرين في الحقبة التسعينية، وربما كانت هذه هي البداية في السعي لبلورة كيان يوحد كل هذه الوجودات سواء في البحرين أو في المهجر. توجهت الأنظار إلى من عادوا من الخارج وخصوصاً لأنهم عاشوا تجربة مختلفة، وبدأت مع مجموعة من الناشطين بإصدار كتيب أسبوعي تحت مسمى (منبر الجمعة) الذي بدأ في الظهور قرابة العام 1993، كنا نحضر جلسات أسبوعية كانت تعقد بحضور الشيخ عبدالأمير الجمري، وكان جميع من حولنا يتطلع إلى تكوين شيء ينبع من هذه المجموعة وخصوصاً في ظل ظروف قانون أمن الدولة آنذاك. واصلت المجموعة اجتماعاتها التي كانت تعقد بشكل علني من أجل خلق حس سياسي لدى جمهور الناس يشجعهم على الجرأة في رفع أصواتهم».

ويضيف «لعل التحدي الأول بالنسبة إلى هذه الجماعة تزامن مع اعتقال الشيخ علي سلمان في نهاية العام 1994، إذ ذهبت تلك المجموعة إلى وزارة الداخلية وأصرت على الاعتصام هناك حتى تم إخراجه (أوقف الشيخ علي سلمان لمدة ساعتين في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 1994، ثم اعتقل وهجر في 4 ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه). كانت تلك الجماعة – بحسب ما يؤكد الستري – هي العينة الأولى للتحرك الوفاقي، الذي شكل اللبنة الأولى للجماعة المؤسسة لـ«الوفاق».

ويتفق النائب عن كتلة الوفاق جلال فيروز – من مؤسسي «الوفاق» أيضاً – مع سابقه في أن تأسيس النواة الأولى للجمعية بدأ منذ حوادث التسعينات، فبحسب قوله لم تتأسس "الوفاق» في مرحلة تاريخية معينة، غير أن الائتلاف الحقيقي لهذه الجمعية بدأ منذ التسعينات، إذ كان أعضاؤه موجودين في عملهم النضالي السياسي في انتفاضة التسعينات علاوة على

مشاركتهم في كل من العريضتين النخبوية في العام 1992، والشعبية في العام 1994. وفي التسعينات اعتقل وسجن الكثيرون من المنتمون إلى هذا التيار، وعلى رغم ذلك كانت هناك فئة تلتقي في ظروف صعبة جداً حتى حصل الانفراج السياسي النسبي في العام 2001 وتمت ترجمته في فبراير / شباط من العام 2001 عندما تم إطلاق سراح رموز التيار وتم السماح للمبعدين بالعودة إلى أرض الوطن.

اكتساح التيار

مع مطلع العام 2001 والتصويت على ميثاق العمل الوطني أفرج عن المعتقلين وسمح للمبعدين بالعودة إلى البحرين. وأصبح التيار الدعوتي - الوفاقي كاسحاً في الشارع الشيعي ومسيطراً على جميع الجوامع والمساجد والمآتم الرئيسية في كل أنحاء البلاد إلا ما ندر، ولكنه شارع عريض ويحتوي على كل شيء تقريباً، ولا يمكن التحكم في كل مجرياته. فمن بين من عادوا كان هناك أكثر من 200 رجل دين كانوا في قم المقدسة لفترات طويلة، وكان لعودتهم أثر واضح على محتوى الخطاب الذي طرح في المساجد والمآتم، وكذلك المفردات والمصطلحات التي انحسر تكرارها في التسعينات، ولكنها سرعان ما عادت مع عودة رجال الدين من قم. وبرزت مظاهر جديدة لم تكن موجودة، فمثلاً امتلأت المآتم بصور القادة الدينيين الإيرانيين، الأمر الذي مثل نوعاً من الإحراج السياسي لأصحاب التيار، لأنهم لا يعرفون كيف ومتى أصبحت هذه الظاهرة مستحكمة في المآتم التي تقع تحت نفوذهم، كما لا يستطيعون إزالتها لأنهم يخشون من وقوع «فتنة». غير أن عدداً غير قليل منهم لا يعتبر أن وجود الصور يسبب مشكلة سياسية، لأن الموضوع ديني بحت ولا يدخل في الإطار السياسي.

كان من أهم من عاد من قم بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني في 2001 الشيخ عيسى أحمد قاسم الذي قاد التيار في الفترة من 1978 حتى 1991 عندما قرر حينها الالتحاق بحوزة قم. تزامنت عودة قاسم مع مرض الشيخ عبد الأمير الجمري الذي أصيب بجلطة في مايو / أيار 2002، فعاد قاسم ليتسلم زعامة التيار. حيث سعى قاسم في البداية الى تأسيس كيان لعلماء الدين، وبدأ الكيان بتصدر سبعة علماء دين كبار أصدروا بيانا أثناء الانتخابات البلدية في مايو 2002، ومن ثم تراجع عددهم الى اثنين (قاسم والغريفي) بعد مرض

الجمري وانسحاب الشخصيات الأخرى... ومن تلك النواة انطلق «المجلس الإسلامي العلمائي».

على الجانب الآخر، كانت هناك عدة تكتلات للنخبة الناشطة تجتمع فيما بينها، و أصبحت الاتجاهات داخل التيار الدعوتي – الوفاقي متنوعة بشكل واسع، من خطاب يدعو إلى قيادة العلماء فقط (مفهوم ولاية الفقيه)، إلى خطاب يدعو إلى تفعيل كل الطاقات على أساس الكفاءات بغض النظر عن كونها من علماء الدين أم من غيرهم، وعلى أساس اتفاق جماعي للناشطين، وهم من أطلق عليهم اصطلاحاً بـ«التكنوقراط». وبين هذا وذاك، كان لابد من «التوافق»، وهكذا كان اسم «الوفاق».

خلفيات تأسيس « الوفاق»

عن قصة التأسيس يقول فيروز: «بدأت سلسلة من الاجتماعات التي بدأ عقدها في نهاية فبراير من العام 2001 التي كان يتحاور فيها المجتمعون بشأن كيفية تقدم العمل السياسي النضالي خلال المرحلة الجديدة، وتمثل ذلك بيد أصحاب المبادرة. وفي هذه الاجتماعات بدأت وجهات النظر تختلف بين المجتمعين بشأن أهمية استمرار أصحاب المبادرة في عملهم، أو تكوين جمعية سياسية – وهو الأمر الذي شجع عليه جلالة الملك في ذلك الوقت – .استمرت تلك الاجتماعات في الانعقاد في المنازل، وكان يحضرها نحو 16 شخصاً منهم عبدالوهاب حسين، الشيخ حسين الديهي، الشيخ حسن سلطان، علي العريبي، سيدمجيد سيدعلي، محمد جميل الجمري وأسماء أخرى».

يضيف فيروز: «أخذت المشاورات بشأن تشكيل الجمعية منحى جدياً أكثر بدءاً بصيف العام 2001، إذ عقد المجتمعون العزم على دعوة الشخصيات البارزة لاجتماع عام لبحث الموضوع، وفعلاً عقد الاجتماع الأول في نادي سار في يوليو/ تموز من العام 2001 وحضره نحو 83 شخصاً، وهو الاجتماع الذي تم الاتفاق فيه بشأن مسمى الجمعية ودخول مختلف الاتجاهات السياسية القريبة في طبيعتها الفكرية إلى هذه الجمعية، فضمت الجمعية كلاً من المنتمين إلى حزب الدعوة وجمعية التوعية الإسلامية، وتيار مقلدي السيدمحمد الشيرازي، ثم العاملين في حركة أحرار البحرين في الخارج إلى جانب (المجمع العلمي البحراني) في قم، فكانت هي المظلة التي جمعت كل تلك الأطياف. خرجنا من اجتماع سار

بفريق متكامل مهمته القيام بصوغ لائحة للقيام بدعوة أخرى للقاء بحيث تتم دعوة باقي الشخصيات التي لم تتمكن من حضور الاجتماع الأول لوجودها خارج البحرين».

في تلك الفترة عاد الشيخ علي سلمان (الأمين العام لجمعية الوفاق الحالي) إلى البحرين ليشارك في الاجتماعات التي كانت تعقد من أجل الوصول إلى بلورة متكاملة للعمل في الجمعية، وشكلت لجنة مكونة منه ومن كل من سيدمجيد سيدعلي وجلال فيروز لوضع المعايير واختيار أسماء الأعضاء التي في ضوئها تم انتخاب لجنتين للعمل.

عقدت «الوفاق» مؤتمرها الأول في سبتمبر / أيلول من العام 2001 في قاعة شهرزاد على شارع البديع، وحضره نحو 106 أشخاص من بين 111 شخصية تمت دعوتها واختيرت لتكون من المؤسسين لجمعية الوفاق، فيما تبقت خمس شخصيات لم تحضر هذا اللقاء لوجودها خارج البحرين أيضاً. بعدها عقد اجتماع آخر في نوفمبر من العام 2001 نتج عنه التأسيس الرسمي لجمعية الوفاق. ثم بدأت اللجنة التحضيرية تعقد عدداً من الاجتماعات لصوغ النظام الأساسي للجمعية، فيما اشتركت في الإشراف على ذلك أيضاً لجنة متخصصة للمتابعة.

يعود فيروز بذاكرته لفترة التأسيس ووضع النظام الأساسي تلك فيقول: «كان أمامنا تحدٍ كبير جداً، إذ مرت البحرين بظروف قاسية تضرر منها الكثيرون، كنا أمام تحدٍ مباشر وهو محاولة الانتقال بالمجتمع من هذا الوضع المؤلم إلى وضع آخر أكثر انفتاحاً، كانت المجموعة تمتلك إرادة حقيقية للانفتاح على الوضع الجديد، على رغم يأس باقي التيارات من حصول أي تغيير، ولعل لقاء جلالة الملك بالشيخ الجمري في تلك الفترة هيّأ الأرضية لأسلوب جديد من العمل، تؤطره الشرعية والانفتاح السياسي».

ويضيف فيروز «لم تحاول المجموعة أن تقصي أحداً عن الساحة السياسية، إذ تم الاتصال بكل القوى المؤثرة في الشارع، وشاركنا رجال أعمال وحقوقيون وعلماء دين وأساتذة جامعة جنباً إلى جنب مع المشردين والمعذبين. كانت هذه التوليفة هي التحدي الأكبر بالنسبة إلينا، كنا نعرف رسالتنا منذ البداية، وبدأت جمعيتنا الوليدة في النضج بعد أن شعرت بالمسئولية الكبيرة التي حملها إياها الناس».

لماذا الوفاق؟

لعل من أبرز الموضوعات التي كانت مثيرة للجدل بعد إعلان تأسيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية كانت اختيار المسمى الرسمي لها. عن اختيار الاسم يقول النائب عن كتلة الوفاق محمد جميل الجمري – من مؤسسي «الوفاق» أيضاً – «تم طرح اسم «الوفاق» ضمن مقترحات عدة في الاجتماع الذي عقد في نادي سار، ونوقشت كل الأسماء المقترحة بشكل مفصل وتم التوافق بين الأعضاء بالغالبية على اسم «الوفاق»، ويعقب الستري على الموضوع نفسه بقوله: «نبع اختيارنا للاسم من معرفتنا لطبيعة الشعب البحريني التي تميل إلى (التوافق) على رغم اختلافها»، فيما يعلق فيروز على الموضوع نفسه بقوله: «تكونت (الوفاق) بعد مرحلة صعبة جداً وكان العمل مشتركاً بين كانتونات وتجمعات مختلفة تستقي رؤى متباينة، لذلك ارتأي أن تكون (الوفاق) مظلة لكل هذه الرؤى».

بدايات التأسيس

يقول النائب الجمري عن بداية تأسيس «الوفاق»: «بدأ عملنا في صوغ النظام الأساسي للجمعية إذ كنا في جدل مستمر مع الجهات الرسمية بشأن هذا النظام منذ المرحلة الأولى للتأسيس. بدأت المشكلات في وجود لائحة إرشادية وضعتها وزارة العمل والشئون الاجتماعية في ذلك الوقت لا يمكن الخروج على نصوصها وكان هذا هو العائق الأول أمامنا، واستمر الجدل طويلاً لتمرير بنود النظام الأساسي مع الوزارة». ويستطرد الجمري بقوله: «لم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة، إذ واجهنا مشكلات كبيرة مع الصحافة المحلية أيضاً، بعد حصول تسريبات بشأن السعي لإشهار هذه الجمعية الأمر الذي دفع كثيراً من الأقلام الصحافية في ذلك الوقت لمهاجمة هذا الكيان قبل أن يولد، إذ تناولته بعدائية منذ البداية بحكمها على الأسماء التي كانت تعكف على تأسيسه، وكان الاتهام المباشر والأول لهذا الكيان أنه يكرس الطائفية».

عن بدايات العمل في الوفاق يقول فيروز: «كانت الجمعية في بدايات تأسيسها لاتزال في طور الاتفاق على مبادئ ورؤية مشتركة في العمل السياسي وتحديد سقف للانطلاق في العمل المشترك وخصوصاً مع الفئات السياسية الأخرى في الوطن لاسيما التيار الليبرالي

والإسلامي السني. واجهنا في البداية مشكلات تتعلق بمحاولة وصف وتأطير الجمعية بشتى الوسائل على رغم أنها فتحت ذراعيها لكل الفئات. ولعل أبرز مثال على ذلك هو البيان الأول الذي بادرت الجمعية لإصداره بالاشتراك مع باقي الجمعيات السياسية الذي تحدث عن موضوع الحرب على أفغانستان، إذ تم جمع التيارات السياسية المختلفة على طاولة واحدة».

مرجعية سياسية أم دينية؟

هل يستطيع الوفاقيون أن يحددوا بدقة الخط الفاصل بين المرجعية السياسية والمرجعية الدينية لتيارهم؟ لعلها أبرز الإشكالات التي تثير الجدل بين جماهير «الوفاق» وجماهير غيرها من التيارات في البحرين. المرجعية الدينية معروفة، واضحة، ولكن من هي المرجعية السياسية؟ وكيف يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر الوفاقيون مستقلين في رأيهم ومواقفهم السياسية، وهم يدينون «بالطاعة» لمرجعيتهم الدينية، ويمكنها أن تفصل في أي موقف في النهاية؟

عن ذلك يقول النائب الجمري: «مرجعيتنا السياسية هي كل ما تم التوافق عليه في الجمعية من خلال مبادئ العمل الوطني والآليات القانونية، ونحن عندما نتعاطى مع كثير من القوانين نتعرض إلى جدل بشأن النصوص وتأويل القضايا، إلى أن نصل إلى موقفنا السياسي... من الطبيعي أن تحصل بعض الخلافات بين الأعضاء في العمل السياسي مصحوبة بالجدل والتباين في وجهات النظر التي تحسمها (الوفاق) مجتمعة، وذلك لحجم الجمعية الكبير وأهميتها في الشارع. وفي كل ذلك نحتكم إلى مبادئ الدستور وما وقّعته البحرين من مواثيق... نحن نحسم خلافاتنا وتباين وجهات النظر فيما بيننا من خلال آليات نتبعها في الجمعية عبر شورى الوفاق ومؤتمرها العام. أما دور المرجعية الدينية فيأتي عندما لا نتمكن من حل بعض الإشكالات عبر الآليات المتاحة لدينا».

لا ينكر الجمري الاتصال المباشر مع العلماء الذين يشكلون «المرجعية الدينية» للتيار، لكنه يقول: «نعم نحن نجلس مع العلماء، لكنهم لا يملون علينا مواقفنا السياسية كما يشاع، ولو طلبنا منهم إبداء الرأي الأخير في حل نزاع أو خلاف معين نواجهه يقومون بدورهم ذاك من باب (التوجيه الأبوي) الذي نقدره ونحترمه ولا نخرج عن توجيهاته عندما يصدر».

ويستطرد شارحاً «البعض يحاول التشويش على هذه الفكرة بحيث يصور هذه العلاقة على أساس أن أعضاء (الوفاق) هم مجرد أدوات في يد العلماء، ولو كان الأمر بهذه السهولة لما وجدنا كل هذا الجدل في كل قضية قبل أن نتخذ أي قرار سياسي، ولما كان هناك كل هذا الشد والجذب والحوار الجاد جداً بين الأعضاء كافة. نحن نؤكد أننا نحتكم إلى آليات الجمعية في قراراتنا، ونعود إلى العلماء في عدد محدود من القضايا التي نعجز عن اتخاذ قرار نهائي بشأنها ضمن آلياتنا».

محمد جميل الجمري إذاً يرفض اعتبار «الوفاق» «جناحاً منفذاً» لما يوجه به العلماء، واصفاً هذا التوجيه «بالأبوي». فيما يشرح الستري هذه العلاقة المثيرة للجدل بقوله: «من الطبيعي أن تكون لكل كيان سياسي مرجعية سياسية معينة، بل إنها تشكل حاجة ملحة إلى أي تيار سياسي يريد أن يسترشد روحياً وثقافياً في خطواته، وهو ما تقوم به التيارات السياسية كافة. لعلنا نقول إن بعض التعقيدات والتفسيرات التي تطرحها السلطة هي التي تخلق حرجاً لدى التيارات السياسية بأن تنظم نفسها وترتب هيكليتها وتعلن مرجعياتها». ويضيف «تمتلك السلطة دائماً خشية من أن يتدخل العلماء في شأن المجتمع، وتنسى أنهم في الواقع جزء من نسيجه الرئيسي الذي تقع على عاتقه مهمة تحمل مسئولياتهم من دون أي تهويل أو مبالغة».

وهو ما يؤيده توجه فيروز الذي يقول من جانبه: «من حق أي فئة أن تكون لها مرجعياتها ومنابعها الفكرية بشرط ألا يتعارض ذلك مع آليات وأطر التوافق الوطني والدستور والميثاق. فكل الأطياف تمتلك توجهاتها الفكرية الخاصة وهناك امتدادات ومنابع فكرية خارجية تستقي منها تلك الأفكار، و(الوفاق) لم تخرج عن هذا الإطار بل تحتكم للقضايا الوطنية وجاء تشكيلها للملمة أطراف تيار يعتبر جمهوره أكبر من جمهور التيارات الأخرى المختلفة مجتمعة». وعلى رغم كل هذه الآراء المدافعة لاتزال النظرة إلى «الوفاق» هي النظرة إلى جناح «سياسي» للمجلس العلمائي.

قرار مقاطعة الانتخابات

لعل أبرز المواقف السياسية التي اتخذتها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية كان قرارها بمقاطعة الانتخابات النيابية في العام 2002، وهو القرار الجماعي الذي اتخذته جمعيات

«التحالف الرباعي» وأنتج عدم وجود تمثيل «للمعارضة بين أعضاء برلمان العام 2002».

يقول فيروز عن قرار مقاطعة الانتخابات: «أخذت (الوفاق) وقتاً طويلاً قبل أن تتخذ قرار المقاطعة، وكانت النقاشات عاصفة حتى جاء لقاء موسع في السنابس حضره أكثر من 300 شخص من كوادر (الوفاق) بحيث تم التصويت في النهاية على المقاطعة. كان موقف العلماء من هذه المسألة هو إحالة الأمر إلى قرار الجمعية».

اتخذت «الوفاق» قرارها بالمقاطعة، على رغم عدم وجود تصريح صريح لرموز التيار الدينية بهذا الخصوص – قيل إن رئيس المجلس العلمائي الشيخ عيسى قاسم كان يميل إلى المشاركة، كما صوت الأمين العام الشيخ علي سلمان لصالح المشاركة –، وذلك وفقاً للتحاور الداخلي الذي تم بين أعضائها الذين صوت غالبيتهم لصالح المقاطعة.

ولعل أبرز ما أخذ على الجمعية في ذلك الوقت هو احتكارها للرأي العام لجمهورها في حثهم على مقاطعة الانتخابات، إذ وصل الأمر إلى حد «تخوين» كل من يخالف رأيها الذي اتخذته، من دون السماح لطرح وجهات نظر أخرى بهذا الخصوص.

الوفاق والتفكك

لم تسلط الأضواء على أية جمعية سياسية في البحرين مثلما سلطت الأضواء على جمعية الوفاق الوطني الإسلامية عند تأسيسها. لعل أسباب ذلك تتلخص في عدد من العوامل، أولها القطاع الجماهيري الكبير الذي تمثله، والنقلة «المثيرة» التي حصلت لرموزها من عمل سياسي سري غير مشروع، إلى جمعية سياسية مسجلة قانونياً، تسير بقدمين حافيتين على خيط دقيق تحاول ألا تقع منه. السبب الآخر هو سلسلة متتابعة من الانفصالات والانشطارات المثيرة التي تعرض لها هذا التيار بعد تشكيله، إذ شهدت في كل مرة ضجة لا تقل عن سابقتها من حيث تأويل الأسباب والنتائج.

أنتجت «الوفاق» تيارات عدة انفصلت لاحقاً عن «الوفاق الأم» أبرزها تيار العدالة والتنمية الذي نتج بعد انسحاب عدة أشخاص أبرزهم عبدالشهيد خلف وعبدالنبي الدرازي (أبو تقى) اللذان خرجا من الجمعية بضجة، فضلاً عن نزار البحارنة الذي انسحب من «الوفاق» بهدوء.

ومن البارز أيضاً انسحاب أحد أبرز مؤسسي الجمعية عبدالوهاب حسين، ناهيك عن

خروج نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية حسن مشيمع برفقة عبدالجليل السنكيس في العام 2005 واللذين أسسا في مرحلة لاحقة جماعة «حق»، وهو الخروج الذي اتصف بالدبلوماسية الشديدة من كلا الطرفين اللذين لم يهاجم أحدهما الآخر على السطح، غير أنه أخفى خلافاً «جوهرياً» في العمق. إذ يرى مراقبون أنه كان من الصعوبة على مشيمع أن يستمر نائباً للشيخ علي سلمان ذي الشخصية «الهادئة الغامضة»، في مقابل شخصيته «الثورية الواضحة». فيما يعرف أن الخلاف الرئيسي والمعلن بين «حق» و«الوفاق» وقع أساساً بشأن موقف المشاركة في الانتخابات النيابية.

لم يكن أتباع التيار الشيرازي منضمين إلى الجمعية بوصفهم تياراً، ولم تَعُدْ عضويتهم في الجمعية عضوية فردية استمر بعضهم فيها حتى اليوم – مثل رئيس مجلس بلدي العاصمة السابق مرتضى بدر –، فيما خرج البعض الآخر من التيار مثل الناشطة زهراء مرادي. وفي وقت لاحق أسس الشيرازيون جمعيتهم الخاصة (جمعية العمل الإسلامي) التي ارتبطت بعلاقتها الودية مع «الوفاق» على رغم اختلاف الرؤى. لم تكن كل هذه الانشطارات الداخلية التي عصفت بجمعية الوفاق «تفككاً» في رأي الوفاقيين، إذ كانوا ينظرون إليها بوجهة نظر أخرى، بل إن بعضهم لايزال يأمل في عودة المياه إلى مجاريها على اعتبار أن كل هذه القوى «تيار واحد». يقول الستري: «ما حصل في (الوفاق) لم يكن (تفككاً)، إذ كانت هناك إشكالات لم يتوافر الوقت الكافي لمناقشتها وطرحها، وأعتقد أنه من السهل أن تعود الأمور إلى سابق عهدها بين كل هذه القوى». فيما يؤكد فيروز أن التيارات المنتمية إلى أهل البيت (ع) اجتمعوا في «الوفاق» في البداية، ولا يضرها انفصال أي منهم في جماعات أخرى «تحت المظلة نفسها». ويضيف فيروز «الانفصال في العمل السياسي أمر طبيعي، وحصل فعلاً في جمعيات سياسية أخرى كجمعية العمل الديمقراطي الوطني التي انفصلت جمعية التجمع الديمقراطي عنها، وجمعية الوسط العربي الإسلامي التي انبثقت من جمعية المنبر الإسلامي».

الفصل السادس

الوفاق: اتهامات... مشاكسات... وتعثرات

(17+1) تلك هي المعادلة التي شكلتها «كتلة الوفاق» في مجلس النواب البحريني 2006، بعد أن نجحت في إيصال 17 من مرشحيها في الانتخابات النيابية الماضية إلى قبة البرلمان، ودعمت حليفها النائب عبدالعزيز أبل ليشكل معها (الأيام الأولى للمجلس) في إضافة ذلك الرقم الفردي فيحوله إلى رقم زوجي. معادلة جعلت من «المعارضة ذات طيف واحد ولون واحد»، كما يقول المعارضون من خارج البرلمان، معادلة أصرت فيها الوفاق أن «تحتكر» المقاعد وألا تمنح الفرصة لحلفائها التاريخيين بالدخول عبر دعم أي منهم. وكانت النتيجة هي تلك المعادلة (17+1)... أقصى ما استطاعت الوفاق الوصول إليه، وذلك بعد اعتمادها على «الكتلة الإيمانية»!

في الفصل الماضي تطرقنا بالحديث عن بدايات تأسيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، والمشكلات الأولى التي تعرضت لها هذه الجمعية قبل التأسيس وفي مراحله الأولى. تطرقنا أيضاً إلى علاقة هذه الجمعية بالمرجعية الدينية / السياسية للتيار، واتخاذها القرار بمقاطعة الانتخابات النيابية في العام 2002. وصولاً إلى الانشطارات التي تعرضت إليها في العامين 2004 و2005. وفي هذا الفصل الأخير من الملف، الذي يقترب من يومنا الحالي، نتطرق إلى عدد من المحاور المهمة في تعامل «الوفاق» كجمعية وككتلة نيابية في فهم عدد من القضايا، ومنها حقوق الإنسان، حقوق المرأة، التسامح الديني، ووضع شباب التيار.

طائفية... ليست طائفية

«أبوابنا في الوفاق مفتوحة لكل المواطنين، إذ ان توجهنا السياسي يأتي من منطلق إسلامي فالجمعية (ليست شيعية) وهي مفتوحة لكل المواطنين بغض النظر عن مذهبهم»... إلى أي مدى تعتبر هذه الكلمات التي ذكرها النائب الوفاقي حيدر الستري صحيحة؟ في جمعية كانت المتهم الأول – ولا تزال ربما– بتكريسها «الطائفية»؟ تصريح الستري هذا

هو الرؤية الوفاقية الرسمية المعلنة المتفق عليها. غير أن الرؤى المعلن عنها في أي تنظيم سياسي ليست بالضرورة هي الرؤى «الحقيقية» المعمول بها. فمن البديهي مثلاً أن يكون أعضاء جمعية الوفاق هم الشيعة، والشيعة وحدهم. بل ان الأمر جاء بالعكس أحياناً، إذ ذكر لنا أحد المصادر القريبة من التيار أن إحدى الشخصيات التي خرجت من التيار لاحقاً كانت تدعو لإضافة عبارة ضمن أسس الجمعية وشروط عضويتها تقول «أن يكون العضو على مذهب الشيعة ألاثني عشرية».

عدا عن ذلك، فالعلاقات جيدة ودبلوماسية بين أعضاء الوفاق، وتحديداً عبر نواب كتلتها في البرلمان، وبين غيرهم من النواب وخصوصاً الإسلاميين السنة منهم، وهم الذين يعتبر بعضهم «من ألد الأعداء» بالنسبة الى التيار الوفاقي.

يقول النائب الوفاقي جلال فيروز عن ذلك بأسلوبه الدبلوماسي: «نحن ننطلق في الوفاق من الرؤية الإسلامية المنفتحة على المفاهيم الإنسانية ونحترم، وجهة النظر الأخرى كما ندعو للوحدة الإسلامية والتوافق الإنساني وإعطاء المجال لكل فكر أن يطرح بحيث لا يتم قمعه مع حماية حرية الطرح وعدم المساس بها... هناك أبعاد سياسية يمكن الاختلاف بشأنها وتبقى المساحة الأكبر للتحاور». فيما يثني النائب الوفاقي محمد جميل الجمري على حديثه بحديث لا يقل دبلوماسية وهو يقول: « نحن نحترم عقيدة الآخر وحقه في أن يتبنى الفكر والعقيدة التي يختار، ولا نتحاور بمنطق الإكراه أو فرض قناعاتنا الفكرية والعقائدية على الآخر... لقد سبق أن قدمنا المساعدة لبحرينيين على مذهب أهل السنة والجماعة، وعندما حصلت اعتقالات بينهم كنا نقيم بعض الاجتماعات معهم وزارنا أهاليهم وطالبنا بالإفراج عنهم، وكان حماسنا للدفاع عن المعتقلين انطلاقاً من مبدأ ضرورة حصول الإنسان على محاكمة عادلة وألا تتم إهانته أو أن يتعرض للتعذيب».

قضية ابتلاء

«كثير من أعضاء الجمعية كانوا ممن تعرضوا لانتهاك حقوقهم، وبعضهم تعرض لذلك بسبب نشاطه الحقوقي، ولذلك فموضوع حقوق الإنسان هو قضية ذات ابتلاء ولذلك نحرص على وضع لجنة خاصة لحقوق الإنسان في كل هياكل الوفاق ضماناً لحفظ الحقوق». هذا ما يؤكده النائب الجمري الذي يضيف بقوله: «نحن نؤمن بأنه لا يمكن لهذا البلد أن يتطور من

دون أن يبني وينافس غيره ومن دون أن يمنح المرء الكرامة في حياته فيه. ونعرف أن أهم ما تم تحقيقه في عهد الإصلاح هو أننا استطعنا الحديث بحرية أكبر، فلو حجرت حرية التعبير لما كنا قادرين على التقدم خطوة واحدة».

وتبدو مسألة حقوق الإنسان بالنسبة للوفاق خطاً أحمر، إذ من الواضح ارتباطها «الوثيق» بكثير من المنظمات الحقوقية المحلية، وسعيها لتحريك ملفات ترتبط بحقوق الإنسان وعلى رأسها ملف «تعويض ضحايا التعذيب» وربما كان تفسير النائب الجمري السابق هو السر الرئيسي وراء الأولوية المعطاة لهذا الملف على أجندة الوفاق، فهي «قضية ابتلاء» بالنسبة إليهم.

من جانبه، يقول فيروز: «المحور الحقوقي هو أحد أهم مرتكزاتنا في الوفاق فلطالما أكدنا عليه منطلقين من كوننا لا نستطيع تحقيق أي مجتمع سلمي وتنموي إلا بتجذير حال حقوق الإنسان... من أهم المواد الدستورية هو أن لا يمس أي تشريع جوهر الحق والحرية، فللناس حقوق وعليهم واجبات والحريات مصانة للجميع، كما أنها يمكن أن تقنن من دون أن تمس حال الانطلاق والإبداع لدى الناس. نحن نؤمن بكل ذلك اعتماداً على المبادئ الإسلامية في احترام الأقليات، إضافة إلى احترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي نعتبرها تراكماً للعقل الإنساني. ونؤكد أن هذه المواثيق لها إسقاطاتها على الجانب المحلي لذلك نسعى للصعود بقوانيننا للمستوى الدولي». ويضيف «نحن نؤكد عدم وجود حرية مطلقة فهناك حدود للقضايا الأخلاقية مثلاً، غير أننا نؤكد سيادة القانون والقضاء العادل المبني على حقوق الإنسان والتعاطي مع كل من يتجاوز القانون بحيث لا يتم انتهاك حقوق حتى المتجاوزين، ولذلك ننطلق بالدفاع عن حقوق كل من تنتهك حقوقه بغض النظر عن انتمائه. ونسعى لتخليص كل القوانين الموجودة من أية مواد تمس جوهر حرية الإنسان وقيم العدالة والمساواة ومحو أي نوع من أنواع التمييز».

منفتحون على «الدمقرطة» من أوسع أبوابها

على عكس التيار الديني السلفي مثلاً، يبدو «الشيعة» منفتحين كثيراً على مفاهيم الديمقراطية الحديثة، وأكثر تقبلاً بل وتبنياً لتلك المفاهيم وكل ما يرتبط بها من ممارسات بعد وضعها في مرحلة من التنقيح الفكري الإسلامي. عن ذلك يقول الستري: «الفروق التنظيمية

والفكرية بين مفهومي الشورى والديمقراطية ذابت تقريباً، فلدينا تنظيمات ولدينا إجماع. نعرف أن مفهوم الديمقراطية جاء من أيديولوجيات غربية ولذلك لا بد أن تعلق به بعض الخصوصيات، غير أن المفهوم مر بمرحلة من التنقيح حتى تجاوز الإسلاميين الخلاف حول المفهوم وتقبلوه». بينما يزيد النائب الجمري على حديثه بقوله: «ليس لدينا أي تحفظ على استخدام آليات الديمقراطية، فالانتخابات والمجالس المنتخبة ورأي الغالبية كلها آليات تنسجم مع الجانب الفكري لدينا في الوفاق. بل اننا نطالب بديمقراطية أكبر وعدالة تجعل من صوت المواطن هو المحرك لعصب السياسة بشكل حقيقي ... ونعرف أننا لو رفضنا الديمقراطية فليس أمامنا إلا الاستبداد».

شباب الوفاق

وعلى عكس تنظيم الإخوان المسلمين، لا تجد التحرك «الشبابي الوفاقي» على الوضوح والتنظيم نفسه. تجد الشباب الوفاقي يتحرك في جامعة البحرين عبر قائمته الانتخابية «الطالب أولاً»، متحدياً قوانين ولوائح الجامعة التي تمنع إعلان وجود قائمة. تجدهم يفتقرون إجمالاً إلى القدرة على تكوين الجماعات المتحركة بفاعلية داخل الجامعة. يتميز عمل الوفاقيين الشباب بمحاولة إدخال الفتيات الوفاقيات ضمن أعمال التنظيم واللاتي تعرفهن بارتدائهن العباءة السوداء فوق الرأس، أما الشباب فهم يميلون للعزلة وعدم الاحتكاك مع التيارات الأخرى، وغالباً ما يقود مجموعاتهم شباب بعينهم لا يتغيرون، فيما يفتقرون إلى الاتصال المباشر بينهم وبين جماهيرهم من باقي الطلبة. ولعله الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر في انتخابات مجلس الطلبة في جامعة البحرين التي يستخدم الوفاقيون فيها «الفزعة» لكنهم يعجزون أحياناً عن استقطاب جماهيرهم كافة.

فاز الوفاقيون عبر قائمتهم «الطالب أولاً» بأكبر عدد من مقاعد مجلس الطلبة في الانتخابات الأخيرة، غير أن أداءهم وصف بالضعيف على رغم ذلك. وتعتبر كل من كليتي الهندسة والعلوم أهم «معاقلهم» داخل الجامعة.

أمين عام الوفاق ... امرأة!

كانت الآمال «النسائية» معلقة بشكل كبير على جمعية الوفاق الوطني الإسلامية لدعم

امرأة ضمن قائمتها الانتخابية في الانتخابات النيابية الماضية التي جرت في العام 2006، كان البعض يقول إن الوفاق – ذات الجماهيرية الكبيرة – ستستطيع أن تكفل لأي امرأة من تيارها الفوز لو قامت بدعمها. وبغض النظر عن صحة هذه النظرة من عدمها إلا أن الوفاق لم تفعل ذلك، ما اعتبر على نطاق واسع «خيبة أمل حقيقية» وخصوصاً لكون الوفاق رفعت على الدوام شعارات دعم المرأة وتمكينها السياسي، إلا إنها تخلت عن المرأة في اللحظة الحرجة.

من هي المرأة في الوفاق؟ أين هي؟ يقول الستري في إجابته عن هذا السؤال: «المرأة في الوفاق يمكن أن تصل لكل المواقع، ولها أن تطرح أي برنامج من البرامج التي تراها ضمن الإطار الإسلامي. فلا يوجد عائق أمام وجود المرأة في الجمعية أو حدود أمام نشاطها وفعالياتها. ولعل أبرز العوائق أمام المرأة ناتجة عن الثقافة العامة التي تتحكم بها الأعراف الاجتماعية وليست أنظمة الوفاق». ويضيف «نحرص في الوفاق على إيجاد حضور فاعل للمرأة الوفاقية وهو الأمر الذي يترجم في جمعية المستقبل النسائية التي تعتبر أحد الأذرع الوفاقية، ونشعر بأن إيجاد هذه المساحة المستقلة للمرأة يعطيها الفرصة للتنافس والحرية دون فرض وصاية ذكورية عليها. الأمر الذي يؤدي مع الوقت إلى أن تنضج القرارات النسائية عبر آلية مريحة للمرأة التي يمكن لها أن تعمل في موازاة الرجل في الوفاق».

هل يمكن أن تصبح الوفاقية يوماً أميناً عاماً للجمعية؟ لعله سؤال «فنتازيا» إجابته «النافية» واضحة سلفاً، لكن الستري لا يتردد في القول بثقة: «لا يوجد في النظام الأساسي للوفاق ما يمنع المرأة من أن تصل إلى منصب الأمين العام. كان المجال مفتوحاً أمامها للوصول إلى شورى الوفاق والأمانة العامة وفعلاً وصلت، العائق الرئيسي أمامها ثقافي ومجتمعي وليس نابعاً من الوفاق». وهي إجابة دبلوماسية دأب الوفاقيون على ترديدها كلما سئلوا عنها، لكنها لم توضع موضع التطبيق بعد. بل ان الواقع يشي بالكثير في هذا الموضوع. فكلما اقتربنا من «الوفاق» وجدنا «جماعات كبيرة» من النساء تعمل ضمن كوادر الوفاق، لكنها لا تزال موضوعة في تلك «العلبة المغلقة» التي لا يمكن لأحد أفرادها الخروج إلا بتمرد، أو لتاريخ طويل من العمل لم يعد السكوت معه مجدياً. ولعل عدداً من النماذج النسائية الوفاقية تبرز في هذا الصدد لتعلن خير مثال على ذلك.

يقول النائب الجمري في ذلك: «جسدت الوفاق مفاهيم إشراك المرأة في الجمعية منذ بدايات تأسيسها، إذ كان من ضمن مؤسسي الجمعية كل من: عفاف الجمري، شعلة شكيب،

زهراء مرادي، زهراء سلمان، صغرى عبدالوهاب، بتول عبدالصاحب، خديجة سهوان وسوسن عبدالحسين وغيرهن. وجاء اشتراكهن انطلاقاً من رغبتنا الحقيقية في ألا نستثني أي فئة. ووجود المرأة كان له دلالة مهمة بالنسبة إلينا في البداية، إذ شاركتنا المرأة في اللجان وأخذت دوراً كبيراً في بعضها حتى ترأست بعضهن تلك اللجان مترئسات بعض الأعضاء أعضاء رجال».

ويضيف النائب الجمري «في انتخابات شورى الوفاق فازت العضوات الثلاث سكينة العكري، شعلة شكيب، وعفاف الجمري بمراكز متقدمة جداً ضمن المراكز العشرة الأولى متفوقات على أعضاء رجال كانوا من أهم كوادر الوفاق وهذا دليل على أن الأعضاء صوتوا لهن عن قناعة بكفاءتهن. ولم نكتف بذلك بل إننا نحرص على تهيئة الفرصة لهن للبروز فلم يخلُ أي وفد خارجي للجمعية من تمثيل نسائي، وأتوقع أن ترتفع نسبة التمثيل النسائي في هياكل الجمعية المقبلة، وكان بودنا لو دعمنا نموذجاً نسائياً في الانتخابات الماضية وتحديداً دعم سكينة العكري، غير أن ظروف دراستها العليا حالت دون ذلك».

يوافقه فيروز في ذلك إذ يقول: «وجود المرأة مهم في الوفاق إذ انها تنطلق من كونها شقيقة للرجل، وكل عمل الوفاق يتمحور حول المرأة، إذ ننظر إليها على أنها إنسانة ونقدر عدم تمكنها بيولوجياً من تحمل بعض أنماط العمل ونحترم أنوثتها». وضعت الوفاق عددا من النقاط ضمن برنامجها الانتخابي لنيل حقوق المرأة، على رأسها تحسين إجازات الوضع وتجريم العنف ضد المرأة، ودفع رواتب للمطلقات والأرامل، وإعطاء المجال لتقاعد مبكر، ومنح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية، غير أن تلك النقاط لم تعدُ خطوطاً عريضة وضعت في برنامج انتخابي، لم تشهد مبادرة حقيقية من أعضاء الوفاق لتحريك أي منها، ولم تشهد – حتى الآن – أي إنجاز بصدد أي منها.

قانون أحكام الأسرة

وعندما نتطرق بالحديث عن حقوق المرأة من وجهة النظر «الوفاقية»، لا يمكن أن نغفل وجهة نظرها من «قانون أحكام الأسرة»، وهي الممثلة «سياسياً» لتيار خرجت مئات النسوة منه في مسيرة تاريخية رافضات لتطبيق هذا القانون. ولعل «الرؤية الشيعية الرافضة» لهذا القانون كانت هي الصوت الأقوى الذي وقف بشكل أو بآخر حائلاً دون المضي في تحريك هذا الملف.

عن ذلك يقول فيروز: «تؤكد الوفاق والتيار الإسلامي الشيعي عموماً أهمية وجود قانون لأحكام الأسرة في المجتمع البحريني، ولكنها تمتلك بعض الهواجس انطلاقاً من فلسفتها في الشريعة الإسلامية فالمشرع هو الله تعالى والمجتهدون هم المنفذون، ولذلك لا يجب أن يأتي من هو من خارج الدين الإسلامي ليقنن أية مسائل شرعية. وبالتالي فإن أية مدونة يجب أن تكون مستمدة من الشريعة الإسلامية لأنها المصدر الرئيسي للتشريع، إلى جانب وجود ضمانة داخل الدستور تضمن عدم تغيير هذا القانون مستقبلاً». أما النائب الجمري فيتفق مع هذه الرؤية بقوله: «نقر بأهمية وجود قانون للأسرة، فالمحاكم بحاجة إلى قانون واضح ومدون، وتم حل هذه الإشكالية من الناحية الفقهية، غير أن ما جسنا هو وجود آليات لتغيير القانون في المجلس بعد سنه، فماذا لو تشكل المجلس من غالبية تميل إلى تغيير مواد القانون بشكل مخالف للشرع؟ من هنا جاءت ضرورة وضع الضمانة الدستورية».

ويبدو من الواضح تماماً في هذه المسألة أن الوفاق تبنت رأي المجلس العلمائي تماماً، ولم تنظر للموضوع من أية زاوية أخرى. فكما يقول الجمري: «هذا الموضوع ليس مطروحاً للتداول أصلاً في الوفاق، فنحن نتبنى وجهة نظر العلماء، فكما لم يترك العلماء مناقشة هذا الموضوع للكتلة المنتخبة، لم يتركوه للتداول في الوفاق، وإنما على يد أصحاب الاختصاص في الفقه».

الكتلة الوفاقية... مركزية شديدة... وإنجازات قاصرة

بدأ دور الانعقاد الأول في المجلس النيابي وبدأت كتلة الوفاق النيابية عملها بنوابها الـ 17 (الشيخ علي سلمان، خليل المرزوق، الشيخ حسن سلطان، محمد جميل الجمري، الشيخ جاسم المؤمن، السيد حيدر الستري، الشيخ حمزة الديري، جلال فيروز، جواد فيروز، محمد المزعل، عبدعلي محمد حسن، عبدالحسين المتغوي، جاسم حسين، سيد جميل كاظم، سيد مكي الوداعي، عبدالجليل خليل، السيد عبدالله العالي).

شهدت بداية دور الانعقاد تصعيداً بعد أن قاطع النواب الوفاقيون الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطني التي حضرها جلالة الملك اعتراضاً على تعيين خليفة الظهراني رئيساً لمجلس النواب، وقاطعوا بعدها جلسة أخرى خسروا من خلالها منصب النائب الأول للمجلس لصالح رئيس كتلة الأصالة الإسلامية (السلفيين) غانم البوعينين. بعدها بدأ

الوفاقيون في طرح ملفاتهم داخل المجلس تباعاً. واجهتهم ضغوطات كبيرة من الشارع الذي يمثل جماهيرهم التي تعطشت إلى أي إنجاز سياسي يقومون به. كان إرضاء الجماهير أحد الأسباب التي عزاها المراقبون لطرح الوفاق ملف استجواب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة، وهو أحد أكثر الملفات سخونة لدى جماهير الوفاق لارتباط اسم الوزير بـ «التقرير المثير» الذي تحدث عن مخطط لإقصاء الشيعة. لم تنجح الوفاق في تمرير الاستجواب نظراً لتركيبة المجلس الحالية التي لا تشكل غالبية لصالح الوفاق. بدأت بعدها تطرح موضوعات سياسية أخرى تباعاً، ضاربة على أكثر من وتر، غير أن دور الانعقاد الأول انتهى دون أن تحقق فعلياً شيئاً تواجه به جماهيرها.

ولعل من أبرز النقاط التي استرعت انتباه المراقبين لأداء الوفاق «تزكية» الشيخ علي سلمان (الأمين العام للوفاق) للنائب خليل المرزوق ليترأس اللجنة التشريعية، ويكون نائبه في اتخاذ القرارات. ناهيك عن انتقاد الصحف لـ «صمت سلمان» خلال جلسات البرلمان، الذي فسره البعض بطبيعته الهادئة، والبعض الآخر برغبته في المراقبة داخل الكتلة.

من النقاط التي يلاحظها أي مراقب أيضاً على أداء الكتلة، هو «المركزية الكبيرة» التي تتمتع بها الكتلة في اتخاذ القرار داخل المجلس، والتي لا تسمح لأي عضو بالقيام بأي تحرك من أي نوع دون موافقة الكتلة. ومن المعروف أن الكتلة تقتطع ما قيمته 400 دينار شهرياً من راتب كل نوابها لصالح عمل الجمعية، كما تعطي اللائحة الداخلية للوفاق، والتي وقع عليها كل النواب الوفاقيين، الحق للأمين العام «ممثلاً بالشيخ علي سلمان» وحده أن يرفع نسبة الاقتطاع هذه إلى 50 في المئة.

ملحق الشخصيات

1- الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق

ولد الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق اليوسف في العام 1939 م، ونال شهادة العالمية من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، قام بالتدريس في مدارس الكويت من العام 1965 إلى 1990 م، قام بتأسيس جمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت.

2- الشيخ محمد بن عبدالوهاب (1703 - 1791)

هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي الحنبلي ولد في بلدة العيينة في نجد سنة 1115هـ 1703. وقرأ القرآن قبل بلوغ العاشرة وأخذ العلم عن والده وغيره. ثم ذهب لطلب العلم إلى البصرة ومكة والمدينة و الإحساء وغيرها، ثم عاد إلى نجد.

- انتقل إلى الدرعية والتقى بأميرها محمد بن سعود فناصره، ومنها بدأ أمر دعوته في الاستقرار والظهور فاهتم بنشر العلم وتوافد الناس عليه من البلدان المجاورة للدرعية. ثم بدأ بمكاتبة أهل البلدان المجاورة لحثّهم على مناصرة دعوته، ولما لم يستجيبوا له بدأ في حروب كثيرة حتى خضعت له كثير من البلدان المجاورة. تتلخص أصول دعوته في "الدعوة إلى التوحيد الخالص من شوائب الشرك صغيره وكبيره، الإتباع التام لسنة رسول الله (ص) الخالص من شوب البدعة ولو كان يسيراً، الدعوة إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة، بفهم علماء السلف، وجعلهما المصدر الأساس للدين والبعد عن الجمود على التقليد إذا استبان الدليل، مع البعد عن علم الكلام، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يلزم من ذلك من نشر العلم الشرعي والجهاد في سبيل الله وإقامة الحدود والرد على أهل الباطل، إحياء مبدأ الولاء للمؤمنين ولو كانوا أبعد الناس والبراءة من المشركين والملحدين ولو كانوا أقرب الناس".

3- ابن تيمية (1263م - 1328م)

هو أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله، تقي الدين أبو العباس، سرى عليه لقب «شيخ الإسلام»، ولد في 661هـ - 1263. وهو أحد كبار علماء المسلمين.

- ولد في حران وهي بلدة تقع في الشمال الشرقي من بلاد الشام في جزيرة ابن عمرو بين دجلة والفرات. وحين استولى المغول على بلاد حران وجاروا على أهلها، انتقل مع والده وأهله إلى دمشق سنة 667هـ - 1269 فنشأ فيها، وتلقى على أبيه وعلماء عصره العلوم المعروفة في تلك الأيام.

- تعود تسميته إلى والدته، التي كانت تسمى «تيمية» وكانت واعظة فنسب إليها وعرف بها. وقدم مع والده إلى دمشق وهو صغير.

- قرأ الحديث والتفسير واللغة وشرع في التأليف من ذلك الحين.

- كثر مناظروه ومنافسوه وانتقدوا عليه أموراً خالفهم فيها، منها قوله: إن طلاق الثلاث إذا صدر في جلسة واحدة هو طلاق رجعي بمنزلة الطلقة الواحدة، ونهيه عن زيارة القبور والتوسّل بأصحابها. وأبلغ عن أمره إلى حكام السلطنة في مصر فطُلِبَ وعُقِدَ مجلس لمناظرته ومحاكمته حضره القضاة وأكابر رجال الدولة فحكموا عليه وحبسوه في قلعة الجبل سنة ونصفاً مع أخويه وعاد إلى دمشق ثم أعيد إلى مصر وحبس في برج الإسكندرية ثمانية أشهر وأُخرج

بعدها واجتمع بالسلطان في مجلس حافل بالقضاة والأعيان والأمراء وتقررت براءته وأقام في القاهرة مدة ثم عاد إلى دمشق وعاد فقهاء دمشق إلى مناظرته في ما يخالفهم فيه وتقرر حبسه في قلعة دمشق ثم أفرج عنه بأمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون واستمر في التدريس والتأليف إلى أن توفي في سجن قلعة دمشق عن 67 عاماً.

– صنّف كثيرا من الكتب منها: «فتاوى ابن تيمية» و«الجمع بين العقل والنقل» و«الفرقان بين أولياء الله والشيطان».

– حضّ على جهاد المغول وحرّض الأمراء على قتالهم، وكان له دور بارز في انتصار المسلمين في معركة «شقحب».

– من شيوخه الذين تعلم على أيديهم: الشيخ زين الدين ابن المنجا، المنجد بن عساكر، وغيرهم. من تلامذته: شمس الدين ابن قيّم الجوزية، أبو عبدالله محمد الذهبي صاحب «ميزان الاعتدال»، اسماعيل بن عمر بن كثير، المقدسي، زين الدين عمر الشهير بابن الوردي، أبو حفص عمر الحراني، أبو عبدالله محمد بن مفلح، وغيرهم.

– من مؤلفات ابن تيمية في التفسير: رسالة في منهاج التفسير وكيف يكون، تفسير سورة الإخلاص، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن «قل هو الله أحد» تعدل ثلث القران، تفسير المعوذتين. في العقائد: الإيمان، الاستقامة، اقتضاء الصراط المستقيم، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، رسالة في علم الباطن والظاهر، نقض المنطق، الرد على المنطقيين. في الفقه: رسالة القياس، القواعد، رسالة الحسبة، الأمر بالمعروف.

4– حسن البنا

مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر سنة 1928 والمرشد الأول للجماعة حسن أحمد عبدالرحمن البنا – (14 أكتوبر 1906 – 12 فبراير 1949) "ولد في العام 1906 وتخرج من دار العلوم في العام 1927. عين مدرساً في مدينة الإسماعيلية في العام 1927 حيث أسس فيها جماعة الإخوان المسلمين في العام 1928 بعد أن تعاهد مع ستة من إخوانه هم "هم حافظ عبد الحميد، وأحمد الحصري، وفؤاد إبراهيم، وعبد الرحمن حسب الله، وإسماعيل عز، وزكي المغربي" على تأسيس الجماعة. نقل إلى قنا بقرار إداري في العام 1941، ثم ترك مهنة التدريس في العام 1946 ليتفرغ لإدارة جريدة الشهاب. اغتيل في 12 فبراير / شباط من العام 1949.

يشار إلى أن الأحزاب المصرية قاومت فكر البنا وحالت دون توسع رقعة الإخوان المسلمين السياسية ومن تلك الأحزاب، حزب الوفد (أكثر الأحزاب انتشارا في ذلك الوقت) والحزب السعدي. وكان البنا قد خاض الانتخابات أكثر من مرة بدائرة الدرب الأحمر بالقاهرة والتي كان بها المركز العام لجماعته فيما كان يقطن بها بحي المغربلين. لكنه لم يفز ولا مرة لا هو ولا زملاؤه في أي دائرة بما فيهم أحمد السكري سكرتير الجماعة وكان مرشحا بالمحمودية موطن مولدهما.

وأعلن رئيس وزراء مصر النقراشي في مساء الأربعاء 8 / 12 / 1948م قراره بحل جماعة الإخوان المسلمين، ومصادرة أموالها واعتقال معظم أعضائها. وفي الساعة الثامنة من مساء السبت 12 / 2 / 1949 م تعرض البنا لحادث إطلاق نار عليه من سيارة قيل فيما بعد أنها السيارة الرسمية للمدير العام للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية الأمير الاي محمود عبد المجيد. توفي البنا بعد أربع ساعات ونصف من إطلاق النار عليه واشترطت السلطة أن لا يقام عزاء عليه، واعتقلت كل من حاول الاقتراب من منزله قبل الدفن، فخرجت الجنازة تحملها النساء، إذ لم يكن هناك رجل غير والده وصديقه.

من مؤلفات البنا: مذكرات الدعوة والداعية، المرأة المسلمة، تحديد النسل، مباحث في علوم الحديث، السلام في الإسلام، قضيتنا، الرسائل".

5- سيد قطب

"يعتبر الكاتب والأديب سيد قطب (9 أكتوبر / تشرين الأول 1906 – 29 أغسطس / آب 1966) "عملاق الفكر الإسلامي" لدى حركة الإخوان المسلمين، له العديد من المؤلفات والكتابات حول الحضارة الإسلامية، والفكر الإسلامي.

بدأ سيد قطب متأثرا بحزب الوفد وخصوصاً بكاتبه "عباس محمود العقاد" وفي عام 1933 أنهى دراسته من دار العلوم وعُيّن موظفاً، ثم مفتشاً في للتعليم. وزاد شغف سيد قطب بالأدب واللغة العربية وقام على تأليف عدد من الكتب منها "كتب وشخصيات" و "النقد العربي – أصوله ومناهجه". ثم تحول إلى الكتابة الإسلامية، فكتب "التصوير الفني في القران".

بدأت علاقة سيد قطب بحركة الإخوان المسلمين بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وازدادت الأحوال المعيشية والسياسية سوءاً ولعبت حركة الإخوان المسلمين دوراً بارزاً في عجلة الإصلاح والتوعية. إذ بدأت هذه الحركة تستقطب عدداً من استقطبت المثقفين ومنهم سيد قطب الذي توثقت علاقته بالحركة بعد حرب 1948.

حصل سيد قطب على بعثة إلى الولايات المتحدة الأميركية في نفس العام لدراسة التربية وأصول المناهج، عاد منها في العام 1952 ليعمل في مكتب وزير المعارف، ثم نقلته الوزارة أكثر من مرة الأمر الذي لم يرق له فقدم استقالته من الوزارة في أواخر العام.

توطّدت علاقة سيد قطب بالاخوان المسلمين وساهم في تشكيل الهيئة التأسيسية للجماعة عاملاً الجماعة في قسم الدعوة. تعرض سيد قطب للتحقيق والمضايقة التي تعرض لها الإخوان المسلمين في فترة الرئيس جمال عبدالناصر، حتى سجن لمدة 15 عاماً. عمل سيد قطب خلال فترة بقائه في السجن على إكمال أهم كتبه: التفسير الشهير "في ظلال القرآن" وكتابه "معالم في الطريق" و "المستقبل لهذا الدين". وفي العام 1956 ألقت الشرطة المصرية القبض على شقيق سيد "محمد قطب" الأمر الذي دفعه إلى إرسال رسالة احتجاج إلى المباحث العامة مما أدى إلى إلقاء القبض عليه وعلى كثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وحكم عليه بالإعدام مع 7 آخرين ونفذ الحكم في أغسطس من العام 1966.

من مؤلفات سيد قطب: "طفل من القرية (سيرة ذاتية)، المدينة المسحورة (قصة أسطورية)، النقد الأدبي - أصوله ومناهجه، التصوير الفني في القرآن، مشاهد القيامة في القرآن، معالم على الطريق، المستقبل لهذا الدين، هذا الدين، في ظلال القرآن، كيف وقعت مراكش تحت الحماية الفرنسية؟، الصبح يتنفس (قصيدة)، قيمة الفضيلة بين الفرد والجماعة".

6- الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة

– من مواليد مدينة المحرق في البحرين في العام 1936، أنهى دراسته الابتدائية والتحق بالدراسة الثانوية في حلوان في العام 1950. التقى المرشد العام للإخوان المسلمين الإمام حسن الهضيبي في العام 1952. تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة في العام 1963 وعين قاضياً في محاكم البحرين في العام التالي. ترأس مجلس إدارة جمعية الإصلاح منذ تأسيسها وحتى اليوم. تولى وزارة العدل والشئون الإسلامية في العام 1974، وبعد ذلك عين وزيراً للعمل والشئون الاجتماعية منذ العام 1975 وحتى العام 1980. ويعتبر الشيخ عيسى عضواً في الكثير من الجمعيات والمؤسسات، كما شارك في الكثير من الندوات والمؤتمرات التي تعنى بالعمل الإسلامي والخيري. وهو يزاول مهنة المحاماة عبر فريق مكتب الشيخ عيسى بن محمد للمحاماة في المنامة.

7-الشيخ عبدالرحمن علي الجودر (أبو أحمد)

من مواليد البحرين سنة 1922 م، تلقى علومه الابتدائية في البحرين، ثم رحل إلى مصر، إذ كان أول طالب بحريني يلتقي الإمام حسن البنا عند ذهابه للدراسة في الكلية الصناعية سنة 1946 م، وتأثر بالبنا وبتلاميذه، وانخرط في سلك العاملين من الإخوان المسلمين في مصر، ثم عاد إلى البحرين يحمل فكرة الإخوان المسلمين، وينشرها في أوساط الشباب، ويخاطب الجماهير بها، ويربي طلبة المدارس عليها.

كان له دور كبير في إصلاح ذات البين بين المجاهدين الأفغان، كما كان عضواً في «رابطة العالم الإسلامي» بمكة المكرمة من خلال مجلسها التأسيسي والمجلس الأعلى العالمي للمساجد، وساهم في تأسيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بالكويت، وهو من مؤسسي نادي الإصلاح ومكتبة الثقافة بالبحرين. كان كثير الرحلات والأسفار غلى البلاد العربية والإسلامية للقاء الدعاة العاملين في جماعة الإخوان المسلمين.

انتقل الجودر إلى جوار ربه في العام 1989، ونعته الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية على لسان رئيسها الشيخ يوسف جاسم الحج، كما نعته جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت على لسان رئيسها عبدالله العلي المطوع وأشادت بتاريخه وسيرته ومواقفه.

قال عنه الكاتب عبدالله أبو عزة في كتابه "مع الحركة الإسلامية في الدول العربية": "كان الأخ عبدالرحمن الجودر، الأكثر دأباً في العمل والدعوة، على رغم كثرة المسئوليات البيتية، والعملية، وكان من مظاهر نشاطه الفائق الجهد الذي كان يبذله في تجميع الإخوان للالتقاء بهم وجمعهم من أماكن بعيدة بعد صلاة العشاء غالباً، فإذا انتهى لقاؤهم أعاد كل واحد إلى بيته، إلا نادراً ممن لم يتمكن من إيصالهم".

8-آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر (1935-1980)

مفكر وفيلسوف إسلامي ومرجع ديني، ومؤلف كتب «فلسفتنا»، «اقتصادنا»، «البنك اللاربوي في الإسلام» وغيرهما من المؤلفات المهمة في المكتبة الإسلامية. من الحريصين أشد الحرص على وحدة المسلمين؛ له مقولة شهيرة قال فيها «إني بذلت نفسي من أجل السني قبل الشيعي».

- ولد في مدينة الكاظمية المقدسة في العراق العام 1935، وتعلم القراءة والكتابة وتلقى جانباً من الدراسة في مدارس مدينة الكاظمية وهو صغير السن.

هاجر من الكاظمية المقدسة إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته في العام 1946، وتتلمذ على يد شخصيتين من أهل العلم البارزين وهما: آية الله الشيخ محمد رضا آل ياسين، وآية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي. وصل لدرجة التميز عند بلوغه، كما أنه حصل على إجازة خطية بالاجتهاد من الإمام الخوئي وهو في 21 من عمره.

تصدى السيد الصدر بشكل فلسفي وفكري لما تعرضت له الساحة العراقية في الخمسينات من اشتداد الحركة الشيوعية. كما أصدر فتوى بحرمة الانتماء لحزب البعث حتى لو كان الانتماء صورياً، الأمر الذي كان أحد الأسباب التي أدت إلى إعدامه فيما بعد. كان يعتقد بأهمية إقامة حكومة إسلامية، وعرف بمناصرته للثورة الإسلامية في إيران.

بعد أن أمضى السيد الصدر عشرة أشهر في الإقامة الجبرية، تم اعتقاله من قبل نظام صدام حسين في العام 1980 للميلاد مع أخته بنت الهدى ونقلا إلى بغداد. وبعد اعتقاله طلب من السيد محمد صادق الصدر الحضور إلى بناية محافظة النجف، لتسلم جثتيهما بعد إعدامهما، ويعتقد أن الإعدام تم في 9 ابريل 1980. وتم دفنهما في مقبرة وادي السلام، المجاورة لمرقد الإمام علي بن أبي طالب (ع) في النجف.

9- آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله

مرجع ديني، لبناني، ولد محمد حسين فضل الله في العام 1935 في مدينة النجف الأشرف في العراق. وترعرع في أحضان الحوزة العلمية الكبرى في النجف، وبدأ دراسته للعلوم الدينية في سنّ مبكرة جداً.

تتلمذ على يد عدد من المراجع الدينية مثل السيد أبو القاسم الخوئي، السيد محسن الحكيم، السيد محمود الشاهرودي، والشيخ حسين الحلي، وحضر درس الأسفار عند الملاّ صدرا البادكوبي.

كان السيد فضل الله من الطلاب البارزين في تحصيلهم العلمي في تلك المرحلة، وأثر عنه أنه كان من الأوائل البارزين في جلسات المذاكرة، حتى برز من بين أقرانه ممن حضروا معه، فتوجّهت إليه شرائح مختلفة من طلاب العلم في النجف آنذاك، فبدأ عطاؤه العلمي أستاذاً للفقه والأصول. ثم بدأ بعد ذلك بالتدريس العلمي اذ أصبح أستاذاً للفقه والأصول في الحوزة في النجف الأشرف. وشرع في تدريس بحث الخارج منذ أكثر من عشرين عاماً إذ يحضر درسه الكثير من الطلاب من شتى أنحاء العالم الإسلامي عموماً والعربي خصوصا.

عاد فضل الله من العراق إلى لبنان في العام 1966، وأسس هناك حوزة المعهد الشرعي الإسلامي. وبدأ يلقي الخطب والمحاضرات هناك، فيما أنشأ عدة جمعيات خيرية ومبرات للأيتام.

بعد وفاة السيد أبو القاسم الخوئي في 1992 أصبح السيد محمد حسين فضل الله (آية الله العظمى) وهو لقب يطلق على كل من يحصل على «درجة الاجتهاد والمرجعية»، وجمع فتاواه في كتاب فقه الشريعة المكون من ثلاثة أجزاء.

10- الشهيد عبدالله المدني

ولد العام 1940، تعلم القرآن الكريم وحفظه، كما تعلم أساسيات الفقه والشريعة الإسلامية، اشترك في أنشطة الأندية الثقافية والرياضية.

كان عضواً ناشطاً في حركة القوميين العرب في ستينات القرن الماضي. ترك الحركة وذهب الى النجف، وانضم في حزب الدعوة الاسلامية.

التحق بكلية الفقه بالنجف الأشرف وحصل على البكالوريوس في اللغة العربية والشريعة الإسلامية في العام 1971 ورجع إلى البحرين، وامتهن التدريس للغة العربية والتربية الإسلامية في مدارس البحرين الحكومية، ثم اشتغل بالمحاماة.

وفي العام 1972 فاز في انتخابات المجلس التأسيسي الذي صاغ دستور دولة البحرين، ثم انتخب لأول مجلس وطني في 1973، وكان هو أصغر عضو في المجلس الوطني سناً، وصوت له الأعضاء ليكون أمين سر المجلس الوطني.

وفي شهر سبتمبر/ أيلول من العام 1973 أسس أول مجلة تصدر بعد استقلال دولة البحرين وهي مجلة «المواقف» الأسبوعية وصار للمجلة الجديدة شأن كبير.

استشهد الشيخ عبدالله المدني ليلة الجمعة 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1976 إذ اختطف من منزله من قبل ثلاثة مسلحين، اقتادوه عنوة تحت تهديد السلاح إلى منطقة بر سار وطعنوه 18 طعنةً في قلبه ورئتيه وكبده وأنحاء متفرقة من جسمه.

11- الشيخ سليمان المدني

ولد الشيخ المدني في العام 1938 في جدحفص، وكان من المتفوقين في دراساته. وأنهى دراسته في كلية الفقه في النجف وعمل في أوساط الحركة الإسلامية العراقية آنذاك والتي نظمت صفوفها في إطار حزب الدعوة الإسلامية.

كان الشيخ المدني في طليعة علماء الدين في النصف الثاني من الستينات وكان هو الذي قاد تأسيس حزب الدعوة الإسلامية - فرع البحرين في 1968، واستمر في قيادة التنظيم حتى منتصف السبعينات.

كان له دور فاعل في نشاط الكتلة الدينية التي دخلت المجلسين التأسيسي والوطني. ورغم أنه لم يكن عضواً في أي من المجلسين فإنه كان يتصدر العمل الإسلامي المنظّم وكان ينشط مع أعضاء الكتلة الدينية ومن خلال الصحافة من خلال مجلة «المواقف».

استشهد أخوه الشيخ عبدالله المدني في العام 1976 وبعد ذلك حدثت تحولات سياسية كثيرة في البحرين. وانتهج خلالها الشيخ المدني نهجاً ميّزه عن أصدقائه الآخرين الذين نشطوا معه ما بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات.

كان للشيخ المدني حضور فاعل في الشأن العام وتمكّن أنصاره من دخول الانتخابات والفوز بعدة مقاعد في الانتخابات النيابية في أكتوبر / تشرين الأول من العام 2002.

توفي في شهر مارس / آذار من العام 2003 في ألمانيا بعد ذهابه للعلاج عن مرض في ظهره ورجليه.

12- الشيخ عيسى أحمد قاسم

ولد مابين 1939 و 1941 في قرية الدراز، شمال البحرين. وأنهى الثانوية العامة من مدرسة المنامة، ثم هاجر لدراسة العلوم الدينية في النجف الأشرف قرابة العام 1964 إذ درس على النهج الحوزوي وأيضاً درس في كلية الفقه في النجف وتخرج بدرجة البكالوريوس الجامعية، بالإضافة إلى ما يوازيها من الدراسات الحوزوية.

في العام 1968 عاد إلى البحرين ومارس مهنة التدريس ثم عاد إلى النجف والتحق بالدراسة الحوزوية في العام 1970 ودرس على يد كبار الفقهاء من بينهم السيدمحمد باقر الصدر. رجع بعدها إلى البحرين وانتخب في العام 1972 لعضوية المجلس التأسيسي الذي صدق على دستور البحرين الصادر في العام 1973. ساهم في تأسيس وإشهار جمعية التوعية الإسلامية في العام 1972، وانتخب في العام 1973 لعضوية المجلس الوطني.

ترأس جمعية التوعية الإسلامية حتى إغلاقها من قبل الحكومة في فبراير / شباط من العام 1984. رأس حزب الدعوة (فرع البحرين) مابين 1978 وحتى 1984.

تسلم إمامة الجماعة في مسجد الخواجة في المنامة بعد وفاة السيد أحمد الغريفي في العام 1985. وفي العام 1992 هاجر إلى قم المقدسة وواصل دراسته حتى العام 2001.

عاد إلى البحرين في 8 مارس / آذار 2001 بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني والبدء بمشروع الإصلاح السياسي.

13- الشيخ عبدالأمير الجمري

ولد في العام 1937 في قرية بني جمرة.

- درس في مدرسة البديع الابتدائية للبنين ثم درس على يد الملا جاسم بن نجم الجمري، وعمل خطيباً حسينياً مع الملا عبدالله البلادي قبل أن يستقل بخطابته في السابعة عشرة من عمره.

- درس على يد الشيخ عبدالله بن محمد صالح، ولاحقاً الشيخ باقر العصفور والسيد علوي الغريفي.

- انتقل بعد ذلك إلى النجف الأشرف في العام 1962 ودرس المقدمات والسطوح والبحث الخارج قبل أن يعود إلى البحرين في العام 1973.

- اتصل به أهالي المنطقة الشمالية ودعوه إلى ترشيح نفسه للانتخابات البرلمانية في العام 1973، فعاد وفاز بالمقعد الثاني مع الشيخ عيسى أحمد قاسم ممثلين عن المنطقة الشمالية.

- كان عضواً بارزاً في الكتلة الدينية بالمجلس الوطني ما بين العامين 1973 و1975 ومن الذين عارضوا قانون أمن الدولة بشدة.

- عين قاضياً في المحكمة الجعفرية الكبرى في العام 1977، وتمت إزاحته من المحكمة لأسباب سياسية في العام 1988، ثم اعتقل في سبتمبر / أيلول من العام نفسه إذ أفرج عنه في اليوم نفسه بعد احتجاجات مباشرة. اعتقل ابنه النائب محمد جميل الجمري وزوج ابنته النائب عبدالجليل خليل وحكم عليهما بعشر سنوات وسبع سنوات سجناً على التوالي.

- شارك في إعداد وتوقيع العريضة النخبوية المطالبة بالحقوق الدستورية والبرلمانية في نوفمبر / تشرين الثاني من العام 1992. كما شارك في إعداد والدعوة إلى توقيع العريضة الشعبية التي رفعت المطالب نفسها المرفوعة في العريضة النخبوية في أكتوبر / تشرين الأول من العام 1994.

- وضع الشيخ الجمري تحت الحصار لمدة أسبوعين في أبريل / نيسان من العام 1995 نقل بعدها إلى المعتقل. وفي 25 سبتمبر / أيلول من العام نفسه تم الإفراج عنه بعد اتفاق مع السلطات الأمنية لإعادة الهدوء مقابل مناقشة المطالب والسعي إلى تحقيقها.

- اعتقل مرة أخرى في 21 يناير / كانون الثاني من العام 1996 ليشتد اضطراب الوضع الأمني والسياسي في البلاد. ثم أفرج عنه بعد ثلاث سنوات ونصف السنة.

- وفي 7 يوليو / تموز 1999 أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً بالسجن عشر سنوات ودفع غرامة مقدارها 5.7 ملايين دينار لينفلت الوضع الأمني مباشرة بعد ذلك.

في مايو / أيار من العام 2000 أصيب بجلطة في القلب.

رفعت عنه الإقامة الجبرية في 23 يناير / كانون الثاني من العام 2001

- نقل للعلاج في مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية بالرياض في يناير من العام 2003. ثم عاد إلى البحرين مريضاً ومقعداً، لينتقل إلى جوار ربه في الثامن عشر من ديسمبر / كانون الأول 2006.

14- السيد أحمد الغريفي

السيد أحمد بن السيد علوي بن السيد أحمد الغريفي، وينتهي نسبه إلى الإمام الكاظم «ع».

ولد في المنامة في العام 1946.

أكمل دراسته الثانوية العامة في العام 1967، ثم التحق بكلية الفقه في النجف الأشرف وحصل على شهادة البكالوريوس في اللغة والعلوم الإسلامية في العام 1971.

- حصل على درجة الماجستير في العلوم الإسلامية من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في العام 1979. وأنهى دروس المقدمات الحوزوية على يد والده في البحرين، كما حضر الدروس العالية برهة من الزمن في النجف الأشرف إذ تتلمذ على يد كل من السيد الخوئي، السيد الشهيد الصدر، السيد علي الفاني، والسيد محيي الدين الغريفي.

- كانت له حلقات متنوعة في الدراسات الحوزوية ومشاركات في المواسم الثقافية والمناسبات الدينية في مختلف مناطق البحرين. علاوة على إمامته لصلاة الجماعة في مساجد متعددة في البحرين أبرزها مسجد الخواجة في المنامة.

- تعرض إلى حادث سيارة أدى إلى وفاته في يوليو/ تموز من العام 1985. وتم تشييعه في جنازة مهيبة حتى دفن في مقبرة عالي.

الكتاب مجموعة مقالات نشرت تباعاً في الفترة

ما بين 11 يونيو / حزيران و 23 أغسطس / آب 2007

في صحيفة «الوسط» البحرينية.

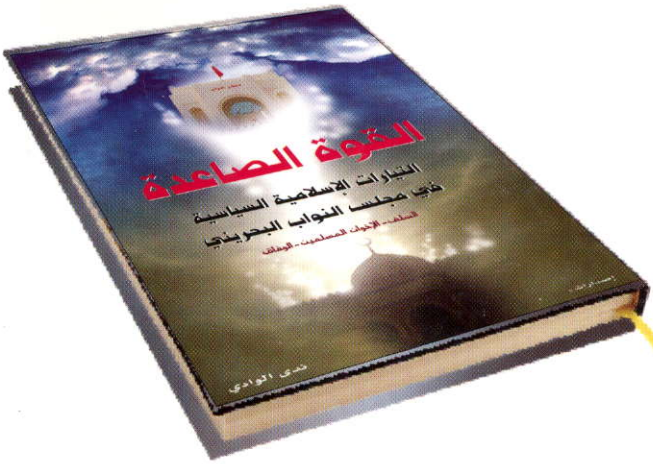

كتاب «القوة الصاعدة» هو مجموعة ملفات نشرت في «الوسط» تناولت التاريخ الشفهي (روايات مباشرة) عن تأسيس المجموعات السلفية، وحركة الإخوان المسلمين، وحزب الدعوة، وحركة أحرار البحرين، وجمعية الوفاق، وغيرها من هيئات وأندية وفعاليات ووجهاء ووجوه ساهموا جميعاً في صنع جانب معين من تاريخ البحرين المعاصر.